الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بالوادي

معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية **قسـم: التـاريخ**

القطـاع الصنـاعي في الجـزائر مـابين (1919 - 1954م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ

إعداد الطالبتان:
- سعيدة عماري
- صباح مسعودي

إشراف الأستـاذ:
-عثـمان زقـب

لجنة المناقشة:

1- أ/ محمد حركات	رئيسـاً
2- أ/ عثـمان زقـب	مشرفاً ومقرّراً
3- أ/ الطاهر سبقاق	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 1432-1433هـ / 2011-2012مـ

قال الله تعالى

بسم الله الرحمان الرحيم

وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ

مِّن بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ

الأنبياء « 80 »

شكر وعرفان

لا يمكن لأي كان أن ينجح في إنجاز عمل ما لولا مساعدة الله أولاً، من بعده الأشخاص المحيطين به فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله، ففي البدء الشكر لله والحمد له الذي ساعدنا في إنجاز هذا العمل، ونشكره على تسخيره لعباده لمساعدتنا، كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد وأولهم الأستاذ المشرف: عثمان نرقب الذي كان لنا نعم المرشد والموجه لنجاحنا والخروج بهذا العمل في شكله النهائي.

كما نشكر الخالين، معمر عماري وحسين لعور، كذلك فوزي مسعودي الذي و بالرغم من مسؤولياته إلا أنه أبى إلاّ و أن يساعدنا في ترجمة بعض المراجع.

والشكر كذلك لجميع عمال مكتبة الجيش الوطني بقسنطينة ولمسؤولة مكتبة الإعلام والثقافة بقسنطينة والى من ساهم في إخراج هذا العمل أخواي (إسماعيل ورياض) العاملين بفضاء الإنترنت "الخضرا"، كما لا ننسى جميع عمال المكتبات (زاوية قمار، سيدي سالم، دار الثقافة والمكتبة المركزية).

والشكر موصول لمنى العقون و عائلتها على الجهد الذي بذلته بمساعدتنا في إنجاز هذا العمل وفاطمة زهيري و فائزة بالرجوح على حسن استقبالها لنا كما لا ننسى إفريقيا قويدري.

صباح * سعيدة

قائمة المختصرات :

T= tome .

(B R P)= Bureau De Recherché De Pétrole.

(S N R P)= Société Nationale de Recherché Pétrolière.

(Z O I A)= Zones d'organisation industrielle en Afrique.

(S E P E M I)= Société d'Etudes pour L'équipement Miner et Industriel.

(C F P)= Compagnie Française des Pétroles.

مقدمة

احتلت الجزائر موقعا استراتيجيا هاما مكنها من الحصول على لقب بوابة البحر الأبيض المتوسط, كما أنها تمتعت باختلافات مناخية وتضاريسية ساعدتها على إيجاد ثروات طبيعية وباطنية جد هامة, جعلتها محل أطماع الدول الاستعمارية طيلة مراحلها التاريخية, بما فيها فرنسا التي حاولت منذ دخولها إلى الجزائر تطبيق سياسة اقتصادية مفادها استغلال جميع الموارد الاقتصادية الزراعية والتجارية والصناعية التي هي موضوع دراستنا الذي ينصب حول:

القطاع الصنـــاعي في الجــزائر ما بين (1919-1954م)

والتي حاولنا تسليط الضوء عليها من خلال معالجة الإشكاليات التالية:

الإشكالية الرئيسية: ما هي أهم مميزات القطاع الصناعي بالجزائر خلال (1919-1954).

الإشكاليات الفرعية:

* كيف أثرت الحرب العالمية الثانية على الصناعة ؟
* فيما تمثلت سياسة التصنيع الفرنسية ؟
* لماذا ركزت فرنسا على الصناعات الاستخراجية دون غيرها؟
* كيف كانت مساهمة القطاع الصناعي على قطاعي التجارة والمواصلات؟

ومن **مبررات ودوافع اختيار هذا الموضوع:**

* قلة الدراسات الأكاديمية في الجانب الاقتصادي بالرغم من كونه وسيلة حاول الاستعمار من خلالها فرض سيطرته وهيمنته الاستيطانية.
* أهمية الدراسات المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تكشف الستار عن خبايا السياسة الاستعمارية والاقتصادية خاصة في القطاع الصناعي.
* الرغبة في إثراء المكتبة الوطنية وترك لمستنا الخاصة في مجال البحث العلمي وتشجيع خوض غمار مثل هذه الدراسات خدمة لوطننا الحبيب

ومن **الأهداف** التي نسعى لتحقيقها من خلال هذا البحث:

* محاولة تسليط الضوء علي وضعية القطاع الصناعي خلال المرحلة الاستعمارية .
* إبراز بشاعة الاستعمار وتماديه في نهب خيرات البلاد.

* **وقد حصرنا مجال دراستنا بين(1919–1954م)**؛ وذالك لكون فرنسا قبل 1919م ركزت على فرض سيطرتها الاستعمارية على القطر الجزائري , كما ان الفترة المختارة تميزت بجملة من الوقائع المعطيات كان لها الأثر البالغ على القطاع منها الحرب العالمية الثانية و الأزمات الاقتصادية.

وقد اعتمدنا **على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي** من خلال إدراج الإحصائيات و الظواهر المتعلقة بالدراسات البيانية والخرائط و التعليق عليها بإبراز أسباب تراجعها و تقدمها.

أما **قائمة المصادر والمراجع** المعتمد عليها في معالجة هذا الموضوع فنذكر منها:

أولا المصادر:

أحمد توفيق المدني" **جغرافية القطر الجزائري**" الطبعة الأولى الصادرة سنة 1948م, والذي حاول إعطاء صورة جغرافية اقتصادية عامة عن الجزائر خلال المرحلة الاستعمارية, كان هذا عن المصادر باللغة العربية أما باللغة الفرنسية فقد اعتمدنا على سلسلة البحوث الفرنسية (Exposé) الصادرة عن الحكام العامين بالجزائر في كل سنة وقد دونت فيها الوضعية العامة بالجزائر في جميع المجالات واخترنا منها ما يتعلق بمرحلة الدراسة والذي يعتبر مصدر مهم لدراستنا.

ثانيا المراجع :

عبد الرحمان رزاقي في كتابه "**تجارة الجزائر الخارجية ما بين الحربين**" والذي اعتمدنا عليه خاصة في مجال تطور الانتاج الصناعي .وبالإضافة إلى مذكرة لعبد الوهاب شلالي بعنوان **دور عمال المناجم الجزائرية**

وقد واجهتنا عدة **صعوبات** نذكر منها:

* مشقة البحث عن المادة العلمية مما استدعى بنا الأمر إلى التنقل إلى عدة مكتبات خارج الولاية كالمكتبة الجامعية لجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة, وجامعة منتوري, ومكاتب مختلفة في أنحاء ولاية قسنطينة منها مكتبة الجيش, والإعلام وأحمد باي .

* قلة المراجع في مجال بحثنا باللغة العربية مما أدى بنا للاعتماد علـــى اســـتخدام المراجع الأجنبية والتي خلقت لنا صعوبة الترجمة بحكم تواضع مستوى اســـتخدام اللغـــة الفرنسية بالإضافة إلى صعوبة أسلوب البعض منها تعذر علينا الاستفادة منها بما يكفي.

وقد عالجنا موضوعنا وفقا **للخطة** التالية:

*مقدمة: تضمنت الاحاطة بالموضوع .

مدخل تمهيدي: جاء فيه شرح بصورة موجزة وضعية القطاع الصناعي أواخر العهد العثماني وبداية المرحلة الاستعمارية.

* أما الفصل الأول المعنون بسياسة التصنيع و مجالات القطاع الصناعي في الجزائر بين (1919–1954 م) ، و قد تضمن مبحثين جاء في الأول: سياسة التصنيع في الجزائر, والثاني: إمكانيات مجالات القطاع من صناعات محلية واستعمارية.

* أما الفصل الثاني المعنون بتطور انتاج القطاع الصناعي و مساهمته في القطاعات الأخرى ، و تضمن مبحثين أيضا جاء في الأول تطور الانتاج الصناعي و في الثاني مساهمة القطاع في المجالات الأخرى .

* وأخيرا الخاتمة: وكانت عبارة عن جملة من النتائج المصاغة من دراستنا لهذا الموضوع.

مدخل

أولا: أواخر العهد العثماني:

عرفت الصناعة في الجزائر على العهد العثماني اهتمام من قبل الدايات، وتميزت بكونها صناعة تقليدية قائمة على موارد أولية من الإنتاج الزراعي والحيواني، وهذا ما أدى إلى تنوع إنتاجها واختلاف هذا الإنتاج من منطقة لأخرى، وقد كانت الصناعة التقليدية متميزة ومتمايزة بين صناعة في المدن وأخرى في الأرياف[1].

1-الصناعة في الأرياف:

كان سكان الأرياف يزاولون هذه الأنشطة الصناعية وذلك لتوفير المتطلبات والحاجيات اليومية ، في حين نجد سكان المدن[2] قد مارسوا النشاط الصناعي لتحقيق فائض يصدر إلى الخارج، ومن أهم الصناعات التي مارسها سكان المناطق الرعوية الصناعات النسيجية والقائمة على الصوف والوبر في حين مارس سكان المناطق الجبلية صناعة الأدوات الزراعية والأسلحة، وكانت الأدوات المستخدمة في هذه الصناعات بسيطة حيث كانوا يبيعونها لسكان السهول[3].

أما منطقة الصحراء فقد تميزت بصناعة الأغطية الصوفية، كما نجد أن ندرومة مثلا قد اشتهرت بالصناعات الفخارية والأحذية والزرابي والمصنوعات السعفية والنجارة[4].

---

[1] أرزقي شويتام ، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر عوامل الانهيار (1800-1830)**، ط1،ج1،دار الكتاب العربي، الجزائر،2001 ،ص201.

[2] في المدن كانت الحرف أكثر تنظيما ، إذ كانت تنجز في ورشات خاصة من طرف عدد من العمال المنظمين،ينظر أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926-1246هـ/1519-1830)**، ط1 ،دار الكتاب العربي،الجزائر، 2009،ص319.

[3] صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)**، ط2 ، دار هومة ، الجزائر، 2007،ص336.

[4] حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ،ط1،دار الهدى ، الجزائر ،2008،ص157.

2-الصناعة في المدن

كما اشتهرت كل مدينة بصناعة معينة بشكل عام، فمنطقة معسكر كانت تصنع البرانس ذات اللون الأسود الطبيعي والأقمشة الكتانية المشهورة في كامل أنحاء الإيالة والتي لم تقف عند الاستهلاك المحلي بل تجاوزته بالتصدير إلى تركيا ،إذ بلغ سعر البرنوس الواحد 100 فرنك[1].

كما كانت إلى جانب هذه الصناعات التقليدية صناعة المعادن التي كانت تستخرج من المناجم، ومن أهم المعادن الموجودة في الجزائر على العهد العثماني، معدني الحديد والنحاس المتمركزين في عنابه حيث كان النحاس يستخرج من نواحي عين باربار, أما عن الحديد فكانت مناجمه في أماكن متفرقة، وقد ظهرت صناعة معدني الحديد والنحاس لدى العديد من الأسر منها: أسرة "بني يني" التي اشتهرت بصناعة العربات والأدوات الحادة، كما عرفت قبيلة " آيت عباس" بتحويل الزيتون, إذ كانت تعد من أبرع القبائل في النشاط الصناعي في تلك الفترة، حيث كانت تملك حوالي 100 رحى لعصر الزيت[2]، في حين نجد صناعة الزرابي بقلعة بني راشد والأدوات الجلدية، أما الحدادة والفضة فكانت بمنطقة جرجرة, ومعالجة الصوف والجلود بقسنطينة، ويعود الفضل في المحافظة على هذه الصناعات للأسر الأندلسية واليهودية، فاليهود اختصوا بصناعة الجواهر والأحجار الكريمة في مدن تلمسان والجزائر و قسنطينة[3]، كما مارس اليهود صناعات أخرى مثل صناعة القزدير حيث كان من أهم الناشطين فيه" دافيد بن إسحاق اليهودي"[4].

---

[1] صالح عباد ، المرجع السابق ،ص336.

[2] المرجع نفسه ،ص336.

[3] حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ،ص157.

[4] نجوى طوبال ، **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700-1830) من خلال سجلات المحاكم الشرعية**،(د ط) دار الشروق ، الجزائر، 2008،ص261.

3-النقابات الحرفية:

لقد كان الحرفيون على العهد العثماني يخضعون إلى تنظيم خاص، فكانوا يجمعون في مجال معين وفي مدينة واحدة بل وفي شارع واحد وحي واحد، إذ يشرف عليهم مسؤول يسمى "الأمين"، حيث كانت له مكانة مرموقة لدى الحكومة المركزية، كما وجدت مهنة "أمين الأمناء" والذي كان دوره حضور الاجتماعات مع السلطات العليا[1] وكان الأمين بمثابة الوسيط بين الحرفيين وشيخ البلد، إذ يقوم بجمع الضرائب منهم ،و يقسم الحرفيين حسب نشاطهم إلى نقابات كما يلي:

1- النجارون: وهم الحرفيون المهتمون بالصناعة الخشبية.

2- النحاسون: وهم صانعوا الأدوات النحاسية.

3- السراجون: وهم المهتمون بصناعة السروج.

4- الخرازون: وهم صانعوا الأحذية.

5- الحواكة: المهتمون بصناعة النسيج.

6- الصوابنية:وهم صناع الصابون.

7- الدخاخنية: الذين يبيعون الدخان.

8- الكواشين : وهم الذين يصنعون الخبز.

ومن هذا التقسيم يمكننا أن نستنتج أن التقسيم كان جهوي وظيفي طائفي، إذ كان اليهود كطائفة مختصون بالصياغة والمزابيين مهتمون بصناعة الفخار والمطاحن والمخابز، أما البسكريين فكانوا مسيرين[2].

[1] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول** ، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص42.
[2] صالح عباد،المرجع السابق، ص338.

4-نماذج عن أهم الصناعات في العهد العثماني:

أ-الصناعة النسيجية:

وقد عرفت انتشارا واسعا بسبب وفرة المواد الخام مثل :

الصوف والحرير[1]، إذ كانت القرى والمدن تنتج الزرابي و الحياك والألبسة الصوفية، ومن أجود الزرابي تلك التي كانت تصنع في قلعة بني راشد، وتميزت قسنطينة بإنتاج الحياك[2]، وكان الفائض منها يصدر للمشرق وأوربا.

وقد انتشرت صناعة الشاشية في المدن الجزائرية ،إلا أنها كانت اقل جودة من التونسية، وذلك بسبب دعم التونسيين و البايات لصناعة الشاشية و موادها الأولية التي كانت تجلب من اسبانيا، بينما كان الصناع الجزائريون يعتمدون في صناعة الشاشية على الطرق المحلية.

وبما أن الصناعة النسيجية كانت تعتمد على الموارد الحيوانية والزراعية فإن أي تدهور يمس هذين الأخيرين سيكون له أثر كبير على الصناعات التقليدية، إذ أن قلة الإنتاج في الزراعة يؤدي إلى ارتفاع في المواد الخام، مما ينتج عنه غلاء المواد الخام ومنه شرائها بأسعار مرتفعة، ما ينجر عنه ارتفاع في أسعار المصنوعات بالإضافة إلى الضرائب الباهظة التي كان الصناع يدفعونها على مصنوعاتهم[3].

ب-الصناعة الفخارية:

وكانت منتشرة في أغلب أنحاء البلاد وكانت تنتج الأدوات المستخلصة من الطين بهدف الاستعمال اليومي والمنزلي، كما عد القرميد من الصناعات الفخارية[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص338.

[2] Venture de paradi ، **Tunis et Alger aux VIII siècle**، la bibliothèque arabe،1 Paris 1983،pp122-123.

[3] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني**، المرجع السابق، ص 63.

[4] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري**، المرجع السابق، ص ص 322-327.

ج-صناعة مواد البناء:

وقد كانت متنوعة وكان من أهمها الجير الذي كان يستخدم في الجزائر العاصمة لصناعة الاسمنت وتبييض الجدران، وهي عملية كانت تكرر تقريبا كل سنة حسب المؤرخين الأوربيين أي في مدينة الجزائر ولذلك سميت بالجزائر البيضاء[1].

كما وجدت صناعات أخرى كان يسيطر عليها اليهود كالصياغة والتي خصصت لها أسواق في مدينة الجزائر وقسنطينة، وسمي متقن الصياغة "بالمعلم"، وبالرغم من أن لكل حرفة في مدينة الجزائر أمين تخضع له، إلا أن حرفة الصياغة لم يكن لها أمين، وذلك راجع لاحتكار اليهود لها، إذ أنهم كانوا يخضعون لسلطة مقدم اليهود.

د-المنسوجات الحريرية الرفيعة:

مثل الحواشي و الأحزمة وخيوط الحرير التي كان يقوم بها اليهود، بالإضافة إلى المنسوجات الحريرية، التي كانت تقوم بها النسوة.

وقد شهدت الصناعة تدهور واضح خلال العهد العثماني كان من أسبابه[2]:

1- المنافسة الأجنبية للصناعات المحلية من خلال استيراد المنتوجات الأجنبية المنزلية والحربية.

2- اتصال الحرفيين بالمؤسسات العسكرية، وتزويدهم بمختلف البضائع الصناعية، وعند تراجع عددهم، تقلصت المنتوجات الصناعية مما أدى إلى تراجع الطلب على المنتوج الصناعي.

3- عدم سعي الحرفيين لتطوير منتوجاتهم، مما أدى لتضاءل صادراتهم وبالتالي تراجع قيمة الصادرات الصناعية.

---

[1] المنور مروش، **دراسات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني العملة والأسعار والمداخيل**، (د ط)، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص213.

[2] نجوى طوبال، المرجع السابق ، ص ص 260- 261.

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن الصناعة على العهد العثماني كانت تتميز بجودتها وسعرها اختلف باختلاف المنتج الحيواني والزراعي، علاوة على وجود تقسيمات ونقابات للصناعة في شكل نقابات حرفية[1].

ثانيا: بداية المرحلة الاستعمارية:

وبشكل عام فرنسا لم تعمل في بداية عهدها على استحداث صناعات جديدة والهدف من ذلك إبقاء الجزائر مستودع للاستهلاك، أي استهلاك المنتوجات الصناعية الفرنسية و الأوربية، وذلك تطبيقا لتعليمات مدير الشؤون الاقتصادية القائلة :" لا يدخل في مهمتنا اتخاذ مبادرات لإنشاء صناعة في الجزائر، لأن ذلك يعطي لمستعمرتنا صبغة تهجمية إزاء الصناعة الفرنسية "[2].

وكانت البداية بإصدار قانون حل النقابات الحرفية سنة 1868م و الذي نتج عنه ضرر كبير للحرفيين و الصناع و خير دليل على هذه السياسة الفرنسية, حيث لم يبق من هذه النقابات إلا الحلاقين و البنائين .

و كانت التبريرات الفرنسية إزاء هذا, هي أن أصحاب هذه الحرف لم يكونوا من السكان الأصليين.[3]

وقد تم في 1866م إنشاء مدرسة للصناعات التقليدية في الجزائر العاصمة، حيث سجل فيها 50 تلميذ، كما تم إنشاء مراكز مهنية وذلك تطبيقا لأحكام المرسوم الفرنسي[4]، حيث كانت هذه المراكز تابعة للمدارس الأهلية، كما فتحت مدارس أخرى مماثلة لها في عام 1896م في كل من غرداية، وهران، قسنطينة، وفي 1900م تم فتح

---

[1] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري**، المرجع السابق، ص 330.

[2] حسن تريكي، **هذه هي الجزائر**، (د ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،(د.ت)، ص ص 61-62.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية ، (1860-1900)**، ط6، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 103.

[4] والمقصود به المرسوم الفرنسي المؤرخ في 16 أكتوبر 1892م، الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، (د ط)، دار موفم للنشر، الجزائر، 1993، ص24.

مراكز أخرى في تلمسان، وفي 1904م بالمدية و سيدي مبارك، وقد ارتفع عدد المراكز إلى 24 مركز يدرس فيها 1200 تلميذ سنة 1914م, كان هذا للبنين أما عن البنات فقد تم افتتاح مراكز لتعليم نسيج الزرابي سنة 1914م، وكانت تابعة للمدارس التالية: القلعة، وهران، الجزائر، قسنطينة، آيت هاشم، شلالة، ندرومة، الشلف، بجاية وقد كان هذا التعليم تحت وصاية الوزارة الفرنسية للتجارة والصناعة، و أصبح سنة 1920م ملحق لوزارة التربية[1]، كما ظهر بعض الاهتمام الفردي بالصناعات النسيجية منها: صناعة الزرابي حيث تم انشاء مدرسة لتعليم صناعة الزرابي للنساء الجزائريات سنة 1895م[2].

كما اهتمت فرنسا بالجزائر وذلك نظراً لغناها بالمواد المعدنية مثل النحاس والقصدير، الفضة[3].

بالإضافة إلى أنها حاولت استدراج رجال الأعمال والصناعيين الفرنسيين لاستثمار هذه الموارد المتنوعة، ومن هذا نلاحظ اهتمام فرنسا بالصحراء وذلك لاستغلال المعادن التي ستتطور بها الصناعة الفرنسية، ومن الأدلة على هذا ما كتبه الجنرال "بيجو" سنة 1842م إلى السلطات الفرنسية قائلا : " ستطلب الجزائر لمدة طويلة المنتوجات الصناعية من فرنسا، بينما تستطيع الجزائر تزويد فرنسا بكميات هائلة من المواد الأولية اللازمة للصناعة".

---

[1] المرجع نفسه، ص24.

[2] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919)**، تر، حاج مسعود بلعريبي، (د ط)، ج2 دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص392.

[3] أوليفي لوكوغرانميزون، **الاستعمار الإبادة (تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية)**، تر، نورة بوزيدة، (د ط)، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007، ص381.

حيث أن البرجوازيين الفرنسيين رأوا بأن الجزائر ستوفر لهم المواد الخام خاصة الجنوب الجزائري والمتميز بغناه بالمعادن ، كما يمكنها توفير اليد العاملة للصناعة الفرنسية : ومن المناطق الصحراوية التي زخرت بالمعادن منطقة توات (أدرار)

و التي احتوت على معادن كثيرة، و كذلك منطقة قورارة و التي كانت تزخر بأنواع هامة من الفحم الحجري، كما أثبتت الاكتشافات أن المنطقة الشرقية من هضبة تادمايت، وحوض واد رارة والتي حوت على مركبات من الكبريت، حيث كان يستعمل في واحات توات لصناعة البارود، كما انتشر في توات الحديد، وهذا من خلال ما كشفه المستكشفون منهم "شوليه"، أن هناك مواد من أصل معدني في المنطقةما جعله يرى أن المنطقة تزخر بكميات وفيرة من معدن الحديد لكنه غير مستثمر.

و قد وجد أكسيد المنغنيز في حمادة المناطق الجنوبية الغربية من الجزائر كذلك هضبة تادمايت[1].

و قد أدى التفتح على رأسمالية الإنتاج الذي قامت به فرنسا بداية من 1880م لدخول هذه القواعد الرأسمالية (رأسمالية الإنتاج) للجزائر وذلك من خلال تطبيق هذه القواعد بالجزائر[2].

و شهدت الجزائر بداية متواضعة للنشاط الصناعي, حيث تم إجراء إحصاء اقتصادي في جانفي 1901م ،تم من خلاله إحصاء 11,887 ورشة عمل للأوروبيين والأهالي، تمثلت في مؤسسات صناعية منها: معاصر الزيت والمطاحن والنجارة وصانعوا البراميل والعربات، بحيث بلغ عدد العمال المسلمين بقطاع الصناعة بمختلف

[1] إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912)**، (د ط)، منشورات المتحف الوطني، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996،ص ص 79–85.

[2]Ahmed henni ،**le colonisation Agraire et le sous développement en Algerie**، socite nationale d' édition et diffusion ،Alger ،1982،p57.

فئاتهم 20 ألف نسمة سنة 1902م ليرتفع إلى أكثر من 33 ألف نسمة سنة 1905 م ومن المعامل المتخصصة بتكييف الفلين نجد مصانع السدادات، بالإضافة لمعامل النجارة وتصبير الأسماك، وما يميز اليد العاملة المسلمة الصناعية، هو أنها كانت نصف مؤهلة[1].

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى لم تكن الجزائر تمتلك قاعدة صناعية تساعدها على ظهور قطاع صناعي قائم بذاته، حيث لم تكن بها معامل أو مصانع لصناعة الأسلحة، إلا أن فرنسا لم تفوت فرصة الاستفادة من الجزائر في هذا المجال على غرار استفادتها من مجال الزراعة والطاقات البشرية وذلك لتدعيم مراكز القتال لديها في الحرب العالمية، حيث سخرت فرنسا ورشات السكك الحديدية لصناعة القنابل المتفجرة لتزويد جبهات القتال بفرنسا، وساهمت في صمود القوات الفرنسية في وجه القوات الألمانية، وقد صنعت حوالي 300 قذيفة متفجرة يوميا, ومن بين هذه المعامل معمل المدرسة الكولونيالية لمدينة دلس، حيث كان يصنع أسبوعيا ما لا يقل عن 1000 فتيلة[2].

[1] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**، المرجع السابق، ج2، ص ص 390–392.

[2] محمد الصالح بجاوي ، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830–1918)** ،(د ط) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ،2009،ص452.

الفصل الأول

سياسة التصنيع و مجالات القطاع الصناعي

في الجزائر (1919–1954 م)

المبحث الأول : سياسة التصنيع في الجزائر

المبحث الثاني : إمكانيات ومجالات القطاع الصناعي بالجزائر

المبحث الأول: سياسة التصنيع في الجزائر

من أجل التطرق لدراسة واقع القطاع الصناعي في الجزائر ندرس أولا: السياسة الاستعمارية في هذا المجال وثانيا: مجالات ومقومات القطاع من مواد خام, التي نعالجها في الفصل الأول,تحت الإشكالية التالية: لماذا بقيت السياسة الفرنسية عاجزة على خلق قطاع صناعي حقيقي بالجزائر؟ بالرغم من توفر إمكانيات ذلك؟ والإجابة على هذا السؤال تتدرج ضمن المبحث الأول المتمثل في سياسة التصنيع الفرنسية والتي قمنا بتقسيمها إلى:

أولا: قبل الحرب العالمية الثانية:

تتدرج سياسة التصنيع الفرنسية ضمن السياسة التي انتهجتها فرنسا منذ 1830م القاضية بتفكيك الاقتصاد الجزائري, وجعل الجزائر مستودعا ومصدرا للتزود بالمواد الأولية والغذائية وسوقا لمنتجاتها الصناعية, ولتحقيق هذا الهدف عمدت إلى عدة إجراءات منها القضاء على المنافسة الأجنبية للسلع الفرنسية في السوق الجزائرية من خلال فرض الرسوم الجمركية المرتفعة عليها, وإعفاء الواردات الفرنسية منها وتوجيه صادرات الجزائر من ثروات معدنية إلى السوق والمصانع الفرنسية[1].

وقد اتبعت فرنسا سياسة الازدواجية الاقتصادية؛ التي تهدف إلى ترك الاقتصاد الجزائري قطاع تقليدي واحتياطي لتوسعاتها و إستغلالاتها ومصدر لليد العاملة وبهذا ربطت اقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي[2], كما عمدت فرنسا إلى إبعاد الجزائريين اقتصاديا فقامت بغزو السوق الجزائري.

واعتمدت فرنسا على برنامج يرمي إلى إبعاد الجزائريين اقتصاديا, فقامت بغزو السوق بالمنتوجات الباريسية الشهيرة؛ التي عملت على القضاء الصناعة اليدوية الجزائرية فتوقفت المنتوجات الجزائرية شيئا فشيئا خاصة بعد تخفيض أسعارها مما جعل الصناع

---

[1] عبد الرحمان رزاقي, **تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر فيما بين الحرب بين العالميين**, (د ط), الشركة الوطنية للنشر, الجزائر, 1976م, ص 11.

[2] عبد القادر علي حليمي, **جغرافية الجزائر (طبيعية ، بشرية ، اقتصادية)**, ط2, مطبعة الإنشاء, سوريا ، 1968 ص 157.

يتخلون على أماكنهم وأغلقوا معاملهم, وهكذا زالت الأسواق التقليدية الجميلة وحلت محلها الحوانيت الأوروبية العصرية[1].

كما أن المعمرين لم يهتموا بالقطاع الصناعي وعارضوا مشاريع تطويره؛ وذلك خوفا من فقدان اليد العاملة في مزارعهم, وركزوا بذلك على استغلال الأراضي الفلاحية فعمدوا بالتركيز على الزراعات التجارية التي درت عليهم الأموال طائلة, وعمل الرأسماليون الكولونياليون للمتروبول[2], حيث عملوا في هذا الشأن على غلق آفاق التطوير الصناعي؛ من أجل أن تبقى الجزائر مصدر للموارد الأولية من جهة وسوق لمنتجاتهم من جهة أخرى[3].

ولهذا فإن سياسة القمع لم تقتصر فقط على الجانبين العسكري والسياسي وإنما شملت الجانب الاقتصادي أيضا ، والتي تمثلت في منح قروض وتراخيص التصدير والإيراد للذين يؤيدون سياسة المستعمر قلبا وقالبا, ويرفضونها للصناع والتجار المسلمين الذين لم يثبتوا للمستعمر ولاءهم وكما فرضت عليهم الإدارة الاستعمارية الضرائب الفادحة وأغلقت متاجرهم ، وخلق المعمرون منتجات منافسة لهم مثل مصنع كوكاكولا الفرنسي ضد مصانع ليموناته الإسلامية[4]، كما عزلوا العمال المتهمين بالغيرة الوطنية, ومن أجل إحكام السيطرة الاقتصادية الكلية طالب المستوطنون بالتوحيد الجمركي بين فرنسا والجزائر لكن هذا الاتحاد كان يخدم مصالح فرنسا أكثر مما يخدم مصالح الجزائر وجعل الجزائر سوق للمنتجات الصناعية الفرنسية كما سبق الذكر؛ حيث كان التاجر يشتري سلعا بأسعار منخفضة خارج الجزائر, ويبيعها بأسعار مرتفعة جدا داخلها[5], كما طالب المستوطنون بتحقيق الاستقلال المالي للجزائر في إطار استكمال سياسة الاستيلاء

---

[1]Bouamrane Chickh et Djidjilli Mohamed, **Algerie coloniale par le textes(1830-1962)** , Edition HAMOUDA, Alger , 2003, P 200 .

[2] المتروبول: هو الوطن الأم فرنسا, ينظر: جون بول سارتر, **عارنا في الجزائر**, تر، عايده وسهيل إدريس (د ط), دار الآداب, بيروت, (د ت), ص 07.

[3] عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1962)** تر، جوزيف عبد الله, ط1, دار الحداثة , لبنان. 1983, ص162.

[4]يحي بوعزيز ، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات الشعب (1830-1954)** , (د ط), ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر, 1995 ، ص 83.

[5] عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص 17 .

والاستغلال الاقتصادي, وفعلا تم إقرار مجلس الوفود المالية في البداية الذي يمثل المصالح الاقتصادية في الجزائر, و يتلخص دوره في منح مساعدات للحاكم العام بالجزائر فيما يخص دراسة الميزانية ومنح القروض والامتيازات, إلا أن القرار الفصلي يعود للبرلمان الفرنسي؛ لذلك أصبح هذا المجلس أداة لعرقلة المشاريع الاقتصادية بما فيها المتعلقة بالقطاع الصناعي, وعندما حددت مهامه احتج المستوطنون وأرغموا السلطات الفرنسية على فصل ميزانية الجزائر عن فرنسا[1].

ومنحت الجزائر الاستقلال المالي منذ 1900[2], ليليه وضع مشروع 22 ماي في نفس السنة والقاضي بإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر، وفي 24 سبتمبر صودق على هذا المشروع ومنحت الجزائر ميزانية, وتمكنت من الحصول على حقها في الثروات وإنشاء مؤسسات للمنفعة للاستعمارية بالإضافة إلى منح خطوط سكك الحديد والأشغال العمومية[3].

وبالرغم من الاستقلال المالي لميزانية الجزائر إلا أن اقتصاد الجزائر بقي في قبضة المعمرين؛ الذين تحالفوا ضد الأهالي فكانوا يوجهون الميزانية وفق مصالحهم الخاصة القائمة على التجارة والزراعة التجارية وإهمال القطاع الصناعي لكونه من شانه أن يخدم الأهالي ، من خلال رفع مستوى المعيشة وتطوير الجزائر لتصبح بذلك منافسة لفرنسا ولم يخصص للجزائريين من هذه الميزانية إلا القليل.

وهكذا خلف المعمرين نظام استعماري قائم على نهب ثروات وإرهاق الشعب بالضرائب[4], كما عملت المؤسسات المالية في الجزائر على خدمة المعمرين من جهة والاقتصاد الفرنسي من جهة أخرى, وذلك من خلال دعم المعمرين على حساب

---

[1] يحي بوعزيز ، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب**، المرجع السابق, ص ص134-135 .

[2] فرحات عباس, **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، (د ط), المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006 ص 100- 101.

[3] صالح عباد ، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين(1830- 1930)**، ديوان المطبوعات الجامعية, قسنطينة, (د ت), ص 157.

[4] المرجع نفسه, ص ص 157- 158.

الجزائريين بالإضافة إلى تشجيعها للاستثمار في قطاع التجارة والزراعة دون القطاع الصناعي[1].

إن التطور الذي شهدته فرنسا في النصف الأول القرن 19 جعلها تفكر في المواد الأولية بالجزائر؛ إذ قامت بعدة اكتشافات وأبحاث عن معادن سنأتي على ذكرها في المبحث الثاني, حيث وجهت هذه المعادن إلى المصانع الفرنسية كما وفرت الحكومة الفرنسية الثالثة عدة وسائل للاستغلال أكبر عدد ممكن من المناجم من خلال مد شبكة سكك الحديد التي تربط مصادر الخامات بمراكز التصدير[2].

ومن مظاهر اهتمام فرنسا بالقطاع الصناعي هو إصدارها لجملة من القوانين منها: قانون 13 أوت 1941 الذي أصدره الحاكم العام للجزائر والقاضي بإنشاء لجنة تنظيم صناعة وتجارة المواد الأولية[3].

كما اهتمت ببعض الصناعات التقليدية من خلال تأسيس مراكز حرفية للرجال والنساء لممارسة الحرف التقليدية والحرفية ، مثل الصناعات الفخارية والزرابي الخشنة حيث تم تسجيل 339 عامل في أحد هذه الفروع الصناعية سنة 1936[4] م, كما تم منح القروض الصناعية ، واستطاع أنصار التصنيع من أن يفرضوا وجهة نظرهم, منطلقين من قناعة مفادها أن الجزائر مجهزة بطاقة صناعية يمكن أن تكون خير سند للمتروبول في الأزمات, والمحن فاسند للمصرف الجزائري مهمة إجراء تحقيق حول الصناعة الجزائرية, الذي تبين من خلاله أن هناك تأييد لفكرة التصنيع, و طلب المندوبون الماليون امتياز انشاء مصرف آخر من المتروبول الذي يعمل على تقديم الدعم المالي لتأسيس مصرف صناعي.

---

[1] شارل روبير أجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة (1871- 1954)**، (د ط), ترجمة، سعد رحمى, دار الحداثة, لبنان, 1985، ص 314.

[2] صالح عباد, **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين**, المرجع السابق, ص ص 98 -99 .

[3] E stou blon, **code de L'Algérie, juillet, 1940, A décembre 1941** , imprimerie pcuiauhaim Alger, 1943, p 502.

[4] M . G . l e beau ,**Exposé de la situation générale de la' Algérie en 1936,** Ancienne imprimerie, victor Heintz , Alger, 1937 , p 102.

وفعلا تمت الموافقة عليه من قبل المجلس النيابي لباريس وتلخصت مهامه في دعم الصناعة وتطويرها من خلال تأسيس مؤسسات صناعية[1], وقد استطاع هذا البنك سنة 1920م أن يمد سكة الحديد تجاه الحدود التونسية قدرت ب 40 ألف كلم, أعدت الحكومة أيضا ميزانية ضخمة لإقامة الموانئ وتجديدها[2].

وبدلا من أن يدعم القرض الصناعي القطاع الصناعي وفق للنظم والأسس التي وضع لها قام بدعم القطاع التجاري[3].

ولم تول الإدارة الاستعمارية اهتماما بالصناعات البترولية قبل الحرب العالمية الثانية؛ وهذا راجع إلى أن المعمرين كانوا مهتمين بالزراعة الفلاحية, وذلك أنهم وجدوا في استغلال الأراضي لا يتطلب الكثير من القوة والتكاليف على خلاف النشاط الصناعي[4].

ثانيا: سياسة التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية:

لقد ساهمت الحرب العالمية الثانية في تغيير نظرة المستعمر للجزائر إذ شعرت بالحاجة الملحة لأن يكون لها نواة معامل عصرية فيها, خاصة بعد تعرضها للاحتلال الألماني النازي وتهديد مصانعها الضخمة أدركت الخطأ الذي وقعت فيه وهو عدم إقامة مصانع خاصة بها في الجزائر للأمان من الأزمات, وهذه الحاجة تأكدت لفرنسا من خلال موقع الجزائر الاستراتيجي والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحرب، وهكذا فإن العجز الذي أصاب الحكومة الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية, وظهور البترول كشرط أساسي للنهوض وإعادة الإعمار في هذه الفترة جعلها تتبنى سياسة تصنيع جديدة وهي البحث عن هذه المادة النفيسة في الجزائر بعد إشارات انعدامها بفرنسا [5], كما أن تدمير ما يقارب 21500 مشروع صناعي وتجاري في الحرب جعل فرنسا توجه كل اهتمامها للنهوض بالقطاع المدمر, حيث قامت فرنسا بتنشيط الاستثمارات فيه ، من خلال قيامها

[1] عدي الهواري، المرجع السابق, ص 164.

[2] ناهد الدسوقي، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في الحركة الوطنية ما بين الحربين (1918 – 1939)** منشأة المعارف ،(د م ن)، 2001, ص 91 .

[3] عدي الهواري، المرجع السابق، ص 165 .

[4] Rabah Mahiout , **le petrole Algérien**, Editions, ENP, Alger, 1974 , p106 - 107

[5] الحاج موسى بن أعمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة الجزائرية**، (د ط)، بلوتو للاتصال ،الجزائر، 2008, ص 148.

ببرنامج التصنيع (plant d'industrialisation) في أكتوبر 1946م, والذي تبع بعدة قرارات منها القرار الصادر في أوت 1947 والخاص بالاستثمارات في فروع صناعية محدودة[1], وقامت بجملة من التأميمات[2], وافق عليها ديغول[3] إذ قال:" يجب على الدولة أن تأخذ على عاتقها إدارة المصادر الكـــبرى للثورة"[4], وفي ديسمبر 1944 تم تأميم مناجم فحم الشمال[5], وفي 16 جانفي 1945 كان تأميم معامل رينو (Renault), كما تم في 08 أفريل 1946م تأميم الكهرباء والغاز وقد أرادت أحزاب اليسار أن تمدد حملة التأميمات لتمس باقي القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة الحديدية مثلا[6], وقد انعكس هذا الوضع بفرنسا على الجزائر؛ حيث زادت فرنسا من اهتمامها بالصناعات التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والذي كان يعتمد على إنشاء صناعة آلية فالربط بين فحم القنادسة وحديد بني صاف في الجهة الغربية و الجمع بين فحم الونزة و نفط سور الغزلان (أومال) تعد من المشاريع الممكن تحقيقها[7].

كما أنشأت مدارس خاصة ومعاهد ومن أبرزها: المعهد الصناعي في ميزون كاري المدرسة الصناعية في ويلليس، الكليات الفنية بالجزائر العاصمة, القسم الصناعي والتجاري بوهران[8], كما أوجدت فرنسا عدة مدارس ابتدائية للصناعة من أهمها: مدرسة دلس لصناعة الحديد و الخشب و الكهرباء، مدرسة لتعليم الصناعات المحلية بجرجرة،

---

[1] جماعة من المؤلفين الغربيين، **قضايا عصرنا منذ 1945م**، تع، نور الدين حاطوم، (د ط)، ، دار الفكر, (د م ن) 1972 ,ص 158.

[2] هو تحويل أدوات ووسائل الإنتاج والأرض والمعادن ووسائل المواصلات من ملكية الأفراد والشركات الخاصة إلى ملكية الدولة، وهو نظام اقتصادي ذو طابع سياسي يجعل مصادر الطبيعة في الدولة والمرافق الحيوية المنشآت والمصانع، وما شابه ملك للدولة وتحت سيطرتها والتأميم مرتبط بنشأة الحكم الاشتراكي،ينظر، وضاح زيتون، **المعجم السياسي**, (د ط), أسامة للنشر والتوزيع، دار المشرق الثقافي، الأردن, (د ت), ص 84.

[3] وهو شارل ديغول, ولد في مدينة ليل بشمال فرنسا سنة 1870م انتخب رئيسا للجمهورية الخامسة سنة 1959م توفي بكولومبي في 12 نوفمبر 1970م, ينظر: سامية بوشوشة وآخرون,**الجزائريون والحرب العالمية الثانية 1939-1945م**, رسالة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في التاريخLMD, جامعة العربي التبسي, تبسة, 2008-2009م, ص 39.

[4] جماعة من المؤلفين الغربيين ، المرجع السابق، ص 158.

[5] فرغلي علي تسن, **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**, (د-ط) دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر 2001 ص 292

[6] جماعة من المؤلفين الغربيين, المرجع السابق,ص ص 159-162.

[7] يحي بوعزيز, **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (19541830)**, (د ط), ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1995, ص 83.

[8] المرجع نفسه, ص 180.

مدرسة لتعليم نسج الزرابي الرفيعة بتلمسان[1], كما تم إنشاء محطة بالأصنام لإجراء تجارب القطن وأخرى بقسنطينة لزراعة التبغ و التي تعد من المواد الهامة في التجارة الفرنسية[2].

وقد باشرت الحكومة الفرنسية في إطار هذه السياسة الجديدة بإنشاء مكتب للأبحاث البترولية (BRP)[3] بعد أكتوبر 1945م, تتمثل مهمته في أعمال البحث عن البترول مباشرة مباشرة و إنشاء شركات للبحث والتنقيب و قد بدأ عمله بعمليات استطلاعية للصحراء أعطت دفعا قويا للعمليات الاستكشافية, كما زادت نسبة الاستثمارات في الجزائر والصحراء خاصة.

وقام هذا المكتب سنة 1946م بإنشاء الشركة الوطنية للأبحاث البترولية (S.N.R.P)[4] (S.N.R.P)[4] بالاشتراك مع الحكومة العامة في باريس 1950، كما أنشأت فرنسا في الشمال الإفريقي ما يسمى بمناطق التنظيم الصناعي في إفريقيا (Z-O-I-A)[5]؛ حيث شمل هذا التنظيم منطقتين في الجزائر الأولى شملت أقصى الغرب الجزائري والثانية شملت أقصى شرق الجزائر وأقصى غرب تونس والجزء الشمالي الشرقي للصحراء.

وقد كان الهدف من هذا التنظيم تجميع الإمكانيات المادية والبشرية, والعمل على تركيز جهود البحث في أقاليم معينة تزخر بثروات متنوعة[6].

وقد عملت السلطات الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية أيضا على تشجيع الصناعات التحويلية من خلال العروض التي قدمتها للمصنعين المتعلقة بأمور الجباية وغيرها, كما وضعت 21 مشروعا سنة 1954 يقضي بإنشاء مؤسسات وتوسيع استغلال

---

[1] أحمد توفيق المدني, **جغرافية القطر الجزائري**, ط1, دار الشريف, تونس, 1948م, ص 91-92.

[2] احميدة عميرواي وآخرون, **آثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830 – 1954)** (د-ط) سلسلة المشاريع الوطنية للبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954, الجزائر, 2007 ,ص 51.

[3](B R P)= Bureau De Recherché De Petrole.

[4] (S N R P)= Société Nationale de Recherché Petrolière.

[5] (Z O I A)= Zones d'organisation industrielle en Afrique.

[6]الحاج موسى بن أعمر, المرجع السابق, ص 48-49.

الثروات حيث تم عرضه على اللجنة الاستشارية للمخطط الصناعي حيث قررت 9 مشاريع أهمها تلك المتعلقة بالصناعات الكهربائية والمعدنية[1].

و قد قامت فرنسا أيضا من أجل تكثيف الاستعمار في الصحراء وتثبيت وجوده باستقطاب المؤسسات الخاصة للاستثمار في الصحراء, فأنشأت هيئة لهذا الغرض سنة 1951 تحمل اسم شركة الدراسات من أجل التجهيز المنجمي والصناعي(S-E-P-E-M-I)[2] وشملت قطاع الحديد والكهرباء ونقل المواد الكيميائية والمناجم[3].

كما حاولت تطوير الصناعة التحويلية من خلال إقامة مصنع التحويلات الخفيفة المتركزة في المناطق الحضرية بالإضافة إلى أنها أوجدت مؤسسات لإنتاج المواد الغذائية ومؤسسات البناء والتعمير, وأقامت في كلومب بشار عدة مشاريع منها إنشاء مصنع لإنتاج السماد الأزوتي[4].

وفي سبيل حفاظ فرنسا على بقائها في الجزائر خاصة بعد الحرب التحريرية 1954م, وبعدما شعرت باضطراب مركزها قامت بلفت انتباه بعض الشركات الدولية الكبرى مثل صولفاي ، حيث سمحت لها بفتح معامل للمواد الكيميائية في الجزائر، إلا أن هذا المشروع اصطدم بمعارضة المعمرين ككل مرة[5].

وبالتالي فانه و بالرغم من أن فرنسا لم تعتمد على تطوير القطاع الصناعي في البداية إلا أن الظروف الدولية جعلتها تعيد نظرتها لهذا القطاع وتوليه بعض الاهتمام حيث أنها لم تقم بخلق صناعات بمعناها الحقيقي في الجزائر واكتفت باستخراج أو التحويل للمعادن والثروات في البداية وكل ذلك حرصا منها على عدم وجود منافس للصناعات أو المصانع الفرنسية وعندما أدركت فرنسا أن بقائها في الجزائر بات أمرا غير مؤكد حاولت الاعتماد على الضمانات الاقتصادية المتمثلة في النفط الصحراوي ومنه حاولت التركيز

---

[1] M,Jacques soustell, et cuttoli Maurice, **Exposé de la situation générale de la' Algérie en 1954,** imprimerie ofocielle, Alger, 1955, p 217.

[2] (S E P E M I)= Société d'Etudes pour L'équipement Miner et Industrial.

[3] الحاج موسى أعمر ، المرجع السابق ، ص 66 .

[4] Houari Addi, **de l'Algérie pré – coloniale L'Algérie coloniale** "**Economie et société**", Enterprise National, Alger, 1985, p 128.

[5] Documents Algériens, **service d'information du cabinet du gouverneur général d'Algérie** , serie economique, N°116, 15 juin, 1955. P 05.

على الصحراء لاستكمال مخططاتها الخماسية التي انتهجتها منذ 1954م, إلا أنها جاءت متأخرة وتجاوزتها الأحداث [1].

وخلاصة القول أن السياسة الفرنسية, في جانب التصنيع كانت واضحة وموجهة لمجال بعينه؛ حيث جاءت وفق سياسة عامة اقتصادية تتمثل في تجزئة الاقتصاد الجزائري وبنائه وفق ما يخدم مصالح فرنسا والنتيجة التي يمكن الوصول إليها أن بقاء السيطرة الاستعمارية في الجزائر لم يسمح بإيجاد صناعات حقيقية ينتفع بها الاهالي , كما يقول محفوظ قداش[2], بأنها استطاعت تحديث صناعات خاصة بها حرمت منها الأهالي ما أدى إلى ظهور مجالين للصناعة هما: صناعات استعمارية كانت متطورة, وصناعات محلية أقل تطورا.

[1]Mahfoud Kaddache, **L'Algérie de Algériens histoire de L'Algérie (1830-1954)**, Edition Rocher noir; 1998, p270.
[2] Ibid, p 270.

المبحث الثاني : إمكانيات ومجالات الصناعة في الجزائر:

وجه الاستعمار الفرنسي نظرته منذ 1830 إلى استغلال ثروات الجزائر في إطار مواصلة السياسة القمعية والتفكيك الاقتصادي التي سبق الإشارة إليها ، وقد استغلت فرنسا إمكانيات الجزائر الطبيعية والمادية والبشرية في هذا المجال والتي تتميزت بالتنوع المعدني من حديد وفوسفات زنك ورصاص وقد ساهم في وجودها التكوين الجيولوجي للجزائر خاصة في القسم الشرقي[1] منه (القطر الجزائري).

بالإضافة إلى هذه الإمكانيات الطبيعية, وجدت إمكانيات مادية تمثلت في الاستثمارات للبنوك والمؤسسات المعدنية علاوة على توفر اليد العاملة في المناجم التي تميزت بالبساطة وبأجورها الزهيدة[2].

ونتيجة لذلك ظهر مجالين في قطاع الصناعة الجزائرية تمثلت في الصناعات الاستعمارية وتتدرج ضمنها الصناعات الاستخراجية والتحويلية وثانيا الصناعات المحلية.

أولا : الصناعات الحديثة : وتتمثل في الصناعات الاستخراجية والتحويلية .

أ–الصناعات الحديثة الاستخراجية:

لقد ضلت الصناعات الاستخراجية في الجزائر على العهد الاستعماري محدودة إلى غاية 1890م, وتوسعت بشكل كبير بعد هذا التاريخ ، وقد كانت المعادن في الجزائر موزعة عبر جميع أنحاء الوطن ، بالإضافة إلى انه كان لكل منطقة خصائص جيولوجية مكنتها من التميز بوجود ثروة دون أخرى وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال خريطة توزيع المعادن بالجزائر ، كما يظهر من خلالها أيضا تركة المعادن في الأقاليم القريبة من

[1] تتمثل في تراب ولاية تبسة بالمحاذاة الحدود الشرقية الجزائرية ويمتد من بئر العاتر جنوب سوق هراس شمالا مرورا بالونزة والكويف ومن المريج شرقا الى وادي مسكيانة ووادي شيرا غربا, كما تقع فلكيا بين خطي طول 8 – 7 – 9 شرقا ودائرتي عرض 35– 28 –36 شمالا, عبد الوهاب شلالي : **دور عمال المناجم الجزائرية في الثورة التحريرية 1954–1962م بالمنطقة الحدودية الشرقية أنموذجا**، أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009 ، ص 05

[2] المرجع نفسه, ص08.

شبكة المواصلات الكثيفة والتي يظهر من خلال الخريطة [1] أيضا خصوصية الإقليم الشرقي المتمثلة في زخمه بالمعادن.[2]

وهذا ما جعل الاستعمار الفرنسي يركز على القسم الشرقي من الجزائر في أبحاثه التي أسفرت عن اكتشافات معدنية[3] هامة نذكر منها:

1- الحديد:

كان من أكثر المعادن انتشارا في الجزائر, وكان يستغل في مناجم موزعة عبر كامل أنحاء البلاد الشرقية, وقد أشار جرد كان قد أعد من قبل مصلحة المناجم التابعة للحكومة وجود أكثر من 150 منجم في القرن الـــ 19 بلغ تعدادها في الشرق 93 منجم وبدأت عمليات استغلاله منذ 1865م؛ وذلك باستغلال منجم الحديد ببني صاف, وعين مقرة وغيرها[4].

كما يأتي الحديد في المرتبة الثانية من حيث الأهمية – بعد الفوسفات– ويستخرج سنويا 3 ملايين طن موجهة للاستهلاك الخارجي[5] .

كما قدر إنتاجه بحوالي 4150000 طن سنة 1938 ما يمثل 34 % من المعادن المستخرجة و 2 % من الإنتاج العالمي[6].

ومن أهم مناجم الحديد: نذكر

1–منجم الونزة: كانت بداية التنقيب فيه سنة 1878، حيث أصدرت السلطات الاستعمارية في 26 فيفري1878 مرسوم يرخص لمستوطن من عنابة يدعى ريقوتيي البحث عن معدن الحديد بالقرب من تبسة ولم يتم ذلك فعليا إلا بعد 1921م[7]، وكان المنجم يقع شمال مدينة تبسة[8].

---

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر خريطة توزيع المعادن الملحق رقم (11)

[2] المرجع نفسه, ص 21 .

[3] عبد القادر علي حليمي, المرجع السابق، ص 227.

[4] عبد الوهاب شلالي المرجع السابق ، ص ص 39–40.

[5] أحمد توفيق المدني, **جغرافية القطر الجزائري**, المصدر السابق ،ص 59.

[6] Despais Jean, **L' Afrique Blanche,** presse universitaires De France, Paris,1949, P 431.

[7] عبد الوهاب شلالي, المرجع السابق، ص42.

[8] عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق, ص 229 .

ويحتوي منجم الونزة على 60 % من معدن الحديد وهو خام خال من الفوسفور وقد كان المسؤول عن استغلاله شركة الونزة منذ 1913م، حيث كان ينقل عبر السكك الحديدية التي كانت تربط المنجم بميناء عنابة على مسافة 142 كلم[1] .

2–منجم بو خضرة: يقع في تبسة ويعد في المرتبة الثانية بعد منجم الونزة[2] من حيث كمية الإنتاج إذ بلغ 765661 طن سنة 1928, وكانت المسؤولة عنه "شركة مكته الحديد" التي كان لها الفضل في اكتشاف الحديد بالمنجم ومنحت حق استغلاله .

وقد كانت مناجم أخرى بالجزائر احتوت على معدن الحديد نذكر منها منجم سكيكدة وبالضبط في القلعة على بعد 20 كلم من سكيكدة [3]، وكذا منجم رويبة, وبني عقيل وأولاد رحان، أما بعمالة وهران فوجدت بها مناجم صبابنة، سيدي صافي, ومن أغنى مناطق الغرب الجزائري إنتاجا للحديد منطقة بني صافي[4], وقد شاركت هذه المناجم بإنتاج قدر بـــ 378136 طن عام 1928م, وكانت تستغله شركة مقطع الحديد وكذا منجم قوراية منجم غار جبيلات[5].

2– الفوسفات: ويتكون تحت الأرض نتيجة تحلل وتحول بقايا نباتية وحيوانية منذ الزمن البعيد، ويستخرج منها في شكل حجارة أو صخور رمادية اللون تحتوي على 58 او 59% من الفوسفات[6] ،وقد تم اكتشافه في الشرق الجزائري سنة 1873م، قبل اكتشافه في تونس والمغرب من قبل طبيب بيطري في الجيش الفرنسي يدعى " فليب توماس "[7] . وابتدأ تنظيم قواعد البحث عنه و استغلاله بموجب قرار صدر في 25 مارس

[1] عبد الرحمان رزاقي, المرجع السابق, ص ص 52 – 54.

[2] عبد القادر علي حليمي ، المرجع السابق ، ص 229 .

[3] عبد الرحمان رزاقي , المرجع السابق, ص ص 52 – 54

[4] اكتشف عام 1952م و يقع في الركن الجنوبي من الصحراء, يعتبر من أعظم المناجم بالجزائر إذ يزيد إنتاجه عن مليار طن و يتراوح سمك طبقات الخام به بين 13 و 15 متر وهو من نوع المنيثت المرغوب فيه عالميا , ينظر, عبد القادر علي حليمي, المرجع السابق، ص 231.

[5] المرجع نفسه ، ص 130–231 .

[6] المرجع نفسه ، ص 231.

[7] ذكر في تقرير للامين العام للمناجم بالجزائر الذي صدر في 22 جوان 1895 "بعدما اكتشف السيد توماس مناجم الفوسفات ... ثم التعرف في تونس وجنوب الجزائر على امتداد 700 كلم من قفصة إلى بوغار على مستويات جيولوجية بها كميات معتبرة من الفوسفات" ,ينظر، المرجع نفسه، ص 26 .

مارس 1898، وقد نص على أن استغلاله يكون وفق مناقصة عمومية[1], وقد سيطر على إنتاجه مؤسستان فرنسيتان هما " المؤسسة المنجمية لمزيتة[2]، وكذا مؤسسة منجم فوسفات قسنطينة[3]. وقد اعتبر الفوسفات من أهم المنتوجات الاستخراجية إذ يستخرج منه سماد رفيع الجودة بكمية 920 ألف طن سنويا[4] و قدر عدي الهواري كمية وجوده في الكويف بناحية تبسة بـــ 700 ألف طن، أما في أعالي جبال تبسة وجبال برج بوعريريج ومزايتة بـــ :150 ألف طن، أما كميته في ناحية سطيف فقال إنها حوالي 850 ألف طن[5].

ونظرا للأهمية الكبيرة للفوسفات في المجال الزراعي ،فقد تحصلت عمالة قسنطينة على 13 رخصة للبحث عنه عام 1921 م، وكان ينقسم إلى ثلاثة أنواع من حيث مجالات استعماله هي كالآتي:

أولا:يستعمل في سبك المعادن.

ثانيا:يستخدم في صناعة الحديد.

ثالثا:يستخدم في تحضير الفوسفور في الفرن الكهربائي .

وكانت تميزه خاصية خلوه من الحديد في مكوناته إذا ما استثنينا نسبة 2 % مما سهل عملية تحويله إلى تراب.[6] .

وقد كان فوسفات الجزائر ذو شهرة عالمية، إذ يباع منه سنويا نحو 800 ألف طن[7]. طن[7].

أما عن أهم مناطق تواجده ومناجم استخراجه كما يبدو في الخريطة فهي حسب الأهمية كما يلي:

---

[1]وقد اختلف في استغلاله إذ يجد عبد الرحمان رزاقي يذكر انه كان سنة 1889 , ينظر عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ،ص 54.

[2]مدينة بالقرب من سطيف, عبد الواهب شلالي, المرجع السابق، ص 26.

[3]عبد الواهب شلالي, المرجع نفسه، ص 26–27.

[4]احمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق, ص 59.

[5]Houari Addi,op- cit, P 127.

[6]عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص 55 .

[7]احمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**, (د ط), مكتبة النهضة المصرية, (د ت), ص 125.

أ–**منجم الكويف:** ويقع بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية ويبعد عن تبسة 40 كلم وعن البحر بـــ 258 كلم، ويوجد الفوسفات به في شكل طبقات يتراوح سمكها مابين 4و 5 أمتار[1], واكتشف الفوسفات في منطقة الكويف بين 1891 – 1893 من طرف الإخوة يرتينيا ومنح امتياز استغلاله لأحدهم يدعى برننيا لمدة 18 سنة[2], ثم رد إلى مؤسسة فسفاط قسنطينة المحدودة ذات الأصل الانجليزي لصاحبها السيد جاكسون.

وقد قدر الاحتياطي من الفوسفات بمنجم الكويف بـــ 5 مليون طن , وكان يستغل سطحيا بنسبة 10% من الكمية المنتجة وباطنيا بنسبة 90% وكان إنتاجه في بادئ الأمر 700 ألف طن كما سبق الذكر، وتطور إنتاجه بعد عدة مراحل .

ب–منجم الدير الجنوبي: ويقع بدوار قوراية (في دائرة مرسط حاليا), ويبعد بحوالي 16 كلم,حيث أجر في البداية إلى أرملة فرنسية تدعى "لابورت " ثم حلت محلها مؤسسة انجليزية هي مؤسسة الإخوة كروكستون ثم إلى شركة فرنسية تدعى مؤسسة فوسفات الدير[3].

ج–منجم العنق: وقد اكتشف سنة 1856م وفيه احتياطي يقدر بمليار طن ويغطي مساحة تقدر بـــ 15 كلم²، وطبقاته يزيد سمكها عن 13 متر أحيانا[4].

3–الزنك والرصاص:

ويتواجد في أغلب الأحيان في مكان واحد وقدر عدد المناجم بالجزائر حوالي 50 منجما منها 4 لإنتاج الرصاص، و 17 منها لإنتاج الزنك، والباقي ينتج المعدنان معا، أما عن أهم مناطق تواجدهما فقد وجد كل منهما في جبال قرقور والونشريس[5],كما قدر إنتاج الرصاص بـــ 20 ألف طن، والزنك بـــ 50 ألف طن[6].

ومن أهم المناجم التي يستخرج منهما : منجم مسلولة، ومنجم خنقة الموحاد.

---

[1]عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق ، ص 232 .

[2] عبد الوهاب الشلالي،المرجع السابق, ص 29 .

[3] المرجع نفسه, ص ص 28–32.

[4]عبد القادر علي حليمي, المرجع السابق, ص 232.

[5]أحمد توفيق المدني, **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق, ص 60.

[6]أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**،المصدر السابق, ص 125 .

أ-**منجم خنقة الموحاد:** وقد اكتشف سنة 1904م ، بدأت الأشغال به بعد حصول "مؤسسة مكته الحديد" على ترخيص التنقيب عن معادن الزنك والرصاص والحديد به بتاريخ 05 ماي 1909 م ، وكانت البداية الحقيقية لاستغلاله في 1950م .

ب-منجم مسلولة: ويقع في بلدية مسلولة (بدائرة العوينات حاليا)، وتحصلت شركة فرنسية على رخصة استغلاله تدعى "مؤسسة مناجم الواسطة ومسلولة " وفق مرسوم صدر في 13 مارس 1891 [1], بالإضافة إلى وجود مناجم أخرى خاصة بإنتاج الزنك منها منجم جبل يوسف, ومنجم العابد بغرب الجزائر، ومنجم فج مزالا بعمالة قسنطينة[2] ومنجم تيون كوانك[3]، أما مناجم إنتاج الرصاص فنجد منجم جبل فلتسن بعين ماريا (بالقرب من قسنطينة)، وكذا منجم بودوكة (بالقرب من القل)[4].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من المعادن المختلفة كانت هناك معادن أخرى لم تكتس دورا بارزا , إذ كانت كميات تصديرها قليلة, ونذكر منها النحاس الذي يستخرج من منجم عين بربار بالقرب من عنابة وبلغت كمية استخراجه 1500 طن في السنة , أما المعدن الآخر فهو الزئبق الذي يوجد في عين الكرمة بالقرب من غرداية وينتج منه سنويا حوالي 1200 طن بالإضافة إلى وجود معدن الفضة بكميات محتشمة في بعض المناجم إلى جانب الزنك والرصاص[5].

وقد وجدت بالقطر الجزائري إلى جانب المواد المعدنية الاستخراجية مواد طاقوية مستخرجة أيضا من باطن الأرض تمثلت في(البترول والغاز والفحم الحجري)

أولا: الفحم الحجري:

وهو ناتج عن بقايا نباتية مدفونة منذ ألاف السنين تحت الرواسب، تحولت إلى فحم حجري نتيجة عاملي الحرارة والضغط[6] ,وقد وجد الفحم الحجري في شمال الصحراء في

---

[1] عبد الوهاب شلالي ، المرجع السابق ، ص 48 .

[2] وكان تابعا للشركة النوميدية ، ينظر,عبد الرحمان رزاقي, المرجع السابق ، ص 55 .

[3] وهو منجم بالقرب من باتنة، كانت تستغله شركة مناجم شمال إفريقيا, ينظر, المرجع نفسه، ص55.

[4] المرجع نفسه, ص 55-56 .

[5] أحمد توفيق المدني , **جغرافية القطر الجزائري** ، المصدر السابق, ص 60.

[6] عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق، ص 239.

في منطقة كلومب بشار[1]، ويوجد الفحم في شكل طبقات متوسط سمكها 40 سم يحتوي على 3 % من الكبريت ، ومن أهم مناجم الفحم منجم القنادسة المكتشف في سنة1907م وينتج حوالي 100 ألف طن سنويا وهو أعظم منجم يليه منجم بشار الجديد وكسيكسو في جنوبه بعد العمل بهما عام1942 [2].

وقد زاد الاهتمام بالفحم الحجري في فترة الحرب العالمية الثانية , وذلك نتيجة لانقطاع المواصلات الخارجية وارتفاع أسعار النقل, وكانت المناجم الجزائرية تنتج نحو 300 ألف طن في السنة بينما يحتاج القطر الجزائري نحو 800 ألف طن سنويا على حد قول أحمد توفيق المدني ويضيف أنها تستهلك في اليوم 500 مليون كيلواط / ساعي - حسب إحصائيات سنة 1948م- وبالتالي كانت الجزائر في هذه الفترة تعتمد على الفحم كمصدر أولي للطاقة لا على الكهرباء[3], أما الطاقة الكهربائية فقد بدأ الاهتمام بها في فترة خمسينات القرن 20 وذلك باستخدام الماء في انتاج الطاقة الكهربائية وكانت البداية في واد عفرون الذي أنتج منه 193 مليون كيلواط / ساعي سنة 1954 , كما أقيمت عدة مشاريع لتطوير هذه الصناعة منها مشروع لإنتاج الكهرباء عن طريق الماء بسعة 50 مليون في المنصورة بالإضافة إلى إنجاز عدة ورشات لإنتاج الكهرباء في الخروب، سطيف، تلمسان، علاوة على إقامة مصنع لإنتاج للكهرباء في واد آزفون .

وقد أدت الاهتمامات المتواصلة بالطاقة الكهربائية إلى تراجع نسبة استغلال الفحم وأصبحت الطاقة الكهربائية البديل الجديد[4].

ثانيا: البترول والغاز:

وكانت بداية استغلال البترول تعود إلى الفترة الاستعمارية في حوالي 1895م، أين حفرت عين الزفت التي أسفرت عن إنتاج حوالي 50 ألف طن إلى غاية سنة 1925 .

---

[1] وهي منطقة جافة وساخنة تبعد عن ميناء وهران بحوالي 500 كلم وهو اقرب ميناء بالنسبة إليهاينظر , عبد القادر علي حليمي, المرجع نفسه، ص 239 .

[2] المرجع نفسه, ص 293.

[3] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق, ص 60.

[4] M . Jacques soustelle , op- cit, p p 259. 261.

كما كانت هناك بئر تيليوانتين جنوب شرق غليزان, إلا أن كل هذه الاكتشافات لم تكن مشجعة ولم تعط إشارة للبدأ الفعلي لاستغلال البترول[1] .وما يميز بترول هذه الفترة هو كونه بترول مصفى لا يحتاج إلى عمليات تكرير، وذلك لأنه يخرج من طبقات الأرض الأولى[2], فينتج 18 % بترول مصابيح 18 % , بترول بنزين ، 13 % وقود للآلات الفلاحية.

وقد كان مردود شركات البترول قليل، و التي كان من بينها "شركة بترول تليوانت" التي فشلت في عملها بعدما كلفت بالبحث عن البترول وكان سبب فشلها يتمثل في تركيزها على مناطق الشمال الجزائري, وكذا عدم اهتمام المستعمر عامة بالصحراء الجزائرية ، كما أنه لم يوجه نظره للبحث فيها لظروفها الطبيعية، بالإضافة إلى أن فرنسا لم تهتم بالبحث عن مادة البترول إلا بعد الحرب العالمية الثانية؛ وذلك بعد ظهور البترول كمادة من شأنها تحقيق نهضة للاقتصاد الفرنسي ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

ضعف الإمكانيات التقنية عند الفرنسيين بعكس الانجليز والأمريكان أي نقص الخبرة، كما أن الميزانية كانت منخفضة كذلك[3], كما كان للحرب العالمية الثانية دور في تغيير وجهة نظر الاستعمار الفرنسي اتجاه اقتصاد الجزائري فقامت بإعطاء الضوء الأخضر لبدايات البحث الجدية عن الذهب الأسود خاصة بعد الإشارات التي أثبتت وجوده من قبل، وقد كانت البداية بالمنطقة الشمالية وانتهت بالكشف عن حوض واد القطران الذي مهد إلى دخول الصحراء الجزائرية في مشاريع البحث والتنقيب[4]، وحوض وادي القطران[5] ، الذي كان منبعه اقل عمقا وبدأ باستغلاله الفعلي منذ 1949م, وكان النفط الموجود به من وجود أنواع النفط[6]، وتوقف إنتاجه 1956م بعد اكتشاف البترول في الصحراء .

---

[1]Rabah Mahiout, op-cit, p 106.

[2]أحمد توفيق المدني, **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق ، ص 61.

[3] الحاج موسى بن أعمر، المرجع السابق, ص 43–44.

[4]وقد كان وجود البترول في الصحراء غير وارد لدى الحكومة الاستعمارية وذلك راجع للبنية الجيولوجية للصحراء ماعدا كيليان (kilian) الذي صرح بوجود البترول في الجزائر، ينظر, rabah mahiout, op – cit p 110.

[5] يقع جنوب سور الغزلان (ax- aumale).

[6]Rabah Mahiout, op – cit , p 107 .

وقد كانت بداية البحث عنه في الصحراء تعود إلى سنة 1941 م وقد تولت هذه المهمة عدة شركات منها مكتب البحوث البترولية 1945 وكذا الشركة القومية للبحث عن البترول في الجزائر سنة 1954[1]، وقد كانت أول بعثة استكشاف موجهة إلى الصحراء سنة 1947 وبالضبط إلى شمال الصحراء وأعدت الخرائط الجغرافية بالمنطقة وعادت بنتائج ايجابية وهذه النتائج شجعته الشركة الفرنسية للبترول(C. F. P)[2], إلى إرسال بعثة أخرى سنة 1949 لتحقيق أكثر في النتائج وضلت إلى غاية 1952م، أين اكتشف حقل بترولي بمساحة 150 ألف كلم وتوالت باكتشافات أحواض البترول في الصحراء إلى غاية اكتشاف حاسي مسعود في جوان 1956م[3].

أما عن اكتشاف **الغاز الطبيعي** في الصحراء فيعود إلى سنة 1954م, وكانت البداية في جنوب غرب عين صالح التي وجد بها غاز الميثان الصافي تقريبا على عمق أكثر من 1500 متر, وقد كانت هذه الاكتشافات المعدنية و الطاقوية خاصة مؤشرا هاما لبداية تفعيل النشاطات الصناعية الجديدة في الجزائر[4], وأهم التنظيمات التي سهرت على هذه الأبحاث نذكر منها:

1– التنظيم الصناعي للاتحاد الفرنسي [5].

2– المكتب الصناعي الإفريقي[6].

---

[1] مسعود كواتي , **" فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر "**, سلسلة المشاريع الوطنية للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر54, الجزائر (د ت), ص44.

[2](C F P)= Copmpagnie Française des Pétroles.

[3] Rabah Mahiout, op – cit , p 111-112 .

[4] M . J acques soustelle , op- cit , p 214.

[5] أسس في 24 جوان 1950 وهو تابع لرئاسة الوزراء الفرنسية حاول التنسيق الصناعي بين مختلف أجزاء الاتحاد الفرنسي, ينظر, مسعود كواتي, المرجع السابق, ص 44 .

[6] انشأ في سنة 1951وهو تابع لرئاسة الوزراء أيضا كما ان له ميزانية خاصة و يتلخص دوره في تنفيذ القرارات الاقتصادية والصناعية المتعلقة بإفريقيا واستثمار مواردها الطبيعية وتشجيع محاولات التنقيب والبحث في الصحراء ينظر, مسعود كواتي, المرجع نفسه, ص 44.

3- مكتب البحوث المنجمية[1].

4- مكتب التنقيب[2].

وفي الأخير يمكن القول بأنه و بالرغم مما تزخر به الجزائر من مواد معدنية و طاقوية من شأنها تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والوصول بها إلى قائمة الدول المصنعة أو المستعمرة المصنعة, إلا أننا نجد المستعمر قد حرص على إبقائها مجرد مستودع يزوده بمختلف الخامات ومنع أي محاولة من محاولات التصنيع باستثناء بعض الصناعات المحلية التحويلية والتي سنأتي على ذكرها في المبحث الموالي:

ب- **الصناعات التحويلية**

لقد اختلفت وتنوعت قطاعات الصناعة التحويلية بطريقة متناقضة[3]، فبعضها شهد تطور ونمو، والبعض الأخر اندثر وانحل، ومن بين هذه الصناعات التحويلية التي تقوم على الزراعة كمورد أساس لها ما يأتي :

1/ صناعة الخمور:

مثلت ثروة كبرى للإدارة الفرنسية، وقد انتشرت غراستها على نحو 240.000 هكتار في التل وعمالة وهران[4]، وكانت الخمور الجزائرية تنقسم إلى 3 أنواع وهي :

أ/ خمور السهول، ودرجاتها الكحولية مابين 9 و 11 و 12 وهي حمراء ووردية.

ب/ خمور المنحدرات: وتعد من أحسن أنواع خمور المائدة ودرجاتها الكحولية مابين 10 و12.

ج/ خمور الجبال ودرجاتها الكحولية مابين 12 و15 وهي بيضاء وحمراء وتصلح للحفظ في زجاجات لمدة سنوات.

---

[1] انشأ سنة 1948 لضمان مواصلة البحوث والدراسات عن الموارد الباطنية في الصحراء الجزائرية ينظر, المرجع نفسه , ص 44 – 45 .

[2] المرجع نفسه ، ص 44-45 .

[3] Documents Algériens, N°= 116, op-cit, p 09.

[4] أحمد توفيق المدني, **جغرافية القطر الجزائري**, المصدر السابق, ص 53 .

وقد شهدت صناعة تقطير الخمور تطور وتوسعت بعد الحرب العالمية الأولى[1]

حيث بلغ الانتاج 21.5 مليون هكتولتر في عام 1932 ،و 19.3 مليون هكتولتر في سنة 1954 ، كما بلغت الصادرات نحو 13 مليون هكتولتر في سنة 1954 وجه 90 % منها لفرنسا، ما جعل الجزائر ثالث منتج للخمور في العالم بعد فرنسا وايطاليا، واحد أكبر المصدرين[2].

وقد بلغ عدد وحدات التقطير عام 1925 : 25 وحدة في عمالة وهران، 25 وحدة في عمالة الجزائر، 3 وحدات في عمالة قسنطينة، وكانت كلها حديثة.

أما في ما يخص صناعة تقطير الخمور العذبة فوصل تعدادها سنة 1925م حوالي 80 وحدة تشغل 540 عاملا، كان أغلب إنتاجها موجه للاستهلاك المحلي كما وجدت صناعة حفظ الخمور، التصفية والترشيح، وكان المسؤول عنها هم التجار أنفسهم، إذ كان بعضهم يمتلك مؤسسات ومصانع لحفظ الخمور[3].

و أبرز ما واجهته صناعة الخمور من عقبات هو نقص وسائل الحفظ (البراميل) وضعف وسائل النقل البحرية، بالإضافة إلى أن ضريبة الشحن كانت مرتفعة ما أثر على إنتاج الخمور[4].

2/ الحلفاء :

وانتشرت في الهضاب المرتفعة والسهول العليا الغربية، وكان يستثمر منها سنويا حوالي 150 ألف طن، ومنها يضع الورق في المعامل الأوروبية، حوالي 80 ألف طن من أجود أنواع الورق، وذلك لأن الحلفاء تعد المادة الأساسية في صناعة الورق [5].

---

[1]عبد الرحمان رزاقي, المرجع السابق، ص 71 .

[2]رابح لونيسي, بشير بلاح، العربي منور، دوادة نبيل، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830– 1989م)**, ج1, دار المعرفة الجامعية، الجزائر, 2010، ص 97.

[3]عبد الرحمان رزاقي, المرجع السابق، ص 73 .

[4]Gouvernement général de l' Algérie, direction de agriculture de La commerce et la colonisation **, vie économique de l' Algérie en 1918 – 1919 ,**imprimerie administrative Victor Heintz ,Alger, 1919,p p 134-135.

[5]أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق، ص 90.

وبلغ حجم صادراتها 140.000 طن عام 1925[1]، ومن بين الأدوات التي تنتج من نبات الحلفاء: القفاف، الحبال، الشباك، النعال، وبعض الوسائل المستعملة في عصر زيت الزيتون ، فبعد طحن الزيتون يوضع الهشيم في قفاف صغيرة وتوضع الواحدة تلو الأخرى و بالضغط عليها يخرج زيت الزيتون[2].

3/ التبغ :

وقد أخذه الجزائريون عن الأتراك[3]، لكن الاهتمام به ظهر بهدف تصديره منذ أواسط القرن 19 م , وبالخصوص في بلاد القبائل الصغرى غرب بجاية، وفي سهول عنابة وسكيكدة، متيجة، وحول قالمة، تلمسان، معسكر، وعين تيموشنت, وقد بلغت مساحته 21600 هكتار عام 1929 , كلها تقريبا بيد المستوطنين، وبلغ إنتاجه حوالي 30000 طن[4].

وقد كانت صناعة التبغ في القطر الجزائري صناعة حرة تشرف عليها الإدارة الاستعمارية وتراقبها باستمرار وبصرامة، وكانت الإدارة تتقاضى ضريبة سنوية تزيد عن 90 % ،وقد قدر عدد المعامل الخاصة بصناعة التبغ حوالي 50 معملا، يشتغل بها حوالي 6 آلاف عامل[5]، ومن أهم معامل التبغ نجد مصنع بن شيكو بقسنطينة[6].

4 / صناعة زيت الزيتون :

وتعد من أهم الصناعات، وقد كان للزيتون أنواع أهمها :

أ–شملال: وهو مطلوب من طرف الصناعة.

ب–آزار: ويستخدم للحفظ والتصبير.

ج–ليمي: يستخدم في صناعة الزيت.

---

[1] رابح لونيسي وآخرون ، المرجع السابق ،ص 96.

[2] جمعية اول نوفمبر, **تاريخ الاوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي من 1837–1954**، دار الشهاب، باتنة، (د ت), ص 95–96 .

[3] أحمد توفيق المدني, **جغرافية القطر الجزائري** ، المصدر السابق , ص 96.

[4] رابح لونيسي وآخرون ، المرجع السابق ، ص 96.

[5] أحمد توفيق المدني ، **جغرافية القطر الجزائري**, المصدر السابق ، 53.

[6] عمار بوطبة, **"المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح 1919–1959م"**, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ ، جامعة قسنطينة ، 2010 ، ص 161.

وقد وجدت هذه الأنواع بعمالة الجزائر .

وبلغ عدد المعاصر في الجزائر 5 آلاف معصرة تقليدية و 300 معصرة حديثة كانت تنتج 350 ألف هكتولتر سنويا[1].

5/ الصناعات الغذائية:

وكانت تقوم على الحبوب كأساس لوجودها، حيث قدر عدد الرحى و الطاحونات بـــ : 1500 وحدة منها 300 وحدة حديثة، وقد كانت هذه الصناعة تشغل حوالي 3600 عامل، ومن أكبر الطاحونات الحديثة " طاحونة الدار البيضاء"[2].

وقد ظهرت الصناعة الغذائية في قسنطينة كذلك لكنها كانت بأيدي المستوطنين حيث أنشئوا المصانع المتعلقة بالعجائن الغذائية الحديثة[3]، وخلال فترة الحرب، تم إنشاء عدة مصانع للعجين الغذائي، وذلك بسبب أن المصانع الفرنسية والأوربية قد تعطلت أو تم توجيه إنتاجها للحرب، وبنهاية الحرب عادت الحيوية للمصانع الفرنسية، ما نتج عنه غلق المصانع المماثلة بالجزائر؛ حيث انخفض عدد المصانع من 68 مصنعا عام 1922 إلى 54 مصنعا عام 1925 ،وقد قدر عدد المصانع المنتجة للعجين الغذائي .64 مصنعا كان 12 منها نشط فعليا ويشغل 700 عامل ومن أهم هذه المصانع مصنع حسين داي ويشغل 800 عامل، حيث كان ينتج 1500 طن من العجين الغذائي[4], ومصنع المواد الغذائية يحتوي على 500 مطحنة يشغل حوالي 3600 عامل ومصنع العلب الغذائية يشغل 700 عامل منها علب معجون الخوخ البرتقال وعلب زيت الزيتون، والمشروبات الغازية[5].

كما تم إنشاء وحدة للتصبير الغذائي (خضر و فواكه) ببريقو (المحمدية) مثل عصائر الطماطم وإنشاء مصنع آخر للتصبير الغذائي بوهران يشمل الخضر والمأكولات الجاهزة (المرق، اللحوم، والدواجن) [6].

---

[1]احمد توفيق المدني, **جغرافية القطر الجزائري**, المصدر السابق,، ص 63.

[2]عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص ص 97– 109 .

[3]عمار بوطبة ، المرجع السابق ، ص 161 .

[4]عبد الرحمان رزاقي, المرجع السابق ،ص ص 97–98 .

[5]Houari Addi, op- cit, p 128 .

[6]M-Jacques soustelle ,op-cit, p 217.

وما يمكن قوله هو أن الصناعة الغذائية كانت مرتبطة بوحدات استغلال الحبوب والتي كانت كثيرا ما تتأثر بالأزمات الاقتصادية حيث أدت لخفض أسعار المواد الزراعية حيث انخفض سعر القنطار من 230 و 240 فرنك عام 1929م إلى 100 فرنك عام 1930م إذا نعكس الأمر على المنتجين خاصة الجزائريين منهم[1].

أما الصناعات التحويلية القائمة على المعادن فنجدها من بين الصناعات الجديدة التي حاولت فرنسا تشجيعها من خلال ما تم عرضه على الصناعيين , خاصة الصناعات المعدنية والكهربائية، حيث تمت محاولة إنشاء ورشة صغيرة لقولبة الأشياء الصغيرة من البلاستيك بعين بسام[2] .

كما تم إنشاء ورشة متوسطة لإعادة فتات الخشب من نوع (isorel) بمعدل 240 ألف م² في السنة بوادي السمار[3].

كما ظهرت صناعة تحويل الفوسفات إلى فوسفات ذو نوعية أجود وكذلك تقطير القطران المحصل عليه من مصانع الغاز و التي تستعمل مواده محليا في تنقية البترول وهي أربعة محطات، واحدة في الجزائر العاصمة ووهران، واثنين بآرزيو أنتجتا عام 1925 من 8000 إلى 10000 و 30.000 طن من فحم الكوك و كذلك سلفات النحاس والحديد ومحلول النشادر والأملاح و كلور الصوديوم والأسمدة الفوسفاتية الآزوتية[4].

وقد وجدت عدة مصانع لتحويل الحديد أهمها مؤسسة الحفر والتنقيب عن الحديد ويشتغل بها 195 عامل ومصنع الألمنيوم الذي اشتغل به 28 عامل في وهران وقد وصل عدد المؤسسات إلى 3 مؤسسات لصناعة الحديد يشتغل بها 45 عامل في مختلف المدن كما يوجد مصنع خاص بالأثاث الحديدي ينتج الخزائن والأسرة، كما كانت توجد مؤسسة لصناعة خطوط السكك الحديدية وتصليح البواخر في الموانئ[5].

---

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق،ص ص 97 – 98 .

[2] M-Jacques soustelle , op-cit, p 217.

[3] ibid , p 217 .

[4] أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة** ، (د ط), دار المعرفة, الجزائر، (د ت), ص 119.

[5] Houari Addi , op-cit ,p 128.

ثانيا : الصناعات المحلية التقليدية

عرفت الصناعات التقليدية في الجزائر منذ القدم، إذ مورست الحرف اليدوية المتمثلة في صناعة الزرابي والألبسة السوفية وكذلك الصناعات الطينية كما ظهرت صناعات أخرى حديثة بسيطة, اعتمد الإنسان في هذه الصناعات على كل ما يحيط به من مواد أولية مستمدة في الغالب من الطبيعة ومن الحيوانات التي يربيها[1]، ومن أهم هذه الصناعات نذكر:

أولا: الصناعة النسيجية:

وشملت عدة فروع منها صناعة الزرابي، الحياكة، وصناعة الملابس القطنية والصوفية كالبرانس والقشاشيب، والجلاليب والأغطية والشواشي، والعمائم، والغرائر[2] والحبال والأحزمة.

وقد تنوعت المصنوعات التقليدية واختلفت في مناطق وتشابهت في أخرى فتركزت صناعة الزربية في الواحات الجنوبية كغرداية، والأغواط، وورقلة، وتقرت، وبسكرة، ووادي سوف, أما الجلابة فصناعتها تركزت في الاوراس والهضاب العليا,كما اشتهرت قسنطينة بصناعة الطرز (مجبود قسنطينة) والزخرفة النسيجية بالألوان المختلفة[3], كما اشتهرت مدينة أولاد سيدي إبراهيم بالبيبان (ولاية برج بوعريريج) بصناعة نسيج الحبال من الشعر وكذلك التلاليس والغرائر والخيوط[4].

ومن أهم الصناعات النسيجية ما يلي:

1/صناعة الزربية: وقد كانت مستثمرة في اغلب المناطق الجزائرية اذ كانت تقوم على الشعر والوبر كمواد أولية لصناعتها كما تقوم على الخطوات التالية :

---

[1] عبد الحميد إبراهيم قادري، **تقرت البهجة قراءة تاريخية واجتماعية**, (د ط), مطبعة الاسكندر, قسنطينة, 2011 ص 191.

[2] ج, غرارة, وهو يشبه الكيس الكبير تصنع من الشعر , الوبر او الضوف , ويستخدم لجمع المؤونة (مواد غذائية) ينظر, علي غنابزية , **"مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن 13ه -19 م"**, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير التاريخ الحديث والمعاصر, جامعة الجزائر 2001,ص 75.

[3] يحي بوعزيز, **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية و الجزائرية**, ط2, دار البصائر للنشر، الجزائر، 2009 ص403.

[4] المرجع نفسه, ص403.

-جز الصوف أو الشعر من الحيوانات في فصل الربيع.

-تنظيف الصوف أو الوبر.

-تمريرها على أداتين هما المشط[1]، والقرداش[2]، وبعد هذه المرحلة يتم تحويل الصوف أو الشعر إلى الغزل بنوعيها الكبير والصغير حسب الآلة أو المغزل فالأول يدعى السدى والثاني الطعمة[3], وكانت الأداة التي تستخدم في نسج الصوف هي المنسج الذي يتكون من القوائم[4]، والطواي[5]، وخشبتين يلف حولهما القيام أحدهما في الأعلى ويدعي الرفاع والأخر ويسمى العفاس[6] وبناءا على طول الزربية وعرضها يوضع القيام وقد كانت أداة حديدية صغيرة تدعى الخلالة تستعمل في دق الخيوط (القيام) ،وقد كانت المدة التي تستغرقها الزربية للإنجاز حوالي شهر خاصة الزرابي ذات المترين[7], وكما تنوعت الصناعات النسيجية لتشمل صناعة المنسوجات القطنية ومن أهم المنسوجات الحولي , العفان وهو حذاء يصنع من وبر الجمال وشعر الماعز[8].

وفي الحديث عن الصناعات التقليدية بالجزائر نلاحظ خصوصية كل منطقة بصناعة معينة مستندة للمواد الخام المتوفرة بها, كما نلاحظ تشابه الصناعات في مناطق أخرى تشابهت الظروف الطبيعية بها, مع العلم أن لكل منطقة خصوصية معينة.

وقد تميزت مدينة وادي سوف بصناعات تقليدية بسيطة نظرا للتكوين الجيولوجي بها الذي جعلها غير مؤهلة لوجود مواد معدنية ذات قيمة ولذلك اعتمدت في صناعتها المحلية

---

[1]وهو اداة مركبة من جزء لوحي طويل وعريض وضع في أحد أطرافه أسنان حديدية طويلة مصفوفة يمر خلالها الصوف لتنقيته , ينظر, عثمان زقب, **"الأوضاع الاقتصادية في منطقة وادي سوف 1918-1947- وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا"** , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير التاريخ, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2006م ص85.

[2]وهي آلة مربعة بها مقبض يدوي وهي ذات دفتين لكل دفة مسامير رفيعة ناتئة يوصع الصوف فيها ويحك حتى يصير مندوفا لولبي الشكل ،ينظر , علي غنابزية , المرجع السابق,ص 71.

[3]جمعية اول نوفمبر ، المرجع السابق ، ص 52 .

[4]القوائم هي الركائز الذي يقوم عليها المنسج وتكون من جريد النخيل وتدفن في الرمال ويكون البعد بين القائمتين حوالي 2م, ينظر ,علي غنابزية ،المرجع السابق ,ص 72.

[5] هي عصا ملساء من جريد النخيل تظفر حولها الخيوط وتدعي النيرة , المرجع نفسه , ص 72.

[6] وهو شريط يربط القائمة بالخشب من الأسفل,ينظر, بن سالم بن الطيب, **سوف تاريخ وثقافة**, مطبعة الوليد, الوادي 2008م, ص175.

[7]عثمان زقب ، المرجع السابق ، ص 85 .

[8] أحمد بن الطاهر منصوري, **الدر المرصوف في تاريخ وادي سوف**, (د ط), ج1, مكتبة البصائر, الجزائر, (د ت) ص60.

التي تقوم على مواد بسيطة مستمدة من بيئتها كان مصدرها النخيل أو شعر أو صوف أو وبر الحيوانات[1] ومن أهم الصناعات بالمنطقة نذكر الصناعة النسيجية مثل صناعة البرنوس إذ أن البرنوس في وادي سوف كان يضعه البدوي والحضري وكان ينجز من قبل النساء وبلغ إنتاجه في مدن وقرى وادي سوف 5000 وحدة في الوادي منها 100 وحدة في المقرن و2500 وحدة في قمار[2].....الخ

أما عن صناعة الحولي الذي كان لكلا الجنسين, وقد اشتهرت به مدن كوينين[3] و ورماس, وكان الحايك يصنع من الحرير الرفيع.

كما تميزت قسنطينة بإنتاج البرانس و الألبسة النسائية المطرزة بخيوط الذهب و الفضة , الأمر الذي يدل على الرقي الحضاري لدى السكان[4] .

كما عرفت تبسة بصناعة الزرابي (الزربية اللموشية), وذلك أنها كانت تتميز بالجودة و الإتقان, وكثرة الإقبال عليها و قد تحدث عنها ياقوت الحموي في كتابه معجم البلدان :" الزرابي اللموشية الفاخرة في الإتقان و الجمال و الروعة و المصنوعة من أصواف الأغنام"[5], و قد قدر عدد العاملين اليهود في الجزائر عام 1941 م, في مجال الأقمشة و الصناعات النسيجية 1728 عامل ما يمثل نسبة 4,7% في قسنطينة.

[1] عمار عوادي, **الحركة الوطنية والنشاط الثوري بوادي سوف 1919-1947**, ط1, مطبعة صخري, الوادي, 2011, ص43.

[2] تقع شمال تغزوت وتعود تسميتها إلى رجل كان يلقب بالقمار, وسمي أبناؤه بأبناء قمار وتداول ذلك بين الناس وسميت وسميت المنطقة باسمه.

[3] كونين, قرية قديمة من سوف تقع عمرانها غرب مناطقها الزراعية, ينظر, CL.Bataillon**: le souf etude de géographie humaine**, institut de recherches Sahariennes , Université d'Alger, Alger , 1955 ,P33.

[4] عمار بوطبة, المرجع السابق, ص160.

[5] عبد السلام بوشارب, **تبسة معالم ومآثر**, (د ط), المتحف الوطني للمجاهد, (د م ن), 1996م, ص144.

و42,2 %في وهران و 29,7%في الجزائر[1], وقد تراجعت الصناعة النسيجية مثلها مثل جميع الحرف التقليدية الأخرى, بسبب مزاحمة المنتوجات المصنعة لها, وذلك بسبب دعم فرنسا للصناعة الاستعمارية ضد الحرف التقليدية[2].

أما بالنسبة للصناعة النسيجية لمدينة غرداية كما سبق الذكر فقد تمثلت في صناعة الزرابي التي اشتهرت بها المنطقة و التي تميزها ألوانها الزاهية و النقوشات و الرسومات التي تزين بها كما أنها تعد لازمة من لوازم كل عروس, وقد كانت تشغل عددا معتبرا من العمال بلغ حوالي 1500 عاملة سنة 1955 م, وقد كانت الميزابيات ينتجن أيضا الحايك و الأكسية للنساء و العباءات و البرانس للرجال , وكذلك كن يصنعن الافرشة التي قسمت إلى ثلاث أنواع :

–الفرش ذو النسيج العالي, التي تصنع من صوف مصبوغ و يسمى الواحد منها (تناشرا)[3].

–الفرش المستوية الثقيلة التي تعرف بزبية (بني يزقن) وتشمل عدد من الرموز التقليدية وقد تزين بحاشية على الجانبين .

–الحنابل (ج. حنبل) و هي سلسلة من أشرطة مختلفة الألوان أما بالنسبة للألبسة فنجد بغرداية صناعة (تجربت) وهي ملحفة صوفية بيضاء مزينة ببعض الأشرطة

و كذلك نجد (الشال المطروز) و الذي يختلف طرزه من منطقة لأخرى و يصنع من الصوف و يصبغ باللون الأسود ثم يطرز بالحرير الأحمر و الأخضر و الأصفر والبرتقال.[4]

و عن الصناعات المحلية في تمنراست فقد تميزت بصنع الحلي من الفضة,

و الخيمة التي تتميز بصنعها من مادة الجلد المصبوغ خلاف الخيام العادية التي تصنع من الشعر وتدعى (الخيمة التارقية) وتصنع بمجموعة قطع من الجلد و يكون ذا

[1] أحمد سميح حسن إسماعيل, **الاستيطان اليهودي في الجزائر1919–1962**, ط1, دار الكتاب الوطني الجزائر2009م, ص 168.

[2]Bouamrane chickh, Djilli Mohamed, op-cit, p 200.

[3] يوسف بن بكير الحاج سعيد, **تاريخ بني ميزاب دراسة اجتماعية و اقتصادية و سياسية**, ط2 , المطبعة العربية الجزائر, 2006, ص49.

[4] المرجع نفسه, ص 50.

لون أحمر غامق بحيث يتناسب مع لون جبال الهقار, أما عن الجلد الذي تصنع منه فيكون في الغالب جلد ماعز أو ضأن و نادرا ما يكون جلد من البقر, وعملية الصنع تكون على يد المرأة التارقية بمعية صديقاتها في المخيم[1] من بداية صبغ الجلد إلى زخرفته ثم تقام الخيمة, ويستعمل في أصغر خيمة حوالي 30 قطعة من الجلد[2].

2-صناعة النجارة:

تقوم على الخشب كمادة أساسية وكانت تعتمد على الأدوات التالية القادوم والمنشار والمبرد ومن أهم المنتوجات الخشبية أواني الأكل كالقصعة والمثرد والمغارف والمهارس كذلك أثاث النوم مثل الأسرة والخزائن والأبواب ولأدوات الفلاحية، السلالم والأوتاد وأدوات معالجة الصوف ومركب النسيج والربعات للنساء[3], كما يلحق بالنجارة ما يصنع من جذع النخيل ويمكن إجماله في الصناعات السعفية والتي تقوم على النخلة و محاولة الاستفادة منها حيث صنعوا من الجريد العصي، كما صنعوا من جذع وخشب النخيل الأبواب وأعمدة السقوف وكذلك الأسرة[4], والمصفوفات العصوية لجعلها مراقد في فصل الصيف كما أنتجوا الحبال من الليف، و صنعوا الزنابيل، وقد اكتفت المناطق الجنوبية بهذه المواد حيث لم تستورد سوى القدور النحاسية[5], ومن أشهر الأشجار المستعملة في النجارة العرعار والصنوبر[6]، وقد اشتهرت غرداية في هذا المجال بالنقش على الخشب[7].
الخشب[7].

[1] محمد سويدي, **بدو الطوارق بين الثبات و التغير دراسة سوسيو- أنثروبولوجية في التغير الاجتماعي** ,(د ط) المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر , 1986 م , ص 217-218.

[2] المرجع نفسه, ص 218.

[3] وهي صناديق تستخدمها النساء خاصة العرائس في واد سوف وذلك لجمع وحفظ ملابسهن،ينظر,عثمان زقب ،المرجع السابق،ص90.

[4] عبد الحميد إبراهيم قادري ،المرجع السابق،ص191.

[5]عبد القادر نوحة، **ستارة بين أمجاد الماضي وحواضر اليوم تاريخ وحضارة** ، ط1،مطبعة مزوار الوادي،2008،ص59.

[6] يحي بوعزيز, **،مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية**، المرجع السابق، ص405.

[7] أحمد سليماني ، تاريخ المدن الجزائرية،(د ط)،دار القصبة للنشر،الجزائر ،2007،ص190.

3-صناعة الجلود:

وكان تقوم على جلود الماعز, والجمال والأغنام, فبعد تنقية الجلود وتصفيتها وتنظيفها جيدا ليتم دبغها بعقاقير معروفة, وكانت الأدوات المستعملة هي: الأدوات المنزلية مثل المزود[1], القربة[2], آلات النفخ[3], النعال, كما صنع التوارق القمصان المكونة من الجلد المصنوع؛ حيث كانت لها حواشي مزخرفة ومزينة[4] واهتمت المرأة التارقية بصناعة الجلود دون سواها[5].

4-الدباغة:

كانت من أكثر الحرف توفيرا لمناصب العمل؛ ذلك أنها تتطلب يد عاملة كثيرة ومنها العاملين المسئولين عن توفير جلود الحيوانات من الأرياف, ففي قسنطينة قدر عدد الدباغين حوالي 450 حرفي سنة 1940م, وعدد المدابغ و الورشات الخاصة بالخرازة 314[6], وقد كان الهدف من الدباغة تثبيت الجلد لاستعماله مدة أطول وذلك أن الدبغ يكسب يكسب الجلد قوة ومتانة[7] ومن أهم الأدوات الأحذية والأحزمة والخناجر[8], ومن المواد المستعملة قشور الرمان والعرعار والقطران والملح ولحاء شجرة الصنوبر وقشور عروق البلوط[9].

---

[1] وكان يستخدم لحفظ المؤونة, وله نوعان أ: منزوع الصوف, ب: يستعمل بصوفه ويسمى الفرو,ينظر,جمعية اول نوفمبر ,المرجع السابق, ص 93.

[2] وكانت كبيرة وصغيرة منها : الدلو ويستعمل في فصل الصيف كثيرا, وتصنع من الجلد.الماعز,ينظر , المرجع نفسه ,ص93.

[3] تصنع من الجلد واللوح للنفخ بها على النار (الفحم) من طرف الحدادين والصائغين,ينظر,المرجع نفسه,ص93.

[4] عبد السلام بو شارب, **الهقار أمجاد وأنجاد**, (د ط), المتحف الوطني للمجاهد, الرويبة, الجزائر, 1995م, ص63.

[5] أحمد سليماني, المرجع السابق, ص202.

[6] عمار بوطبة, المرجع السابق, ص158.

[7] جمعية أول نوفمبر, المرجع السابق, ص93.

[8] يحي بوعزيز, **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية**, المرجع السابق, ص404.

[9] جمعية أول نوفمبر, المرجع السابق, ص 93.

وبالرغم من تنوع مجالات الصناعة في الجزائر بين محلية واستعمارية, إلا أنها اجتمعت في نقطة واحدة وهي تأثرها بالأحداث العالمية التي انعكست على كمية إنتاجها الذي اندرج في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

تطور إنتاج القطاع الصناعي و مساهمته في القطاعات الأخرى

المبحث الأول : تطور الإنتاج الصناعي

المبحث الثاني : مساهمة القطاع الصناعي في المجالات الأخرى

المبحث الأول: تطور الإنتاج الصناعي :

أولا : تطور الصناعات الاستعمارية:

1. الصناعات المعدنية :

شهد القطاع الصناعي بالجزائر بين 1919 – 1954 تطور واضح في الإنتاج، و ساهمت الصناعات الاستخراجية بشكل كبير لما لها من قيمة اقتصادية واجتماعية جد هامة فى المرحلة الاستعمارية وبلغ إنتاجها أكثر من 68 مليون طن[1] ، ويعود ذالك إلى توسيع الاستمارات وبداية الاستغلال الفعلي الموجه من قبل السلطات الاستعمارية سنة 1920 من خلال اعتمادها على استغلال المناجم عن طريق مناقصات والتخلي عن الاستغلال العشوائي ، وهناك عدة عوامل ساعدت على تطوير إنتاج المعادن منها :

1–أن يكون لهذه المعادن إقبال كبير في الأسواق الخارجية.

2–توفر شبكة الموصلات لربط مراكز الإنتاج بالتصدير.

3–توفر اليد العاملة.

4– أهمية المنجم من حيث كمية المعدن الذي يحتوى عليه ، و بما أن المعادن في الجزائر تستغل من طرف شركات لا يهمها إلا الربح فإنها كانت تختار المناجم التي تتوفر على الشروط السابقة منها منجم الونزة الذي استغل من قبل شركات غير جزائرية نجحت إلى حد ما في تحقيق تضاعف فى إنتاج المعادن[2], ومن المعادن التي ساهمت في هذا التطور نجد :

أ– الفوسفاط :

ومن بين المؤسسات التي سيطرت على انتاجه مؤسسة فوسفاط قسنطينة [3] وقد كانت بداية إنتاجه منذ 1894 وذلك بالاستغلال المكثف لمنجم الكويف إذا بلغ إنتاجه خلال هذه السنة 700 ألف طن ثم تضاعف الإنتاج بعد ذلك بسب استغلال الفوسفاط بالزراعة في أوربا التي كانت تستهلك 1.4 مليون طن.

[1] عبد الرحمان رزاقى، المرجع السابق ، ص 53.

[2] عبد الواهاب شلا لي، المرجع السابق ، ص25.

[3] المرجع نفسه، ص 27.

وزادت معدلات استهلاكه بعد الحرب العالمية الثانية إلا 4.4 مليون طن، و قد شهد تطورا في إنتاجه بين 1919-1954م و نوضحه من خلال الوثيقة التالية[1].

جدول II-1 : تطور إنتاج الفوسفاط بين 1919-1954 م

السنة	1919	1929	1931	1939	[2]1940	1951	1952	[3] 1954
إنتاج بطن	271162	800000	564898	527200	404900	776627	702587	757870

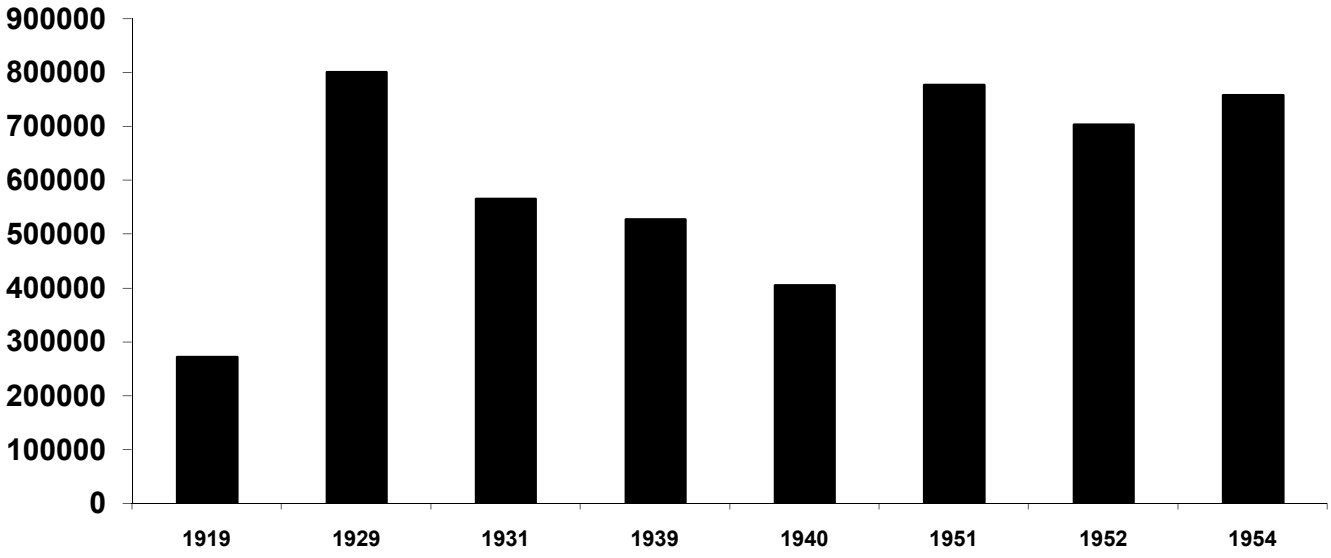

شكل II-1 : منحنى بياني يوضح تطور إنتاج الفوسفاط بين 1919-1954م

و من خلال هذه الوثيقة نميز ثلاث مراحل لتطور إنتاج الفوسفاط :

- **<u>المرحلة1 :من 1919 إلى 1929</u>:**

وتتميز هذه المرحلة بالنمو الحقيقي لإنتاج الفوسفاط إذ انتقل من 271162 طن سنة 1919 إلى 800000 طن سنة 1929 بالرغم من وجود تذبذب في الإنتاج بين 1925-1929 بسبب تخلي عمال منجم الفوسفاط عن عملهم وتعود الزيادة في الإنتاج خلال هذه المرحلة إلى حماية الحكومة الفرنسية لمؤسسات إنتاج الفوسفاط وعقدها لسلسة

[1] M . Jacques Soustelle، op-cit،p p 250-253.

[2] عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص 58-59.

[3] M . Jacques Soustelle، op-cit،p p 250-253..

من الاتفاقيات بين كلا من تونس والجزائر والمغرب الذي قامت بها وكالة تجارية لشمال إفريقيا للفوسفاط[1] بالإضافة إلى استخدامه في مجالات فلاحية محلية أخرى[2].

- **المرحلة2: من 1931 الى1940.**

وهي المرحلة التي شهد فيها إنتاج الفوسفاط تراجع ملحوظ إذ تراجع إلى 564898 طن سنة 1931 بعد ما كان800000 طن سنة 1929م، وذالك بسب تأثيرات الأزمة الاقتصادية إلا انه لم يكن تأثر عميق لكون الفوسفاط كان موجه للسوق الفرنسية غالبا

و الجزء القليل منه موجه للاستهلاك المحلي[3]، و عرف تراجع بين 1939– 1950 يعود إلى تأثيرات الحرب العالمية الثانية و انعكاساتها السلبية على الدول المصدرة للفوسفوط بالاضافة لضعف خط سكة الحديد الرابط بين سوق هراس و تبسة الذي لم يعد باستطاعته نقل كميات كبيرة من الفوسفاط و هذا ما أدى إلى التقليص من إنتاج المعادن لفترة طويلة و السبب الثاني هو عدم استغلال منجم جبل العنق فترة طويلة بسبب تأخر أشغال انجاز سكة حديد تبسة/ عنابة[4].

- **المرحلة3: من 1951 إلى 1954:**

و التي شهد فيها معدن الفوسفاط بالجزائر تطورا ملحوظا , حيث أصبحت الجزائر خلال سنة1954 تحتل المرتبة السادسة عالميا في إنتاج الفوسفاط[5] إذ بلغ754.870 طن[6]؛ و ذلك بسبب عودة نشاطه في أوربا وتنشيط منجم الكويف ، وقد ساهم هذا المنجم بنسبة كبيرة من هذا الإنتاج الذي قدر بـــ 90% فكان575.322 طن سنة 1953م ، ولكنه شهد تراجعا بعد 1954 وذلك بسب آثار ثورة التحرير الوطني إذ أن العمليات الفدائية التي استهدفت سكك الحديد عطلت استغلال بعض المعادن[7].

---

[1] Alger 54, **Encyclopédie mensuelle d'outre-mer** , numéro spécial, 3Rue Bllaise- Desgoffe-Paris5 ,1945(Bibliothèque Ibla , Tunis) ، P 133 .

[2] Houari Addi ، op-cit ، p-127.

[3] عبد الرحمان رزاقى ، المرجع السابق ، ص55.

[4] عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق ص35.

[5] Réné Gendarme ، op-cit ، p 86.

[6] M . Jacques Soustelle، op-cit ، p 250-253.

[7] عبد الوهاب شلالي ، المرجع السابق ص36.

وإذ ما قارنا بين كمية إنتاج معدن الفوسفاط في كل منجم بين (1925-1928) نلاحظ أن منجم جبل الكويف يأتي في المرتبة الأولى ثم منجم مزايتة ثم منجم برج غدير وأخيرا توكفيل[1] ، كما هي مبينة في الوثيقة الموالية :

جدول II-2 : تطور إنتاج الفوسفاط في بعض المناجم بين 1925-1928[2].

المنجم	1925	1926	1927	1928
الكويف	702159	792834	772160	699090
مزايته	79994	107577	115758	96397
برج غدير	16945	19244	25345	21587
توكفيل	16018	9700	4845	-

الوحدة : طن

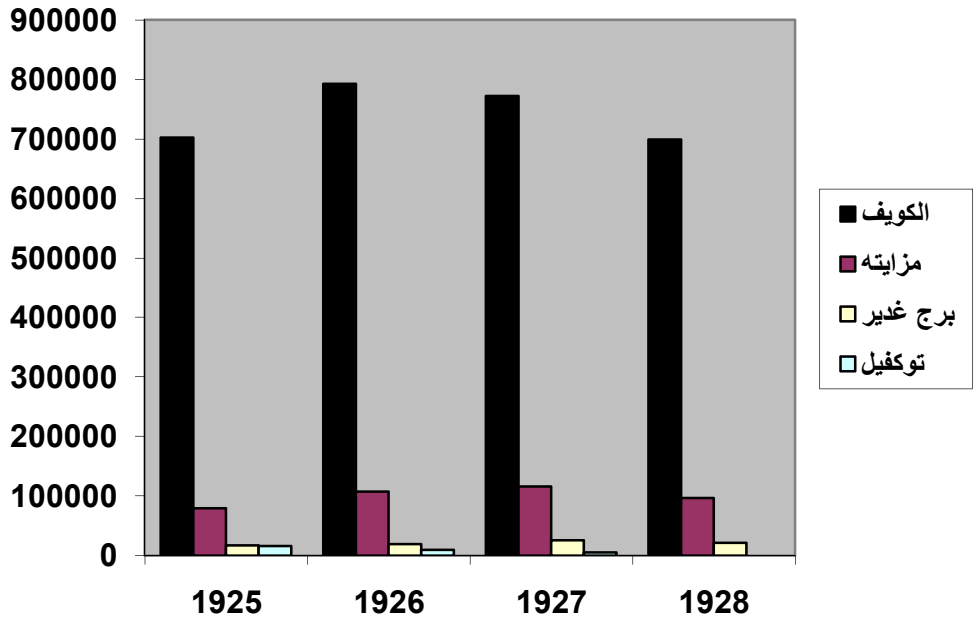

شكل II-2 : أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج الفوسفاط في بعض المناجم بين 1925-1928م

[1] Houari Addi ، op-cit ، P 128.

[2] عبد الوهاب شلالي ، المرجع السابق ، ص 36.

ب- الحديد :

و يعتبر ثاني معدن مساهم في الإنتاج الصناعي في الجزائر المستعمرة , و شهد تطورا في إنتاجه بين 1919-1954 نوضحه من خلال الوثيقة التالية :

جدول II-3 : تطور إنتاج الحديد بين 1922-1954م.

السنة	1922	1929	1930	1931	1937	1939	[1]1940	1952	[2] 1954
الإنتاج بطن	108964	2196000	2233779	900000	1394406	2988000	1606000	3091533	2926860

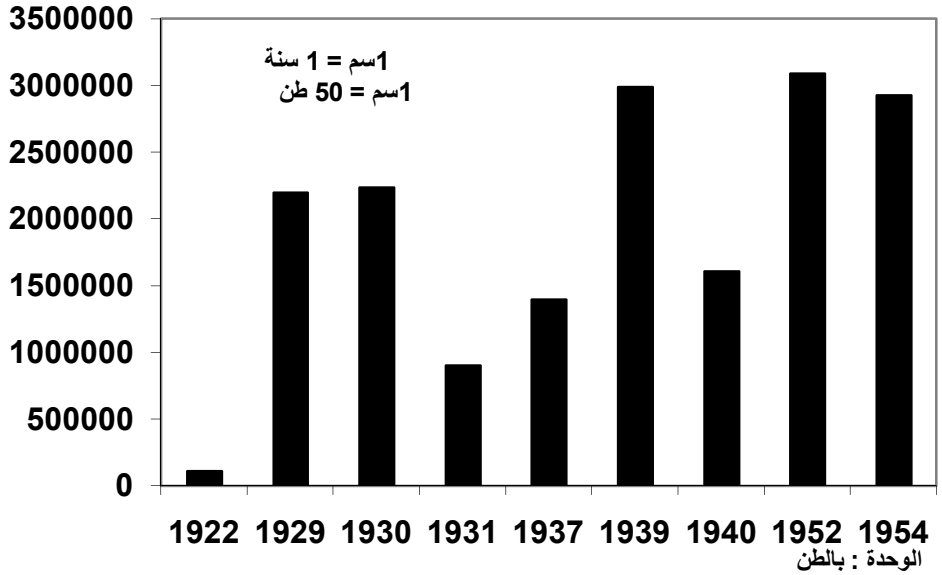

شكل II-3 : أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج الحديد بين 1922-1954

وما يلاحظ من خلال الوثيقة التطور الايجابي لمعدن الحديد المنتج1922-1930 ليشهد تراجعا بداية من 1931 إذ بلغ الإنتاج2233779 طن سنة 1930 وتراجع في ظرف سنتين إلى 463000 طن وذلك بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية[3] العالمية التي حدثت عام 1929 حيث سجلت شركات إنتاج الحديد انخفاض في إنتاجها و توقف الإنتاج في البعض منها بعد 1930 ، وعاد الإنتاج إلى حالته الطبيعية بعد 1937 بعد تقديم الحكومة الفرنسية للمساعدات للشركات المنتجة وعودة الحيوية والنشاط للاقتصادي

[1] عبد الرحمان رزاقى ، المرجع السابق ، ص58-59.

[2] M..Jacques Soustelle ، op-cit ، p250

[3] Ibid، p250.

العالمي[1] و بقى الانتاج في تزايد مستمر إلى غاية 1954 خاصة بعد تزايد الطلب عليه عند اقتراب الحرب العالمية الثانية في إطار السباق نحو التسلح كما زادت أهميته بعد الحرب إذا أقبلت الدول الأوربية عليه من اجل تجديد منشآتها القاعدية مستفيدة من مشروع مارشال1947إلا أن هذا التطور تراجع بعد1954 بفعل تأثيرات الثورة التحريرية الكبرى [2].

وكما اشرنا في الفصل السابق ان من بين أهم مناجم استخراج الحديد الونزة وبني صاف وزكار كانوا أيضا من بين أهم المناجم المساهمة في تطور إنتاجه من خلال الكميه المستخرجة منهم سنويا ويوضح الجدول و الرسم البياني الكميه التي ينتجها كل منجم سنة 1953.

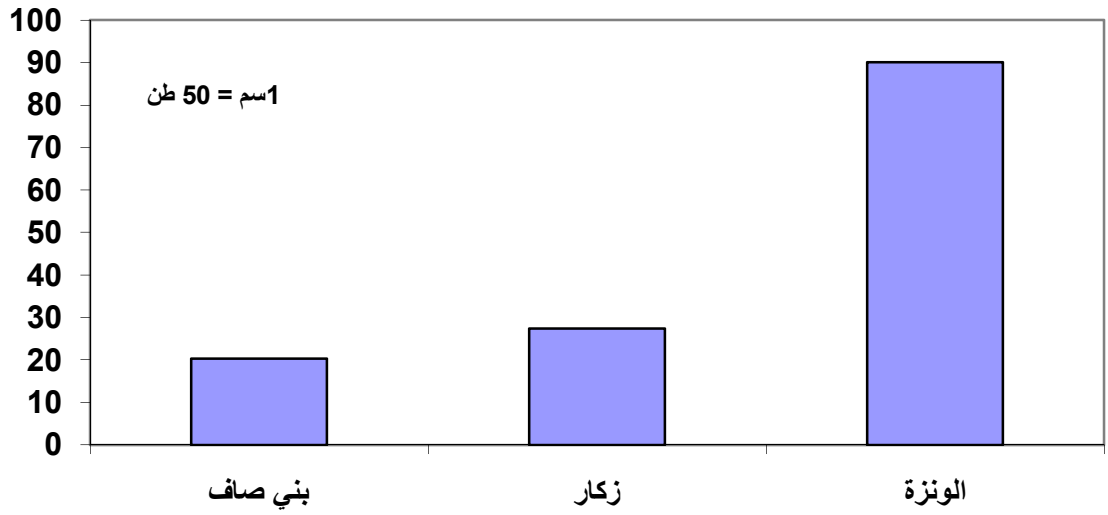

شكل II-4 : أعمدة بيانية توضح إنتاج الحديد في بعض المناجم سنة 1953.

وما يلاحظ من خلال الوثيقة سيطرة منجم الونزة بالشرق على كمية الإنتاج المنتجة والمساهمة الكبيرة في الإنتاج الوطني إذا وصلت إلى 72.89 % وهى نسبة جد عاليه.

[1] عبد الرحمان رزاقى ، المرجع السابق ، ص50

[2] عبد الوهاب شلالي ، المرجع السابق ، ص ص 40-45 .

وبالرغم من أن كمية الحديد المنتجة ونوعيتها الجيدة إلا أن هذه الصناعة بقيت ضعيفة جدا نضرا لنقص مادة الفحم (الكربون)[1].

ت-تطور إنتاج الزنك والرصاص:

كما سبق الإشارة فان معدني الرصاص والزنك يتواجدان في الغالب في منجم واحد وهما أيضا في المرتبة الثانية من حيث مساهمتهما في الإنتاج الوطني للمعادن بعد الحديد والفوسفاط طبعا، ونلاحظ تطور إنتاجهما من خلال الرسم البياني[2]

جدول II-5/4 : يوضح تطور إنتاج الزنك و الرصاص خلال الفترة 1922-1937[3]

السنة	1922	1925	1926	1930	1931	1937	1938	1939
زنك طن	39900	62100	60000	16940	8553	17742	15395	9600

السنة	1922	1926	1931	1932	1937
رصاص طن	14112	17876	9966	4149	7912

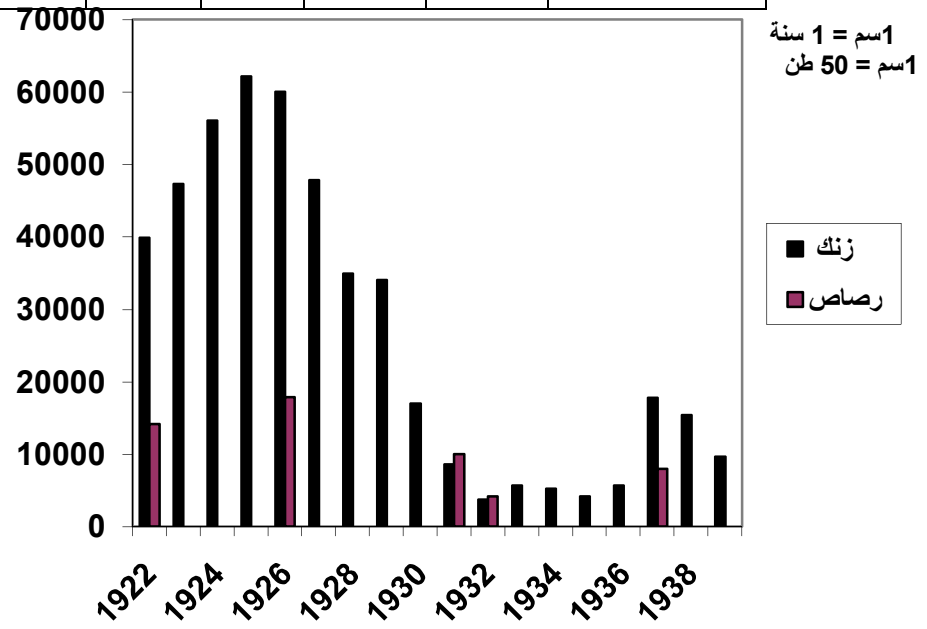

شكل رقم II-5 : اعمدة بيانية لتطور انتاج الزنك و الرصاص خلال الفترة 1922-1937

[1] Réné Gendarme ، op-cit ، p 86.

[2] عبد الرحمان رزاقي . المرجع السابق . ص 57-58.

[3] Documents Algeriens ، N° 116، op- cit ، p 09.

نلاحظ من خلال الوثيقة رقم 5 أن معدن الزنك عرف تطورا ايجابيا فى الفترة 1922 إلى 1926 وذالك يعود إلى اهتمام الدولة بالصناعات الاستخراجية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى تزايد نسبة الاستثمارات ، بينما عرف تراجع في مستوى إنتاجه خلال الفترة من 1931 الى 1937 وذلك بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية وبقى الإنتاج منه متدهور الى غاية الحرب العالمية الثانية[1] .

نلاحظ أن مرحل تطور انتاج المعدنين تقريبا متشابه وهذا يرجع تواجدها فى نفس الموقع فقد تطور انتاج الرصاص 1922 الى 1926 وتراجع اثر الأزمة الاقتصادية بعد هذا التاريخ وبقى كذالك الى ما بعد الحرب العالمية الثانية[2].

ث-النحاس:

أما النحاس فلا نملك الإحصائيات الدقيقة على تطور إنتاجه وذالك يرجع الى كون الاهتمام به لم يكن واضح على غرار المعادن الأخرى ، و قد كان يستعمل في الصناعات المحلية بالإضافة إلى أن نسبة تصديره للخارج كانت قليلة إذ بلغ إنتاجه 827 طن[3] سنة 1954م.

و كمثال عن تطور إنتاجه اخترنا كمية إنتاجية في منجم استخراجه الرئيسي و هو منجم " عين بربر " و الذي ينتج 1000 طن سنويا.

جدول II-6 : تطور إنتاج النحاس في منجم عين بربر من 1951 إلى 1954[4]

السنوات	1951	1952	1953	1954
الإنتاج طن	276	194	345	364

ويظهر من خلال الجدول والمعلم[5] تذبذب في الإنتاج كذالك إذ نلاحظ أنه انخفض إلى194 طن سنة 1952م ليشهد ارتفاع في الإنتاج في السنوات التي بعدها[6].

[1] Gouvernement générale d'Algerie(1918-1919) ،op-cit ، P 207

[2] عبد الرحمان رزاقي . مرجع سابق .ص ص 57-58

[3] Houari Addi ،op-cit، p 22.

[4] M . Jacques Soustelle، op-cit، p 125.

[5] للمزيد من التفاصيل ينظر المنحنى البياني في الملحق رقم (10)

[6] I bid ، p125.

2. المواد الطاقوية (غاز- فحم- بترول).

أما عن مساهمة تطور المواد الطاقوية في الإنتاج الوطني للقطاع فنذكر على التوالي:

أ- **الغاز الطبيعي والفحم الحجري** : ونلاحظ إنتاجهما من خلال الوثائق التالية:

جدول II-7 : يوضح تطور إنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة 1948-1954[1]

السنة	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954
الإنتاج م3	95.5	96.2	100	104.5	107	111	117

الوحدة :مليون متر مكعب

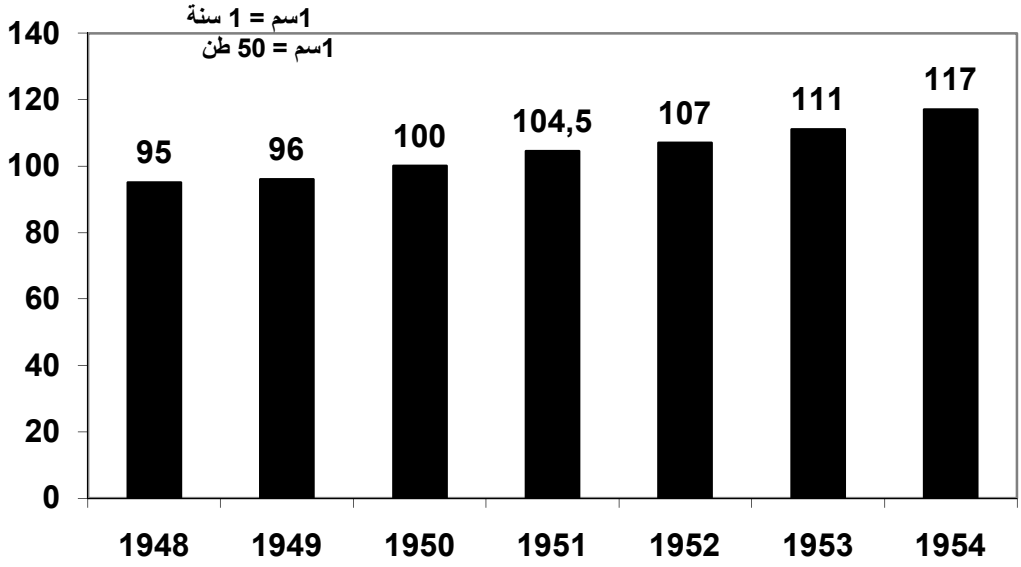

الشكل II-6 : أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة 1948-1954

ما يلاحظ على الرسم البياني أن إنتاج الغاز الطبيعي قد ارتفع تدريجيا من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية[2] , إذا قدر إنتاجه مثلا سنة1954 ، 117 مليون م^3 بعدما كان 95.5 مليون م^3 سنة 1948 أي انه تطور بنسبة 6 % ويعود ذلك إلى تزايد استهلاكه وتخصيصه بعد توسيع استخدامه في العمالات الكبرى كقسنطينة والجزائر ووهران و ذالك وفق مشروع غاز المدينة[3].

[1] Documents Algériens ، N° 116 ، op-cit ، P 117.

2 I bid ، p 03.

[3]M. Jacques soustell،op-cit،p 265.

أما بالنسبة للفحم الحجري فنلاحظ إنتاجه المستمر في الغرب الجزائري بين 1949-1954 لكون الفحم مصدر الطاقة قبل ظهور الطاقة الكهربائية تبدل عنه وقد تراوح مخزونه 41.516 طن عام 1953 وازداد إلى 42.45 طن سنه 1954[1] كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول II-8 : تطور إنتاج الفحم 1950 -1954 في الغرب الجزائري[2]

السنة	1950	1951	1952	1953	1954
الإنتاج الف طن	257.44	257.98	169400	294600	303000

ب-البترول:

بالرغم من اكتشاف البترول فى حوض قطران قبل 1952 إلى أنها تعد سنة حاسمة في تطوير إنتاجه خاصة بعد إعطاء إشارات البحث والتنقيب عنه فى الصحراء لكل من شركتي" الشركة الوطنية للاستغلال البترول" و "الشركة الفرنسية للبترول " في مساحة إجمالية قدرت ب 240الف كم^2 وقد كان جل الإنتاج موجه إلى الخارج[3].

وقد بلغ إنتاجه في واد القطران سنة 1925، 50 إلف طن أي قبل اكتشافه في الصحراء ، ونلاحظ تطور إنتاجه في المنطقة بين 1949- 1954:

جدول II-9 : تطور إنتاج النفط بمنطقة واد القطران بين 1949-1954[4]

السنة	1949	1950	1951	1952	1953	1954
الإنتاج بالطن	300	3700	7360	46030	84460	75760

[1] I bid.p253.

[2] M. Jacques soustell،op-cit،p 253.

[3] Hamid Mazzri، Les Hydrocarbures dans L'economie Algèriènne، sociète nationale d'Edition et de diffusion، Alger,1974,P 44 .

[4] Rabah Mahiout، op-cit، p 108.

ويظهر من خلال الجدول التطور التدريجي لإنتاجه وبالرغم من هذا تطور إلا انه يبقى ضعيف مقارنة بتطور إنتاجه بعد 1954 ، ويعود ذلك لصغر عمق البئر من ناحية وتأثيرات الثورة التحريرية عليه من ناحية أخرى علاوة على التخلي عن استغلاله بعد اكتشاف البترول في الصحراء وبداية استغلال بئر حاسى مسعود[1]

ت- الطاقة الكهربائية :

رغم أن بداية الاهتمام بالطاقة الكهربائية كان في الفترة المتأخرة من باقي المواد الاستخراجية إلا انه شهد تطور ملموس خلال السنوات الأخيرة بالاحتلال و بلغه إنتاجه الإجمالي 13.6 مليون كيلو واط/سا سنة 1953 بتسبة [2]:

جدول II-10 : يوضح تطور انتاج الطاقة الكهربائية خلال الفترة 1948-1954[3]

السنة	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954
تطور الإنتاج كيلوواط/ساعي	77.8	87.3	100.0	113.6	120.3	131.6	141.1

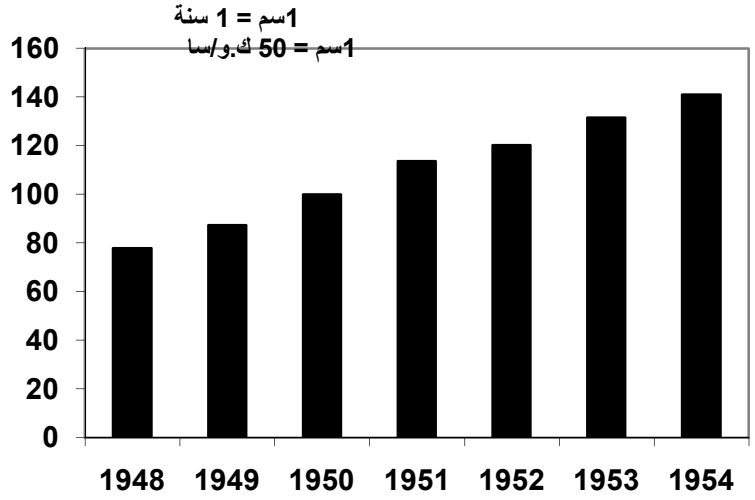

الوحدة :كيولواط /ساعي

الشكل II-7 : أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج الطاقة الكهربائية خلال الفترة 1948-1954

[1] I bid ، P 108.

[2] M Jacques Soustelle، op.cit.، 259.

[3] Document Algériens، N°116، op.cit، p 03.

و ما يلاحظ من خلال الجدول التطور المستمر و السريع في إنتاج الكهرباء خاصة بين سنتي 1951-1953؛ حيث انتقل إنتاجه من 113.6 كيلو واط/سا سنة 1951م إلى 141.1 كيلو واط/سا سنة 1954م, و يعود ذلك تزايد استهلاكه و طلب السكان على تزويدهم بها ,خاصة بعد إنشاء ورشة لصناعة المحركات الهوائية في سيدي بلعباس كما عملت على تركيب 60 مضخة هوائية في السنة[1].

3. تطور إنتاج الصناعات التحويلية:

كان تطور إنتاج الصناعات التحويلية من مواد غذائية و نسيجية و مواد بناء و التبغ و الخمر و غير ذلك فيها و تحتل صناعة الغذائية و صناعة الخمور المراتب الأولى كما يظهر في الجدول.

جدول II-11 : يوضح إنتاج الصناعات التحويلية خلال 1954-1955[2]

المادة	الغذائية	النسيجية	مواد البناء	التبغ	خمر	زيت زيتون
الانتاج طن	1295	632000	13400	10269	49000	277500

و ما يلاحظ على الجدول التفوق الواضح للصناعات الغذائية و يعود ذلك إلى اهتمام الحكومة الفرنسية من خلال إقامتها مصانع و مؤسسات بهذا المجال منها مصنع المواد الغذائية و مصنع السكن الجاهز لمؤسسات البناء [3] ، ومصنع للحديد و في المواد الغذائية مثل العجائن ب 27000 ألف طن [4], كما شهد التفوق الواضح لإنتاج الصناعات التحويلية قفزة نوعية منها الخمر و التبغ بعض المنسوجات.

[1] M. Jacques Soustelle، op.cit، P 117.

[2] Réné Gendarme ، op-cit ، p 86.

[3] عبد الرحمان رزاقي . المرجع السابق . ص 70

[4] عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939**، (د ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (د ت)، ص41.

1-تطور إنتاج الخمور و التبغ :

أ- تطور إنتاج الخمور:

II-12: جدول يوضح تطور إنتاج الخمور خلال الفترة 1919-1940[1]

السنوات	1919	1924	1925	1928	1929	1940
الإنتاج هكتولتر	7783367	8899513	11113736	12202296	11547441	14034000

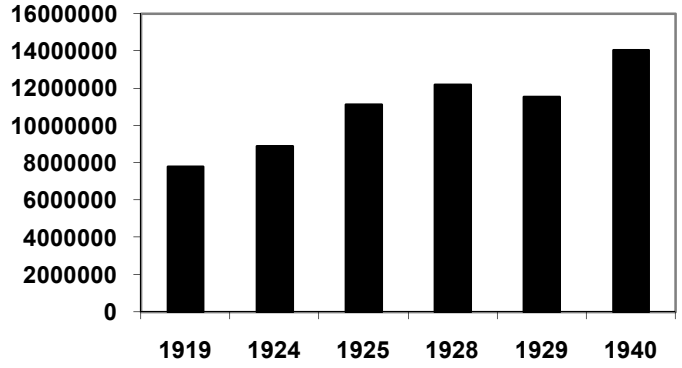

الوحدة : هكتولتر

شكل II-8 : أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج الخمور خلال الفترة 1919-1940

و يظهر من خلال الوثيقة التطور المستمر في الإنتاج ،والذي يعود إلى السياسة التي انتهجتها السلطات الاستعمارية لتوسيع زراعة الكروم و نقصان إنتاجها بفرنسا و ارتفاع أسعارها ، و من العوامل التي ساهمت في تطوير الإنتاج المتسارع.

1- عائدات هذا المنتوج المربحة على المعمرين باعتبارهم المستفيد الأول منها.

2- ملائمة الظروف المناخية و الطبيعية بالقطر الجزائري لزراعة الكروم .

3- توفر اليد العاملة البسيطة .

و كان إنتاج المعمرين للخمور مانسبته 70 % من الإنتاج الإجمالي لها حيث تشارك عمالة وهران 65 % [2]، فتنتج 10926130 هكتولتر أما قسنطينة 1943126 هكتولتر [3]

[1] عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق . ص 71.

[2] المرجع نفسه ، ص ص 70.71.

[3] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص ، 40.

و قد تراجع إنتاج العمالات للخمور بسبب تعرضها للجفاف و الجراد بين 1941-1944 بالإضافة إلى تأثير الرياح[1] و مرض الفيلوكيسيرا[2]

و ما يلاحظ أيضا من خلال الوثيقة التطور السريع في إنتاج الخمور إذ انه تطور خلال ثلاثة سنوات فقط بشكل كبير فبلغ حوالي 122مليون هكتولتر سنة 1928 بعد ان كان حوالي 111 مليون هكتولتر سنة 1925 و يعود هذا التطور إلى زيادة المساحة المنتجة من 20146 هكتار إلى 2217564 هكتار [3].

و خلاصة القول أن تطور الذي شهدته صناعة الخمور في الجزائر جعلها تقارن بأحسن صناعات الأوربية اذ توسعت بعد الحرب العالمية الأولى بتغذية من المعمرين الذين جنوا منها أرباحا طائلة .[4]

ب-التبغ :

أما عن التبغ فقد بلغ إنتاجه 10269 طن سنة 1954 [5] ، وقد شاركت في تطوير إنتاجه عدة مناطق منها منطقة وادي سوف بالجنوب الشرقي اذ شهد تطور بين 1930-1947 كما هو موضح في الوثيقة التالية :

جدول II-13: يوضح تطور إنتاج التبغ في منطقة واد سوف خلال 1930-1947

السنوات	1930	1935	1936	1941	1942	1943	1945	1947
انتاج طن	375	819	590	1980	272	678	403	6439

الوحدة :طن

وما يلاحظ من خلال الوثيقة التذبذب وعدم استقرار إنتاج التبغ في منطقة وادي سوف إذا شهد انخفاض واضح بين 1930-1935 مقارنة بإنتاج السنوات التي تليها ويعود ذلك إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية سنة 1929 ويلاحظ أيضا تطوره الايجابي بين 1940-1941 و يوجه إلى زيادة المساحة المخصصة لزراعة التبغ حيث بلغت

[1] أندري برنيان و آخرون ، **الجزائر بين الماضي و الحاضر** ، تر ، أسطمبولي رابح و منصف عاشور ، (د ط) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984، ص 361.

[2] هو قمل النباتات الذي يصيب زراعة الكروم ، ينظر، المرجع نفسه ،ص361.

[3] صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنون ،المرجع السابق ، ص 71.

[4] عبد الرحمان رزاقى ، المرجع السابق، ص71.

[5] -Rénè Gendarme،op-cit،p28..

89.1 هكتار [1] ليعود إلى الانحدار بداية من 1942م؛ وذلك بسبب تأثيرات الظروف الطبيعية من جفاف وغزو الجراد الذي أصاب القطر الجزائري وكذا ظروف الحرب العالمية الثانية[2] .

ث-تطور إنتاج زيت الزيتون والحلفاء :

- **<u>زيت الزيتون:</u>**

لقد تطور إنتاج الزيت الزيتون بالجزائر بشكل سريع خاصة لدى المعمرين ويعود ذلك للاهتمام به و غراسته بطريقه منظمة وعلميه، أما عن إنتاج الجزائريين فقد كان إنتاجهم متذبذب وغير مستمر وذلك لكونه يخضع للظروف الطبيعية[3]، والمراقبة الشديدة من الحكومة الفرنسية، وقد بلغ إنتاجه 17 ألف سنة 1955[4], أما عن إنتاجه خلال الفترة المدروسة فهو كما يظهر في الجدول التالي:

جدول II-14 : يوضح تطور إنتاج زيت الزيتون خلال الفترة 1919- 1940 م [5]

زيت زيتون	1920-1919	1925-1921	1930-1926	1935-1931	1940-1936
الانتاج هكتولتر	390000	301000	234000	180000	151000

[1] عثمان زقب ، المرجع السابق ،ص ص65-67.

[2] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص41.

[3] عبد الرحمان رزاقى ، المرجع السابق، ص108.

[4] Rènè Gendarme،op-cit،p28.

[5] عبد الرحمان رزاقى ، المرجع السابق، ص111.

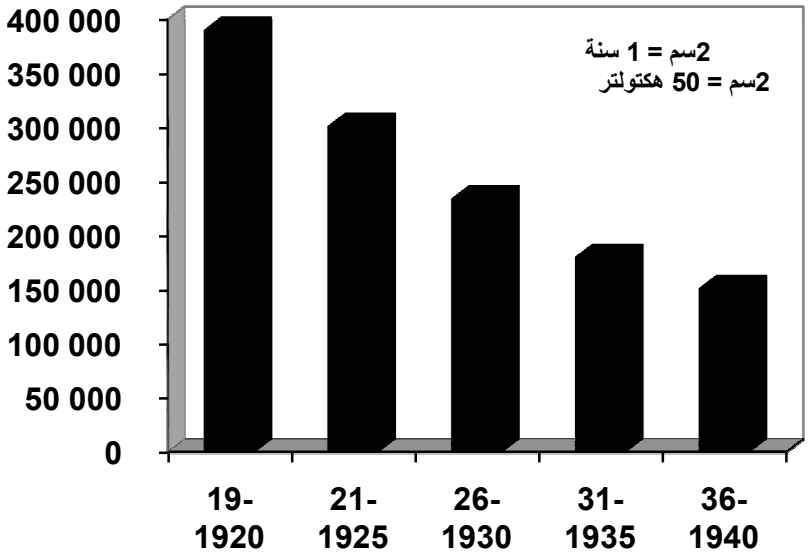

شكل II-9 : أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج زيت الزيتون خلال الفترة 1919-1940

وما يمكن ملاحظته من الوثيقة هو التراجع المستمر في الإنتاج مادة زيت الزيتون بداية من 1921 إذ بلغ إنتاجه 390 ألف طن بين 1916-1920م, ويعود ارتفاعه في هذه الفترة مقارنة بما يليها إلى إقبال السوق العالمية عليه أما بين 1921- 1925 301الف طن[1]، قد عاد إلى التراجع إذ بلغ متوسط إنتاجه 165 ألف طن بين 1930-1940, وذلك يعود إلى استحواذ المعمرين ثلاثة ملايين شجرة زيتون من أصل ثمانية ملايين التي وجدت 1936[2] ,وهذا ما جعل إنتاج زيت الزيتون ينخفض في القطاع التقليدي (الأهالي) من 209490 هكتولتر سنة 1919 إلى 170943 هكتولتر سنة 1930[3]؛ ويعود هذا التراجع لعدة أسباب منها الأزمة الاقتصادية العالمية والحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى الظروف الطبيعية الجفاف و الجراد 1940-1947.[4]

[1] المرجع نفسه، ص111.

[2] عبد الحميد زور، المرجع السابق، ص41.

[3] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص110.

[4] رضوان عيناد تابت، **08 أيار/ ماي 45 والإبادة الجماعية في الجزائر**، تر، سعيد محمد اللحام، ط1، منشورات أنيب، الجزائر، 2005م، ص41 .

- **إنتاج الحلفاء :**

أما عن إنتاج الحلفاء بالجزائر فقد اختلف من سنة الى أخرى حيث انه يرتفع في حالات الجفاف و ينخفض في حالات نزول المطر و ارتواء الأرض.

كما كان تذبذب إنتاج الحلفاء بالجزائر يعود إلى اضطرابات مناخية, فبلغ 234 ألف طن سنة 1954[1] م, أما الإنتاج السنوي فقد بلغ نحو 150 الف طن[2].

و يعود تطور إنتاجها لاهتمام الحكومة الفرنسية بهذه البنية الصناعية من خلال المشاريع التي أحدثتها منها إقامة مصنع ورق الحلفاء و في بابا علي الجزائر[3], وقد بلغ انتاج ورق الكرتون مثلا حوالي 22848 طن في سنة 1954م[4].

ثانيا : تطور إنتاج الصناعات المحلية:

أ-النسيج :

تطور إنتاج المنتوجات النسيجية إذ بلغت 632ألف طن كما هو موضح في الجدول رقم(II-12)[5]، و بالرغم من أننا لا نملك إحصائيات لإعطاء صورة واضحة عن تطور المنتوجات النسيجية إلا أننا يمكن إعطاء بعض النماذج منها

- **الزرابي**

إختلف إنتاج الزرابي في أنحاء الوطن كما هو موضح في الوثيقة التالية:

جدول II-15 : يوضح تطور إنتاج صناعة الزرابي في مختلف أنحاء الوطن[6]

	الشرق الجزائري		الوسط الجزائري		الغرب الجزائري		الجنوب الشرقي	
المدينة	سكيكدة	تبسة	مدية	تيزي وزو	تلمسان	معسكر	ورقلة	الوادي
الزرابي	8	83	3	91	56.3	5	50	46

[1] عبد القادرعلي حليمي ، المرجع السابق ، ص 174

[2] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق، ص 53.

[3] Documents Algériens، **service d'information du cabinet du Gouverneur Général de l'Algérie ,** série économique , N°-70،1950، p 3.

[4] Rènè Gendarme، op-cit , p28.

[5] I bid،p28 .

[6]Gouvernement General de L' Algerie ،Bulletin de la lison ،service de L' Artisanat،Alger 1956 ، p 78.

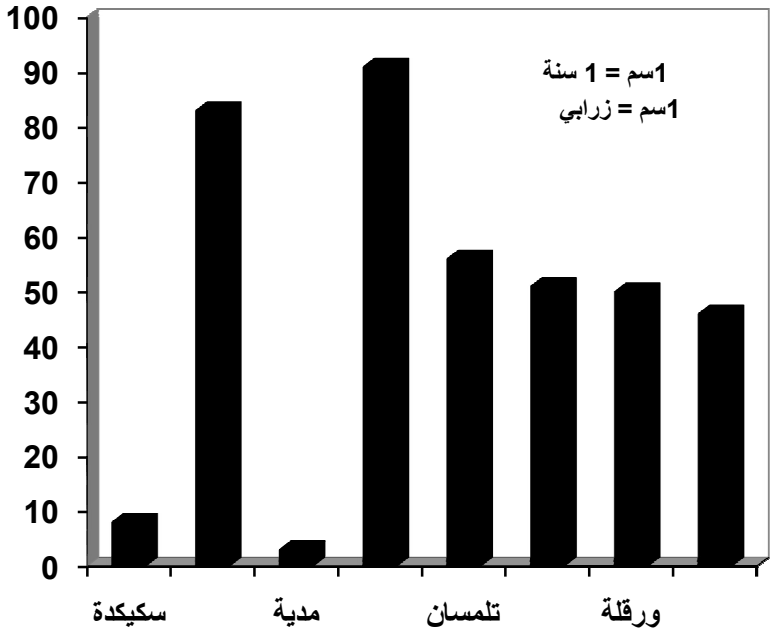

شكل II-10 : أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج صناعة الزرابي في مختلف أنحاء الوطن

و ما يمكن ملاحظته من خلال الوثيقة اختلاف تطور انتاج الزرابي من منطقة إلى أخرى فنجد مثلا تيزي وزو تنتج 91 قطعة بينما تنتج المدية 3 قطع فقط ,كما يلاحظ تقارب كميات الإنتاج بالجنوب الشرقي الجزائري فتنتج ورقلة 50 قطعة بينما وادي سوف تنتج 46 قطعة[1] , و يعود ذلك إلى وفرة المواد الخام من الصوف و الذي تتحكم فيه الظروف الطبيعية , وقد كان تطور انتاج الزربية في تطور مستمر من سنة الى أخرى إلا أنها شهدت تراجع في بعض الفترات منها الأزمة الاقتصادية و الجفاف الذي أدى إلى نقص مواد الخام من الأسواق .[2]

[1] I bid،p78.

[2] عثمان زقب ، المرجع السابق ، ص ص 87-89 .

- **القندورة:**

أما النموذج الثاني فهو تطور انتاج صناعة القندورة بوادي سوف من خلال تتبع مبيعاتها

و ما يلاحظ من خلال الوثيقة[1] تطور الإنتاج بكمية معتبرة بين أفريل إلى جويلية و بينما تراجعت قيمة إنتاجها بين أوت و فيفري من سنة 1944[2] و يعود ذلك الى قلة المواد الخام من أصواف[3] و مشابه بتأثيرات أزمة الجفاف التي حلت بالقطر الجزائري و الأزمة الاقتصادية أما عن المنسوجات الحريرية فقط بلغت الطاقة الإنتاجية لها 700 ألف م^3 في السنة, أما عن تطور باقي المصنوعات المحلية من دباغة و مواد بناء فلا نمتلك إحصائيات و أرقام كافية و كل ما يمكن قوله أن الطاقة الإنتاجية لمعالجة جلود البقر في براقي و أخرى في بونة بلغت 20 ألف.

ب- مواد البناء:

أما مواد البناء فقد شهدت نمو منظم استطاع تغطية طلب السوق الداخلية تقريبا ,إذ بلغ إنتاجه من الاسمنت 448.436 طن وانتقل في ظرف سنتين إلى 631.102 طن سنة 1954.[4]

أما صناعة تذويب الحديد فقد شهد تراجع و ذلك راجع الى عدة صعوبات منها صغر سوقها المحلي و صعوبة تنقيشها بالأساليب الحديثة في الو رشات.[5]

و قد أثر الإنتاج الصناعي في الجزائر بصورة واضحة على بقية القطاعات من المواصلات و التجارة و التي سندرجها في المبحث الموالي.

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر, رسم بياني في الملحق رقم (09) .

[2] عثمان زقب، المرجع السابق، ص 89.

[3] رضوان عيناد تابت ، المرجع السابق ، ص 39 .

[4] M.Jacques Soustell، op-cit ،P 243.

[5] I bid،.p 218.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في المجالات الأخرى

كان للقطاع الصناعي علاقة بالقطاعات الأخرى مثل التجارة و المواصلات إذ نجد بان الصناعة ساهمت في تطوير جوانب من هذه المجالات وساعدت على الاستغلال الأمثل لها.

أولا: المواصلات:

لعبت دورا هاما في التقدم الاقتصادي؛ إذ أنه كثيرا ما تكون منطقة ما غنية بالثروات المعدنية أو الزراعية, لكن قلة المواصلات تجعلها غير مستغلة و نجد في مقدمة وسائل النقل التي خدمت القطاع الصناعي السكك الحديدية؛ إذ يعود تاريخها بالجزائر إلى النصف 2 من القرن 19 م؛ حيث أدخلت فرنسا هذا النوع من المواصلات لاستغلال ثروات الجزائر, و تسهيل نقل هذه الثروات و قد أخذت شبكة السكك الحديدية تمتد من ستينات القرن 19, ولعل أول قاطرة ظهرت بالجزائر كانت بالبليدة, وفي سنة 1864 م ربطت مدينة عنابة بمنجم عين مكرة بسكة حديدية؛ و ذلك لأجل نقل خام الحديد, ثم ربطت مدينة قسنطينة بميناء سكيكدة سنة 1870م, و بعد 7 سنوات من هذا التاريخ قامت الشركات الفرنسية بربط مناجم حديد الونزة بالموانئ الساحلية [1], وخلال الحرب العالمية الأولى امتدت خطوط سكك الحديد إلى 630 كم [2].

حيث امتدت سكك الحديد من غارديماو شرقا (تونس) إلى وجدة غربا (المغرب), و قد تفرع عن هذا الخط العديد من الخطوط أهمها:[3]

-**خط عنابة- تبسة:** والذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي عند مدينة سوق أهراس, و يربط مناجم الونزة, بوخضرة, و الكويف؛ لاستخراج خام الحديد و الفوسفات بميناء عنابة.

-**خط سكيكدة – تقرت:** وهو خط يخدم إقليم التمور بالواحات الصحراوية و منطقة البترول.

---

[1] عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق ، ص 268.

[2] TH ،Steeg، E**xposé de la situation générale de l'Algérie en 1923** ، imprimeries nord – Africaines، Alger، 1924 ، p 714.

[3] احمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، المصدر السابق، ص 67.

-**خط وهران -كلومب بشار:** و يتفرع عن الخط الطولي الرئيسي عند مدينة المحمدية و بلعباس, و قد انشأ هذا الخط لنقل الفحم الحجري من منجم القنادسة[1].

كما وجدت خطوط لسكك الحديدية تميزت بالضيق , و بلغ طول السكك الحديدية 4.400 كلم يضاف لها 450 كلم من السكك الضيقة الثانوية.

وكان المسؤول عن إنشاء السكك الحديدية هيئات استعمارية خاصة كانت ترعى دائما مصالحها و لقد منحتها الحكومة الفرنسية جميع الامتيازات و الضمانات و ضلت تدير السكك الحديدية في الجزائر حتى سنة 1929؛ حيث تنازلت عن حقها من خلال بيع أسهمها للدولة الفرنسية, و ما إن جاءت سنة 1938 حتى أتمت الإدارة الاستعمارية شراء كل أسهم الهيئات السابقة و بذلك أصبح يطلق على مصلحة السكك الحديدية السفيرا,أي طرق حديد الجزائر للدولة[2].

أما عن الطرق البرية فكانت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تمتد على 3 محاور من الشمال الجنوب حتى أبواب الصحراء فنجد في الشرق طريق قسنطيـــنة -بسكرة المعبد الذي أتم في أواخر الحرب العالمية الثانية ليصل إلى ورقلة و تقرت . و في الوسط طريق الجزائر الاغواط المعبد كذلك على مسافة 450 كلم . فيما يمتد في الغرب طريق وهران – بوقطب (240 كلم شمال بشار)[3] , وقد كان الهدف من إنشاء هذه الطرق هو استغلال الثروات و فك العزلة عن السكان[4].

وبالتالي كانت الصناعة عامل من عوامل التطوير المواصلات في الجزائر بالإضافة إلى مساهمتها في توظيف اليد العاملة في إنشاء مؤسسات ذات طابع صناعي قدرت بـــ : 20540 مؤسسة سنة 1924,كما قدر عدد العمال فيها 110.230 عامل ما يعني أن هذه المؤسسات لم تكن قدرتها الاستيعابية تزيد عن 5 عمال.

---

[1] عبد القادر علي حليمي، المرجع السابق، ص 270.

[2] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري** ، المصدر السابق، ص 268.

[3] عبد القادر علي حليمي ، المرجع السابق، ص 270.

[4] Gabriele .Hanotaux et Alfred Martineau، **Histoire des colonies Françaises** tome، 2(l'Algérie)، Librairie plom société de l'Histoire National، paris،1930، p528.

ما يعطي صورة عن انعدام الصناعة القادرة على امتصاص اليد العاملة في الجزائر, و حتى ما كان بها كان يستوعب 20 عامل فالاستيعاب كان متذبذب[1].

وقد زاد عدد العاملين بصناعة استخراج المعادن بعد الحرب العالمية الأولى اذ بلغ عددهم سنة 1925 ب 155.25 عامل[2],كما هو موضح في الجدول.

جدول II-16: يوضح تعداد العاملين والمؤسسات الصناعية قبيل الحرب العالمية الثانية

السنة	عدد المؤسسات الصناعية	عدد العاملين
1933	443	35924
1934	471	37396
1935	523	42469
1936	524	39272
1937	516	39304

و ما يمكن ملاحظته من الجدول هو انه كلما زاد عدد المؤسسات زاد عدد العاملين مثل ما يوضحه الجدول بالنسبة للسنوات 1934 و 1935, إلا أننا نجد في سنوات أخرى عدد المؤسسات قد قل مثل سنة 1937م والذي قدر بـــ 516 مؤسسة بعدما كان 524 في سنة 1936[3].

ثانيا: العمالة (اليد العاملة):

ولم تشهد تطور واضح قبل الحرب العالمية الأولى إذ أن الصناعة في الجزائر لم تستوعب يد عاملة كثيرة ما جعل الجزائر تعيش حالة بطالة فادحة خاصة في المدن, ما أدى بهم للهجرة إلى فرنسا بحثا عن العمل حيث بلغ عددهم 208000 مهاجر سنة 1954م موزعين عن المصانع الفرنسية[4], كما عجزت السياسة الاقتصادية الفرنسية عن توفير فرص عمل و تشجيع الاستثمارات المحلية لتحسين معيشة الجزائريين

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 44.

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 50.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 43.

[4] عمار عمورة ، نبيل دواودة ، **الجزائر بوابة التاريخ (ماقبل التاريخ الى 1962)**، دار المعرفة، الجزائر، 2009 ص 333.

فالإحصائيات الفرنسية لسنة 1954 أشارت إلى أن92 % من القروض المالية المخصصة لتدعيم الصناعات الخفيفة وجهت إلى 65.000 مؤسسة فرنسية تلقت من ورائها حوالي 375 مليار فرنك بينما تجد أن 10.000.0مؤسسة جزائرية تلقت 33 مليار فرنك فقط [1] ,وفي أواخر عام 1954م تم استحداث 15000 وظيفة جديدة ,حيث ارتفعت اليد العاملة الصناعية و انخفضت اليد العاملة الزراعية[2], و لكن التأهيل المهني بشكل عام لم يكن موضع اهتمام الإدارة الاستعمارية [3], بل أن بعض أرباب العمل حاول و استغلال العمال الصناعيين و ذلك لاستخدامهم في التنافس فيما بينهم [4].

كما أدت حالة الكساد العامة لتدهور الإنتاج الصناعي و تقلص حجم التجارة و قد بلغ عدد العاملين في القطاع حوالي 89 ألف عامل منهم 30 ألف يعملون في قطاع النسيج و حوالي 20 ألف يعملون في قطاع البناء و الأشغال العمومية [5] كما قدر عدد العاملين في صناعة المواد الغذائية بـــ: 3600 عامل و تصنيع العلب بـــ: 700 عامل و ضع السكن الجاهز بـــ: 4191 عامل [6] في حين قدر عدد العمال اليوميين في مناجم الحديد بعمالة قسنطينة 850 عامل في عام 1930 منهم 35 شاب و في المناجم غير الحديدية و في نفس العمالة بـــ: 910 عامل (عمال يوميين).

أما الأوربيين فقد قدر عددهم بـــ: 91 عامل كانت مهمتهم مراقبة العمال الجزائريين بينما بلغ عدد العمال اليوميين في عاملة وهران 1301 منهم 832 عامل تحت الأرض[7].

---

[1] الغالي غربي، **فرنسا و الثورة الجزائرية (1954-1958)**، (د ط)، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009 ص 46 .

[2] مريبعي السعيد، **التغيرات السكانية في الجزائر**، (د ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 200.

[3] شارل روبير اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر،عيسى عصفور،(د ط)، منشورات عويدات، بيروت،1982 ص136.

[4] كمال بوقصة، **من مصادر الوطنية الجزائرية الى منابع الوطنية الجزائرية الشعبوية**، (د ط)، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص 199.

[5] عبد الكريم رمضاني، **"الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر للفترة ما بين1940-1954"**،الطريق الى اول نوفمبر، (د ط)، مج1، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د ت)، ص 106.

[6] Houari addi.op- cit، p 128

[7] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 50.

كما بلغ عدد السكان العاملين بالصناعة في مجالي المناجم و الصيد البحري ب 350 ألف عامل من مجموع السكان العاملين و ذلك حسب إحصائيات 1954 . أي بنسبة 10 %.

وقد كانت النسبة قبل لا تتجاوز 08 % منهم 60 % ليس لديهم أدنى تأهيل, كما أن أكثر من 53 % من المؤسسات تشغل اقل من 20 عامل, و 1.9 % تشغل أكثر من 500 عامل, بالإضافة إلى أن الإحصائيات أشارت بأن تطور الاستخدام في القطاع الصناعي كان ضعيف خلال سنوات 1945 –1954 إذ ما قورن بحجم البطالة في المدينة و حركة الهجرة الريفية فلم يزد حجم الاستخدام إلا بـــ: 148 ألف وظيفة خلال ثمانية سنوات, و نتج عنه حرمان الجزائر من وجود صناعات متطورة بها[1].

قد اختلفت الأجور بين العمال الأوربيين و الجزائريين بشكل واضح حيث كانت أجرة الأوربيين كعمال مناجم أو مركبي الأخشاب في المناجم تقدر ب 30 فرنك في اليوم عام 1933, في حين كانت أجرة الجزائريين الذين يقومون بنفس العمل مابين 12 و 14 فرنك في اليوم . أما العمال الجزائريين اليدويين فكانت 6 و8 فرنك في اليوم.

و قدرت الأجرة السنوية ل5000 عامل سنة 1938 التي شهدت تحسن في إنتاج المعادن – عامل في مناجم الرصاص و الزنك 15 مليون طن يعادل 8 فرنك للعامل في اليوم[2].

و يوضح الجدول التالي الفرق في الأجور بين العمال الجزائريين و الأوربيين.

جدول II–17: يوضح الفرق في الأجور بين العمال الجزائريين و الأوربيين

الأماكن	أجور العمال الأوربيين	أجور العمال الجزائريين
الأصنام	23 فرنك	11 فرنك
المدية	18 فرنك	11 فرنك
عنابة	20 فرنك	12 فرنك
قسنطينة	25–30 فرنك	10–12 فرنك
سطيف	25–35 فرنك	12 فرنك

الوحدة: الفرنك الفرنسي

[1] عبد الكريم رمضاني، المرجع السابق، ص 106.

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 51–52.

و نلاحظ من خلال الجدول الفرق الواضح بين أجور العمال الجزائريين و الأوربيين بمقدار الضعف تقريبا[1],إذ كان مثلا اجر العامل الفرنسي في مدينة الاصنام 23 فرنك بينما بلغ اجر العامل الجزائري بها 11فرنك.

كما يوضح الجدول التالي الحد الأدنى للأجر بالساعة لعمال الصناعة كالتالي:

جدول II-18: يوضح الحد الأدنى للأجور

السنوات/العمال	1942	1944	1945
عمال البناء	5.5 فرنك	13.75 فرنك	17.90 فرنك
عمال مصنع التبغ	8.72 فرنك	9.25 فرنك	25.10 فرنك

ويلاحظ من خلال الجدول التطور الملفت في الاجور بين 1942-1945الا ان هذا التطور لم يغير من وضعية العامل في الجزائر لارتفاع مستوى المعيشة و خاصة بعد ارتفاع أسعار المواد الأساسية (خبز. الزيت...).

كما عملت الإدارة الاستعمارية على القضاء على كل نشاط نقابي بين العمال الجزائريين و حاولت كذلك إتباع سياسة فرق تسد, بالإضافة إلى أن العمل اليومي يعطي الحرية لرب العمل بطرد كل عامل تظهر منه بادرة احتجاج أو وعي نقابي الأمر الذي جعله لا يترك الفرصة للعمال للتعرف على بعضهم البعض.

و كما ظهرت بعض بوادر النشاط الوحدوي بين العمال خاصة عمال المناجم إذ يعود تراجع إنتاج الرصاص عام 1926 إلى تخلي العمال الجزائريين عن العمل بمناجم الرصاص و ذلك بسبب الظروف القاسية التي كانوا يؤدون العمل بها و انخفاض الأجور[2].

و ما يمكن قوله هو أن اليد العاملة الجزائرية كانت جد ضرورية خاصة في إنتاج المعادن إذا علمنا انها تقوم بالأعمال الشاقة و الخطرة,لكنها لم تلق أي اهتمام و لم تحض بأي خدمات اجتماعية بل كانت تستغل أبشع استغلال و الدليل على ذلك الأجرة المنخفضة مقارنة بالعمال الفرنسيين.

[1] عبد الكريم رمضاني، المرجع السابق، ص 111.
[2] عبد الرحمان رزاقي . المرجع السابق . ص 52

ثالثا: التجارة:

كانت التجارة الفرنسية تقوم على ربط الاقتصاد الجزائري بالفرنسي, ومن مظاهر ذلك تصريف المنتوجات الفرنسية في الجزائر[1] وجلب المواد الخام منها.

إذ بلغت صادرات الجزائر من المواد الخام ما يلي: الخمور 07 ملايين هكتولتر والحلفاء 20 ألف طن والحديد 2300.000طن والفوسفات 880 ألف طن والزنك 64 ألف طن والرصاص 33 ألف طن أما الزيت 60 ألف قنطار, أوراق الدخان 130 ألف قنطار لسنة 1948م[2].

وقد لعبت صناعة استخراج المعادن دورا كبيرا في تنشيط صادرات الجزائر وبلغ حجم صادراتها العام 1929م ثلث الحجم العام للصادرات وقيمتها 13/1 من القيمة العامة للصادرات[3], كما بلغ حجم صادرات المعادن حوالي 80.00.00 طن عام 1922م و300.000 طن عام 1938م منها 187000 من الونزة وبوخضرة لوحدها(بتبسة)[4].

1-صادرات الحديد:

سجلت صادرات الحديد مابين 1919-1921م تراجعا, نتيجة لضعف الإنتاج أثناء الحرب العالمية الأولى, و توقف الكثير من المصانع المحولة له في أوروبا أثناء الحرب, ثم الأزمة الاقتصادية والمالية التي كانت تعيشها أوروبا والتي اشتدت خاصة عام 1921م؛ إذ انخفضت الأسعار في الصناعات الكبرى, وضعفت واردات أوروبا من الخارج وذلك نظرا لضعف مدفوعاتها, لكن سرعان ما استرجعت صادرات الحديد نشاطها, إذ سجلت تقدم بعد سنة 1922م, لينخفض من جديد عام 1926م؛ بسبب إضرابات عمال المناجم وصناعة الحديد في انجلترا, كما انخفض عام 1928م نتيجة وضع أجهزة حديثة للشحن وتركيبها بموانئ التصدير, وقد تأثرت صادرات الحديد بالأزمة الاقتصادية العالمية بعد سنة 1929م, إذ انخفض حجمها من 2141334 طن

[1] عبد الكريم رمضاني، المرجع السابق، ص106.

[2] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**،المصدر السابق ص 64.

[3] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص59.

[4] Alger 54، op-cit، p 130.

عام 1929م إلى 489917 طن عام 1932م[1], كما تم تصدير سنة 1953م حوالي 3031000 طن[2], ومن أهم الأسواق التي تصدر إليها الجزائر الحديد إنجلترا التي تستقبل نسبة 44% من صادرات الحديد أما هولندا فتستقبل حوالي37% والولايات المتحدة الأمريكية 10% وألمانيا 32% أما كندا وفرنسا كل منها تستقبل 02% أما إيطاليا 01%.

2-صادرات الفوسفات:

ويعتبر المنشط الثاني للصادرات الجزائرية سواء من ناحية الحجم أو القيمة وقد سجل انخفاضا بداية من 1925م إلى غاية 1930م؛ وذلك بسبب تزايد استخدامه في الزراعة وكانت الولايات المتحدة الأمريكية لبلدان المغرب العربي في تصديره مما أثر على صادرات بلدانه خاصة تونس والجزائر ما جعل البلدين يتفقان على إنشاء مكتب موحد للتنسيق والتنفيذ لعقود البيع؛ حيث تم الاتفاق على توزيع الحمولة المصدرة كالآتي: 20% للجزائرو30% لتونس في حين كان نصيب المغرب 1مليون, وفي حالة طلب أكثر من ثلاثة ملايين فإن نسبة المغرب تزداد إلى 60% من صادرات البلدان المغربية وقد حفظ هذا الإنفاق فوسفات تونس والجزائر من منافسة فوسفات المغرب المتميز بالجودة,وقد أثرت الأزمة العالمية على صادرات الجزائر من الفوسفات؛ حيث انخفض حجم الصادرات 76.5344 طن عام 1930م إلى 50.1007 طن عام 1935م, كما انخفضت قيمته من78 فرنك فرنسي عام 1929م إلى 65 فرنك عام 1935م[3], كما بلغت صادرات الفوسفات عام 1938م 32.77.000 طن[4], وفي سنة 1953م بلغ 56.62.000 طن[5].

---

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص59.

[2] مصطفى طلاس، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، (د ط)، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984م ص55.

[3] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 60.

[4] Alger 54،op-cit، p 132.

[5] مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص55.

وقد بقيت صادرات الفوسفات متأخرة بسبب الأزمة الاقتصادية إذ بلغ حجم الفوسفات المصدر في السنوات العادية مابين 70000000 و800000 طن وأهم الأسواق التي يصدر إليها بنسبة 27%فرنسا, 12 %ألمانيا, هولندا 11% إيطاليا 10% بريطانيا 10% إسبانيا 09 % بولونيا 07-08% بلجيكا 04% يوغسلافيا04% أيرلندا01%[1].

3-صادرات الزنك:

وبلغ متوسط صادراته حوالي40751 طن خلال 1919م-1928م, إذ تأثرت صادرات الزنك بحاجة الأسواق الخارجية وحركة الأسعار فيها, بانخفاض حجمها من 29158 طن عام 1929م إلى 2250 طن عام 1934م, كما انخفض سعر الطن من 30 ليفر[2] عام 1925م إلى 13 ليفر سنة 1932م, وبقيت صادراته متدهورة حتى الحرب العالمية الثانية, وتعد بلجيكا من أهم المستوردين للزنك الجزائري؛ وذلك لأنها تحتاج إليه في سبك المعادن, وقدرت صادراته في السنوات العادية مابين 40000 و45000 طن منها 61% لبلجيكا و25 %لفرنسا, 8.7% لألمانيا, 6.7% لبولونيا.

4-صادرات الرصاص:

اختلفت صادراته حسب حاجات الأسواق الخارجية و الأسعار فيها, كما أنه تأثر بالأزمة الاقتصادية؛ إذ انخفض حجم صادراته من 22279 طن عام 1930م إلى 213 طن عام 1934م, كما أن سعر الطن انخفض كذلك من 33 ليفر عام 1925م إلى 12 ليفر عام 1933م, وبقيت صادراته متدهورة حتى الحرب العالمية الثانية[3]؛ حيث بلغ حجم الصادرات عام 1953م 30000 طن[4], ومن أهم الأسواق التي كانت تستقبل صادرات الرصاص: فرنسا72%,بلجيكا9.8%, تونس09%,اليونان7.8% ,ألمانيا2.1% إيطاليا2.1%.

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 62.
[2] [متوسط الليفر= 86.14 فرنك]
[3] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 62.
[4] Gouvernement général de l'Algérie ،**Encyclopédie mensuelle** ،op-cit، p 132.

وبشكل عام فقد كان هناك عاملان يؤثران على تطور صادرات المعادن في فترة مابين الحربين أحدهما داخلي وهو عدم وجود صناعة تستقبل هذه المعادن وتقوم بتصنيعها وآخر خارجي يتمثل في آثار الأزمة الاقتصادية التي تصيب المواد الصناعية الرأسمالية والمصدرة عليها, وقد تأثرت التجارة الخارجية للجزائر بالأزمة الاقتصادية لعام 1935م إذ بلغت 45% مقارنة بقيمة سنة 1930م[1].

وقد كان نتيجة لتغير نظام التوازن القديم في الاقتصاد ظهور دول منافسة قوية مثل روسيا, والتي عملت على توجيه تجارتها الخارجية وذلك لخدمة وتنمية صناعتها وفق إستراتيجية[2] تقضي بغلق أسواقها الوطنية أمام الواردات الأجنبية المصنعة, وتحويل وتصنيع موادها الأولية في داخل الوطن مما انعكس بالسلب على الدول الصناعية القديمة المصدرة لكميات كبيرة من المواد الأولية الخام, ما أفقدها أسواق مهمة وكذا ظهور تعريفات جمركية أثرت على المواد الأولية الصناعية[3].

5-صادرات الخمور:

تعد الخمور من أهم مبيعات الجزائر للخارج, ففي سنة 1933م كانت تمثل ما نسبته 66% من قيمة الصادرات الجزائرية الإجمالية,بقيمة سبعة مليون هكتولتر[4].

وقد تميز تطور صادراتها بالسرعة؛ سواء في الحجم أو في القيمة, لكنها شهدت انخفاض خاصة عام 1925م؛ وذلك بسبب الجفاف الشديد الذي تعرضت له الجزائر والذي امتد لسنة 1921م, وكذلك الأزمة الاقتصادية التي شهدتها أوروبا بعد الحرب. ففي سنة 1929م انخفضت الأسعار وضعفت واردات أوروبا[5].

ويظهر تأثر صادرات الخمور بالأزمة الاقتصادية بدءا من عام 1934م؛ وذلك أن فرنسا قاومت الأزمة الاقتصادية باعتبارها أهم سوق لها, كما أن الخمور استفادت من الاتحاد الجمركي مع فرنسا.

---

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 64.

[2] وهي كلمة يونانية الأصل تعني فن أو علم القيادة العامة، ينظر، وضاح زيتون ، المرجع السابق، ص 26.

[3] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 64.

[4] أحمد توفيق المدني ،**جغرافية القطر الجزائري** ،المصدر السابق ،ص64.

[5] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 73.

وفي 16 أوت 1935م تم إصدار مرسوم يقضي بالقيام بإجراءات للحد من دخول الخمور الجزائرية لفرنسا, هذا القانون الذي جاء ليؤكد مرسوم 01 ديسمبر 1934م[1], إلا أن الخمور الجزائرية ظلت تدخل لفرنسا بصفة عادية؛ وذلك أن الخمور كانت مصدر ثروة المعمرين وأي مساس بها معناه مساس بالقطاع الأوروبي كله[2].

وقد كانت فرنسا تستفيد كثيرا ليس فقط لدى إعادة بيعها بأسعار مرتفعة بعد تحويلها ومزجها بخمورها, ولكنها كانت تغذي الحركة الملاحية التي تزايدت بين الجزائر وفرنسا.

ولقد كانت السوق الفرنسية تستقبل 10/9 الصادرات وتأتي بعد فرنسا مستعمراتها بـــ: 100000 هكتولتر, منها النصف للمغرب الفرنسي, والربع لسوريا, أما باقي الأسواق فهي الى بلجيكا وألمانيا و دول أوروبية أخرى لا تتعدى وارداتها 5000 هكتولتر, إذ يصدر لبلجيكا 500000 هكتولتر, كما بلغت حصة فرنسا من خمور ميشال حوالي 100000 هكتولتر أما حصتها من الخمور العادية في البراميل فبلغت7381748 هكتولتر عام 1928م وحصة باقي الدول 123642 هكتولتر, في حين بلغ حجم صادرات الخمور نحو 13 مليون هكتولتر سنة 1954م وجه 90 % لفرنسا ما جعل الجزائر ثالث منتج للخمور في العالم بعد فرنسا وإيطاليا[3].

وما يلاحظ في الأغلب هو أن الخمور المحولة والكحول يوجه للخارج وخاصة المستعمرات الفرنسية, أما فرنسا فتستورد الخمور الخام وتحولها فيما بعد واستعمالها في الصناعة.

وما يمكن قوله هو أن الخمور الجزائرية كان لها دور مهم في اقتصاد الجزائر وفرنسا. ما جعل هذه الأخيرة تجد نفسها عاجزة عن اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من دخولها لفرنسا أو تنظيم زراعتها بالجزائر.

---

[1] هو مرسوم حدد أن الخمور المحضرة بالجزائر من طرف التجار يجب أن تكون درجة كحولها العامة 10.5 على الأقل لعمالة الجزائر وقسنطينة و11 لعمالة وهران، بينما درجة الكحول التي كانت مفروضة على خمور فرنسا بين 06-09°، ينظر، عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 74.

[2] المرجع نفسه، ص 74.

[3] رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 97.

6-صادرات زيت الزيتون:

شاركت صادرات زيت الزيتون في الحركة التجارية إذ سجلت صادراته زيادة مابين 1919-1930م باستثناء سنة 1927م والتي كانت سنة جفاف و ترجع هذه الزيادة لزيادة الإنتاج والطلب المتزايد في الأسواق عليه, وكذا تطور صناعة العالم بعد الحرب العالمية الأولى, كما تأثرت صادراته بالأزمة الاقتصادية, إذ أن حجم صادراته انخفض بعد 1930م من 245630 هكتولتر إلى 65626 هكتولتر عام 1934م ونفس الشيء بالنسبة لسعره فمن 800 فرنك للقنطار سنة 1928م إلى 350 فرنك للقنطار عام 1931م, إلا أن صادراته شهدت ارتفاعا عام 1935م نظرا لمحصوله الجيد[1] الذي بلغ حوالي 60الف قنطار[2] ليعود للانخفاض عام 1936-1937م نظرا لمحصوله السيئ, لكن ارتفاع الأسعار عوض الانخفاض[3].

وتستقبل فرنسا نسبة 60% من صادرات زيت الزيتون أي 1.00000 قنطار عشرها مكون من الزيت الموجه لصناعة الصابون, وأكبر نسبة صادرات زيت زيتون إلى فرنسا كانت توجه إلى مرساي (مرسيليا), كما أن دولة إيطاليا كانت تستقبل 30% من الزيت ثم بريطانيا التي كانت تستقبل كميات الزيتون المحفوظ والمعلب.

7-صادرات الصوف:

بعد الحرب ضعفت موارد فرنسا من الصوف والتي تجلبها من أستراليا والأرجنتين مما أدى بها للاهتمام بالصوف الجزائري وقد لعب إتحاد الغنم لشمال إفريقيا[4] دور كبير في تطوير صادرات الصوف ورغم هذا المجهود لكن المصانع الحديثة لغسل الصوف بقيت ضعيفة وبعض المصانع التي تكونت أثناء الحرب تعطلت بعدها ولم يجد الصوف الجزائري صناعة محلية تستقبله بل إن الصناعات التقليدية التي كانت تهتم بالصوف ضعفت وانحصرت بسبب المنافسة الخارجية ما جعل الصوف يصدر كمادة أولية أو

[1] عبد الرحمان رزاقي ،المرجع السابق ،ص 111.
[2] أحمد توفيق المدني ،**جغرافية القطر الجزائري**،المصدر السابق، ص 64.
[3] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص111.
[4] هو عبارة عن شركة تكونت بعد الحرب هدفها هو إدخال إجراءات تحديثية للسوق، ينظر:المرجع نفسه، ص 119.

بشكله الخام, بقيمة 126 الف قنطار[1], وما يلاحظ هو أن أسعار الصوف فيما بين الحربين وخاصة خلال الأزمة الاقتصادية, وقد بقيت أسعار الصوف في تدهور حتى الحرب العالمية الثانية؛ ويعود ذلك إلى أن حركة الأسعار في الجزائر تتبع حركة الأسعار في فرنسا, ثم إن تطور المنتوجات ذات الأصل النباتي التي أصبحت تنافس المنتوجات الصوفية أثر في أسعار الصوف.

8-صادرات الجلود:

وكانت أيضا موجهة إلى الخارج؛ حيث زاد الطلب عليها في الأسواق الخارجية وخاصة جلود الماعز التي كانت مطلوبة من السوق الفرنسية والأمريكية, وقد سجلت بها إضافة إلى البرتغال بقيمة 8185 قنطار وإسبانيا 21.081 قنطار وإيطاليا فقد قدر حجم صادراتها 1.913 قنطار, أما عن قيمة صادرات هذه السنة فقد بلغت 13 مليون بسعر 25 فرنك للقنطار الواحد أي حوالي 538.418 قنطار[2].

وما يمكن إجماله في هذا الشأن أن فرنسا ربطت الجزائر تجاريا من خلال تصديرها لأغلب المنتوجات الصناعية للأسواق الفرنسية, وأن الجزائر تستورد كل ما يلزمها من الأسواق الفرنسية.

زيادة في صادراتها لفترة ما قبل الحرب ونفس الأمر بالنسبة لجلود البقر التي شهدت تحسنا في صادراتها إذ كانت الكمية التي تحتاجها الصناعات المحلية من الجلود هي ربع الإنتاج, أما عن باقي الإنتاج فيذهب ثلاثة أخماسه 5/3 للسوق الفرنسية وخمسه إلى الخارج والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وهولندا وقد تأثرت أيضا بالأزمة الاقتصادية العالمية خاصة من حيث القيمة[3].

[1] أحمد توفيق المدني ،**جغرافية القطر الجزائري**،المصدر السابق، ص 64.
[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 119-120.
[3] المرجع نفسه، ص 120 .

9-صادرات الحلفاء:

جدول II-19: يوضح صادرات الحلفاء لسنة 1919م[1]

الدولة	فرنسا	انجلترا	بلجيكا	اسبانيا	ايطاليا	سويسرا	تونس	بلدان أخرى
القيمة بالقنطار	6223	42979	754	6582	1053	100	1003	183

إن معظم محصول الحلفاء يتجه إلى التجارة الخارجية فقد كانت سنة 1919م من أسوا سنوات تصدير الحلفاء فإذا ما قارنها بسنة 1917م حيث صدرت الجزائر 373000 قنطار و118000 قنطار سنة 1918م حيث استوردت فرنسا في هذه السنة 1400 قنطار واسبانيا 3800 وتونس 17000 وبصفة غير دائمة, وقد بلغت صادرات الحلفاء58886 قنطار سنة 1919م.

وقد كان السبب الرئيسي لهذا التأرجح الناتج هو النقص في وسائل النقل والسكك الحديدية بين أماكن الإنتاج ومراكز التصدير لكن في نهاية1920م عرفت صادرات مادة الحلفاء انتعاشا محسوسا حيث بلغ إنتاجها في أواخر شهر سبتمبر 304.163 قنطار, وفي أواخر ديسمبر من نفس السنة بلغ 538.418 قنطار وقد ظلت انجلترا أكبر زبون في استيراد الحلفاء من الجزائر إذ وصلت إلى حوالي 90% من الصادرات بقيمة 480.009 قنطار أما بلجيكا فبلعت 5.735 قنطار مما يدل على ارتفاع حجم الصادرات[2], وقد ارتفعت عدد صادرات الجزائر بشكل سريع لمادة الحلفاء مما يدل على اهتمام أوروبا لهذه المادة الضرورية لصناعة الورق؛ إذ تزايد الطلب عليها أكثر بعد نقص الإنتاج العالمي لها الذي يعود إلى سهولة الحصول عليها وأسعارها المعقولة[3], وقد بلغت قيمة

[1] J-B- ABEL، **expose de la situation Générale de l'Algérie en 1920، imprimerie Administrative Emile Pfister، Alger، 1921**. P 884.

[2] Ibid، p 883-884.

[3] TH، steeg،op-cit، p 714.

التبادلات بين الجزائر وفرنسا من جهة وبين المستعمرات الفرنسية من جهة أخرى 13-14 مليون عام 1923م[1].

وعن المساهمة العامة للصناعة الجزائرية فقد قدرت ب 28% من الإنتاج العام اعتمادا على إحصائيات سنة 1954م؛ حيث كانت مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الإجمالي لا تتجاوز 22% من القيمة المضافة الإجمالية البالغة 59.11 مليون فرنك, وتتوزع هذه المساهمة كالآتي: في قطاع البناء والأشغال العامة 41% والصناعات الاستهلاكية 25% والصناعات الاستخراجية والتحويلية 0.60% وباقي القيمة (13-34%) يتوزع على بقية الصناعات الأخرى[2].

[1] مصطفى طلاس، بسام العسلي ، المرجع السابق، ص 54.
[2] عبد الكريم رمضاني، المرجع السابق، ص 106-107.

خاتمة

وما يمكن الخروج به كنتيجة عامة في ختام هذا العمل هو أن فرنسا استطاعت ولحد ما خلق فضاء اقتصادي صناعي ولو كان محدودا حيث كان يرتكز على تطوير صناعات دون أخرى لخدمة المشروع الاستعماري ومصالح المتروبول في الوقت الذي ، همشت الصناعات المحلية المرتبطة بالأهالي ومن هذه النتيجة العامة يمكننا استنتاج النتائج التالية :

* قامت فرنسا بانتهاج سياسة تقوم على استحداث صناعات جديدة، وكان الهدف من ذلك هو إبقاء الجزائر كمستودع لاستهلاك المنتوجات الصناعية الفرنسية الأوروبية كما أن الجزائر كان في إمكانها تزويد فرنسا بالمواد الأولية اللازمة للصناعة وكذلك اليد العاملة.

* ولقد دفعت الحرب العالمية الأولى بفرنسا إلى خلق قاعدة صناعية من خلال إنشاء ورشات ومعامل لصنع الأسلحة.

* قامت فرنسا بتطبيق سياستها بإجراءات كان من أبرزها القضاء على المنافسة الأجنبية للسلع الفرنسية، بالإضافة إلى توجيه صادرات الجزائر من ثروات معدنية إلى السوق والمصانع الفرنسية كما منحت قروض للذين أيدوا هذه السياسة، وفرضت الضرائب على الصناع الجزائريين.

* حاولت فرنسا أيضا جعل الجزائر سندا لها خاصة في الأزمات، حيث كان للحرب العالمية الثانية بالغ الأثر في تغيير نظرة فرنسا للقطاع وذلك بعد الأزمة التي عرفتها إبان الحرب.

* كانت الصناعة في الجزائر مقسمة إلى مجالين:

أولا: استعمارية منها الاستخراجية التي حاولت فرنسا دعمها خاصة بعد اندلاع الحرب واكتشاف البترول، وأخرى تحويلية اهتمت بها فرنسا منذ البداية خاصة صناعة الخمور التي لعبت دور كبير في اقتصادها .

ثانيا: محلية أو تقليدية، وكانت متخلفة مع انتاج ضعيف وقد حاولت فرنسا التضييق عليها والضغط على عمالها من خلال تطبيق سياستها التعسفية.

* كان لاكتشاف البترول في العالم الأثر البالغ على فرنسا، وذلك أن البترول كان أحد محركات الاقتصاد العالمي وهذا ما جعل فرنسا توليه اهتماما بالغا.

* من مظاهر اهتمام فرنسا بالصحراء الجزائرية، إنشاء مكاتب ومؤسسات ترعى عمليات البحث والتنقيب عن البترول.

* قامت فرنسا أيضا بتجزئة الاقتصاد الجزائري وبنائه وفقا لما يخدم مصالحها وهو المبدأ الأول والعام للسياسة الاقتصادية.

* تأثير الأزمة الاقتصادية على القطاع في الجزائر، إذ تراجع بسببها إنتاج و حجم الصادرات في أغلب الصناعات، بالإضافة إلى ظهور البطالة وتسريح العمال.

* ساهم تطور القطاع الصناعي في مد شبكة السكك الحديدية وشبكة الطرق وذلك لنقل السلع والمواد وتصديرها مثل خط سكة حديد تبسة–عنابة.

* كان لليد العاملة الجزائرية الدور الهام في الصناعات خاصة الاستخراجية منها، إلا أنها كانت تعاني من التمييز والحرمان من حقوقها.

* تحكم فرنسا في صادرات الجزائر ووارداتها حيث جعلت منها سوق للصادرات الفرنسية وتصديرها لفرنسا بشكلها الخام مما جعل منها مخزن لفرنسا،وقت الحاجة مما نتج عنه وصول فرنسا إلى هدفها وهو ربط الاقتصاد الجزائري بالفرنسي.

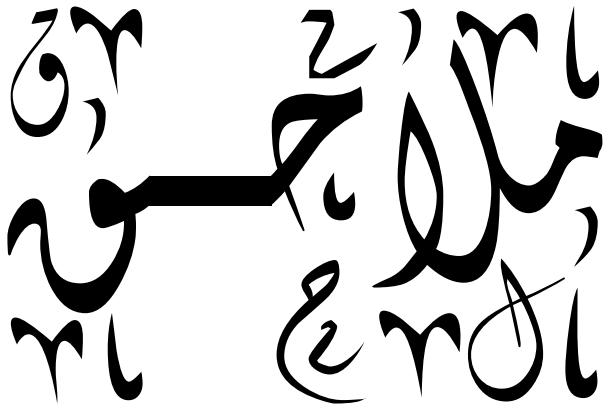

تقديم الملاحق

تمثل الملاحق المختارة تقديم لبعض الوثائق والخرائط والصور المتعلقة بالموضوع التي من شانها ان تعطي توضيحات أكثر للموضوع ،منها خريطة توزيع المعادن بالجزائر و التي توضح أماكن تواجد المعادن والمناجم المستخرجة منها ، بالإضافة إلى خريطة توضح توزيع شبكة سكك الحديد والخطوط الرئيسية التي تربط المناجم بموانئ التصدير خاصة الخط الربط بين عنابة– تبسة ، كما تضمنت قائمة الملاحق أيضأ وثيقة أرشيفية للقدرة الانتاجية في المصانع الجزائرية، علاوة على بعض الرسومات البيانية التوضيحية الخاصة بتطوير الانتاج منها على سبيل الذكر رسم بياني لتطوير انتاج النحاس في الملحق رقم 10 .

الملحق رقم (01) : صورة توضح شحن الفوسفاط من ميناء عنابة سنة 1937 م

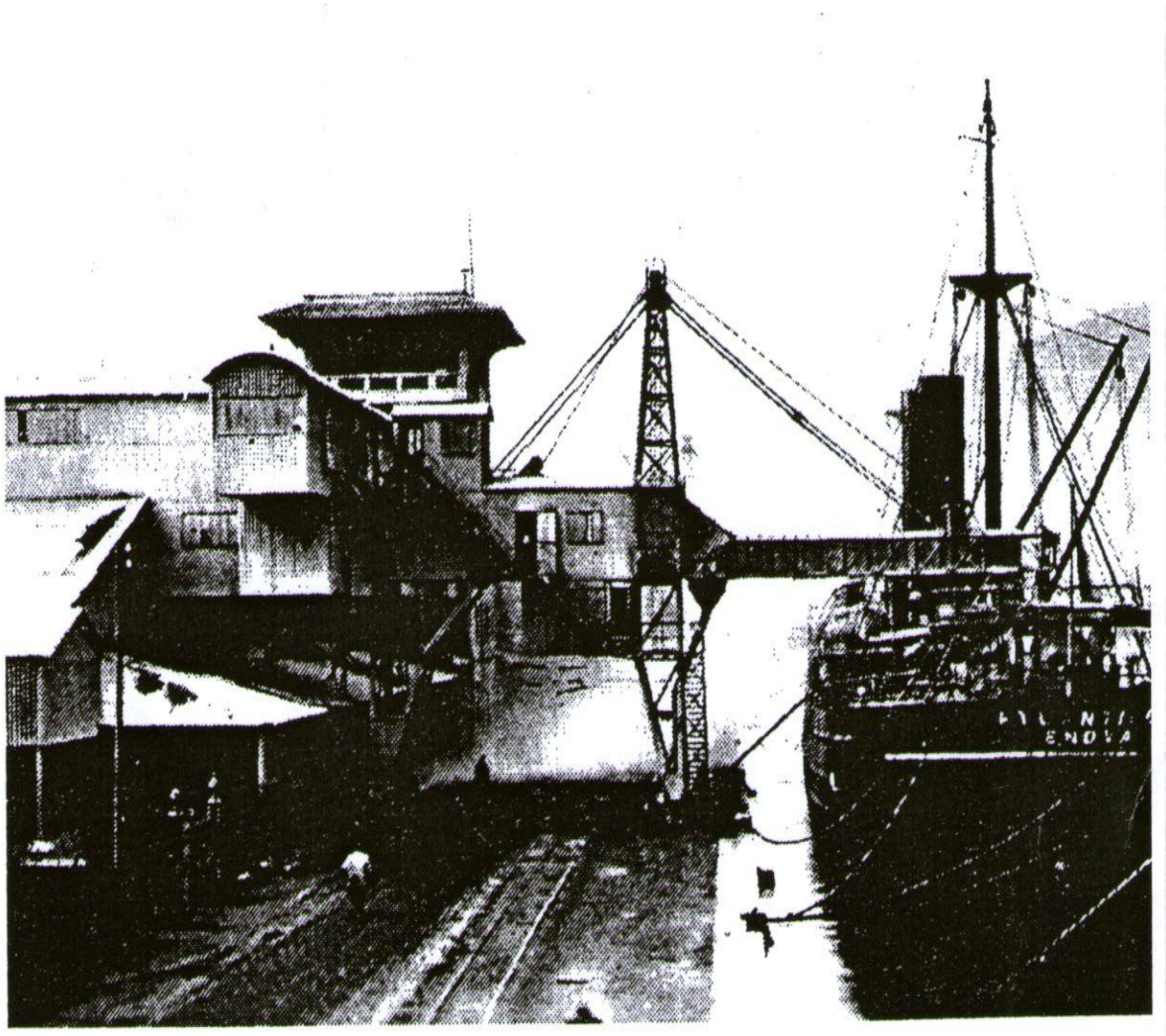

المصدر : رابح لونيسي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 99 .

الملحق رقم (02) : صورة لعمال جزائريين داخل أنفاق مناجم الفوسفاط بالكويف ابان العهد الاستعماري.

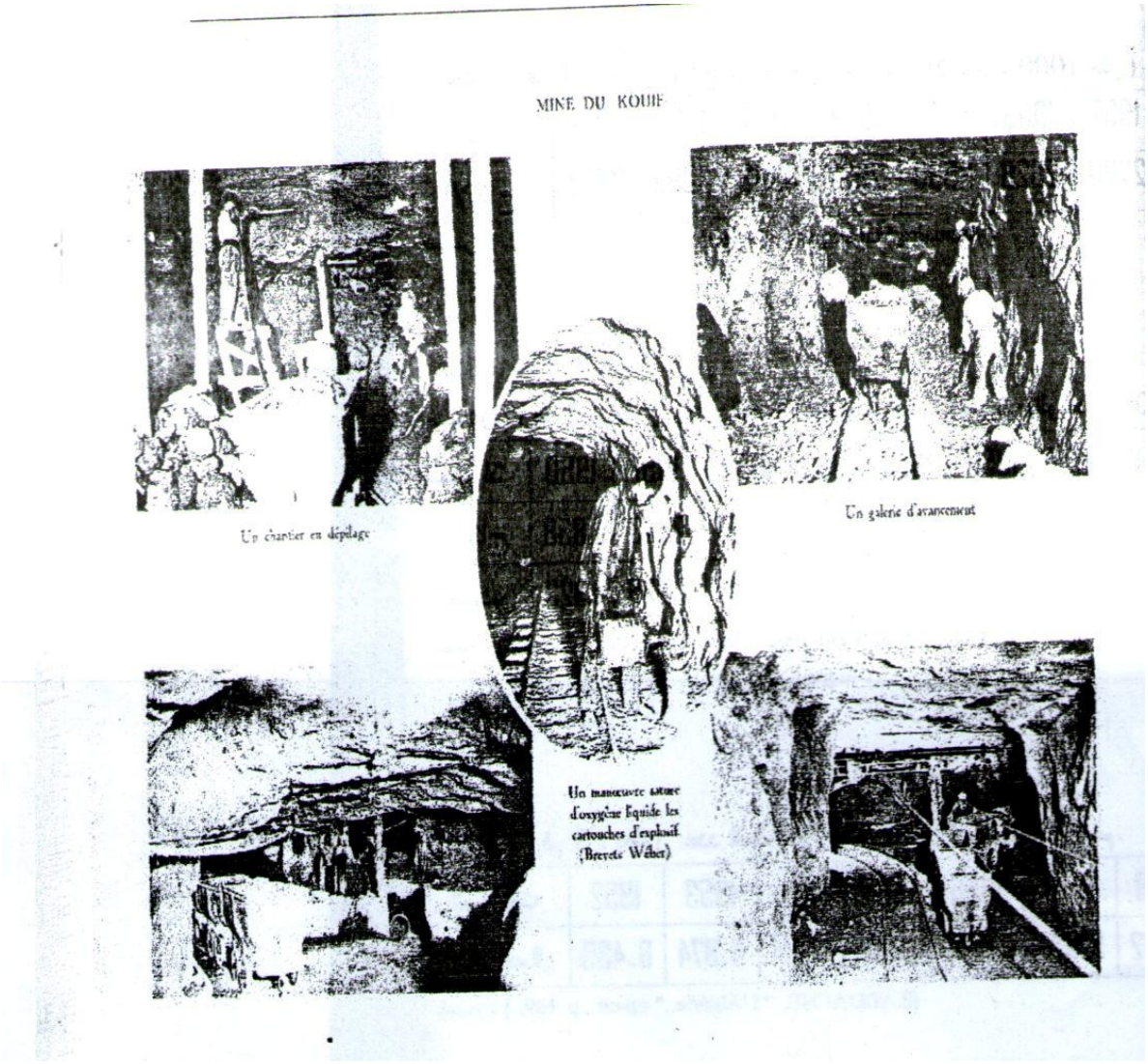

المصدر : عبد الوهاب شلالي ، المرجع السابق ، ص 463 .

الملحق رقم (03) : اعلان احدى شركات بيع التبغ و تصدير الخمور

المصدر :

Gouvernement général de l'Algérie ,**L'Activité Douanière algérienne** , imprimerie bringau ,Alger, 1930 , P 21 .

الملحق رقم (04) : شركة SHEEL و هي احدى الشركات العاملة بإنتاج الزيوت الصناعية بالجزائر 1930 .

المصدر :

Gouvernement général de l'Algérie ,**L'Activité Douanière algérienne , P 27 .**

الملحق رقم (05) : جدول حول القدرة الإنتاجية للمصانع في الجزائر(1938–1950م)

	Capacité Production 1938	Capacité Production fin 1948	Capacité Production fin 1949	Capacité Prod. attendue fin 1950
Serrurerie, fermetures métalliques	3.500 T.	5.000 T.	5.000 T.	5.000 T.
Mécanique générale et de précision	3.200	7.000	7.200	7.500
Wagons	0	120 Un.	400 Un.	700U.
Machines agricoles	3.000 T.	5.000 T.	5.500 T.	5.800 T.
Matériel pour l'agriculture	3.000	5.000	5.300	5.500
Métaux non ferreux.				
Fonderie de métaux non ferreux	1.500	2.200	2.400	2.500
Tréfilerie cuivre	0	3.500	4.000	4.000
Tréfilerie d'aluminium et d'almélec	0	0	0	1.000
Laminage d'aluminium	0	0	0	1.200
Presses et laminoirs à plomb	3.200	4.000	4.000	4.000
Articles métalliques divers.				
Boulonnerie	400	1.200	1.500	2.500
Fils et pointes	0	1.200	1.500	2.500
Ressorts à lames et à boudins	0	300	300	1.000
Emballage en fer blanc	2.000	8.000	8.000	10.000
Fûts métalliques	0	0	0	3.000
Articles en aluminium	0	1.000	1.000	1.000
Radiateurs	0	500	1.500	1.500
Segments de piston	0	0	120	120
Electrodes de soudure	500	500	1.500	1.500
Moteurs électriques	0	4.000	4.000	4.000
Transformateurs	0	0	200	200
Fils et câbles nus	0	3.500	4.000	5.000
Fils et câbles isolés	2.000	9.000	10.000	11.000
Postes radio	0	6.000	6.000	6.000
Postes téléphone	0	0	10.000	10.000
Produits chimiques divers.				
Acide chlorhydrique	600	600	1.200	1.200
Acide sulfurique	50.000	65.000	65.000	70.000
Superphosphates	90.000	110.000	110.000	130.000
Soufre raffiné	13.000	15.000	15.000	17.000
Soufre mouillable	0	300	2.300	2.300
Sulfate de cuivre	2.000	4.500	4.500	4.500
Sulfate de fer	3.000	3.000	3.000	3.000
Soude	0	0	3.500	3.500
Chlore	0	0	3.000	3.000
Eau de Javel	8.000	10.000	12.000	12.000
Peintures	2.000	12.000	15.000	16.000
Oxyde zinc	0	300	0	500
Minium et litharge	0	0	0	300
Alcool de betteraves, sorgho	0	15.000 Hl	25.000 Hl	35.000Hl
Ether sulfurique	0	500 T.	500 T.	500 T.
Allumettes	120.000.000 B.	240.000.000 B.	240.000.000 B.	240.000.000 B.
Explosifs	1.000 T.	2.500 T.	2.500 T.	2.500 T.
Colophane	400	600	600	600
Essence de térébenthine	140	200	200	200
Colle forte	0	120	120	120

	Capacité Production 1938	Capacité Production fin 1948	Capacité Production fin 1949	Capacité Prod.attendue fin 1950
Bentonite	0 T.	10.000 T.	10.000 T.	10.000 T.
Terres activitées	0	0	0	5.000
Papier	5.000	6.000	19.000	25.000
Trituration de graines	0	35.000	48.000	60.000
Huile raffinée	0	43.000	53.000	53.000
Savon	3.000	24.000	24.000	33.000
Huile de poisson	0	20	100	300
Matériaux de construction.				
Ciment	90.000	130.000	240.000	320.000
Chaux hydraulique	65.000	70.000	80.000	85.000
Plâtre	60.000	60.000	60.000	60.000
Briques	250.000	250.000	270.000	280.000
Tuiles	40.000	42.000	45.000	50.000
Amiante-ciment	0	3.500	21.000	29.000
Faïence	0	300	1.500	1.500
Briques réfractaires	0	2.500	2.500	2.500
Verre creux	0	9.000	9.000	9.000
Cuirs et textiles.				
Tannerie et mégisserie	1.500	2.200	2.400	2.600
Fabrique de chaussures	700.000 Pair.	1.400.000 P.	1.500.000 P.	1.600.000 P.
Filature et tissage de laine	0	1.300.000 M.	1.400.000 M.	1.400.000 M.
Filature et tissage de coton	0	0	500.000	2.000.000
Industries alimentaires.				
Conserves de fruits et légumes	4.000 T.	35.000 T.	35.000 T.	35.000 T.
Jus de fruits	0	700	900	1.500
Conserves de poisson	8.000	11.000	13.000	14.000

M. Salah BOUAKOUIR

Directeur du Commerce, de l'Energie et de l'Industrie

المصدر :

Documents Algériens , **N°-70,1950 , op-cit ,P 03 .**

الملحق رقم (06) : خريطة توضح توزيع شبكة السكك الحديدية بالجزائر.

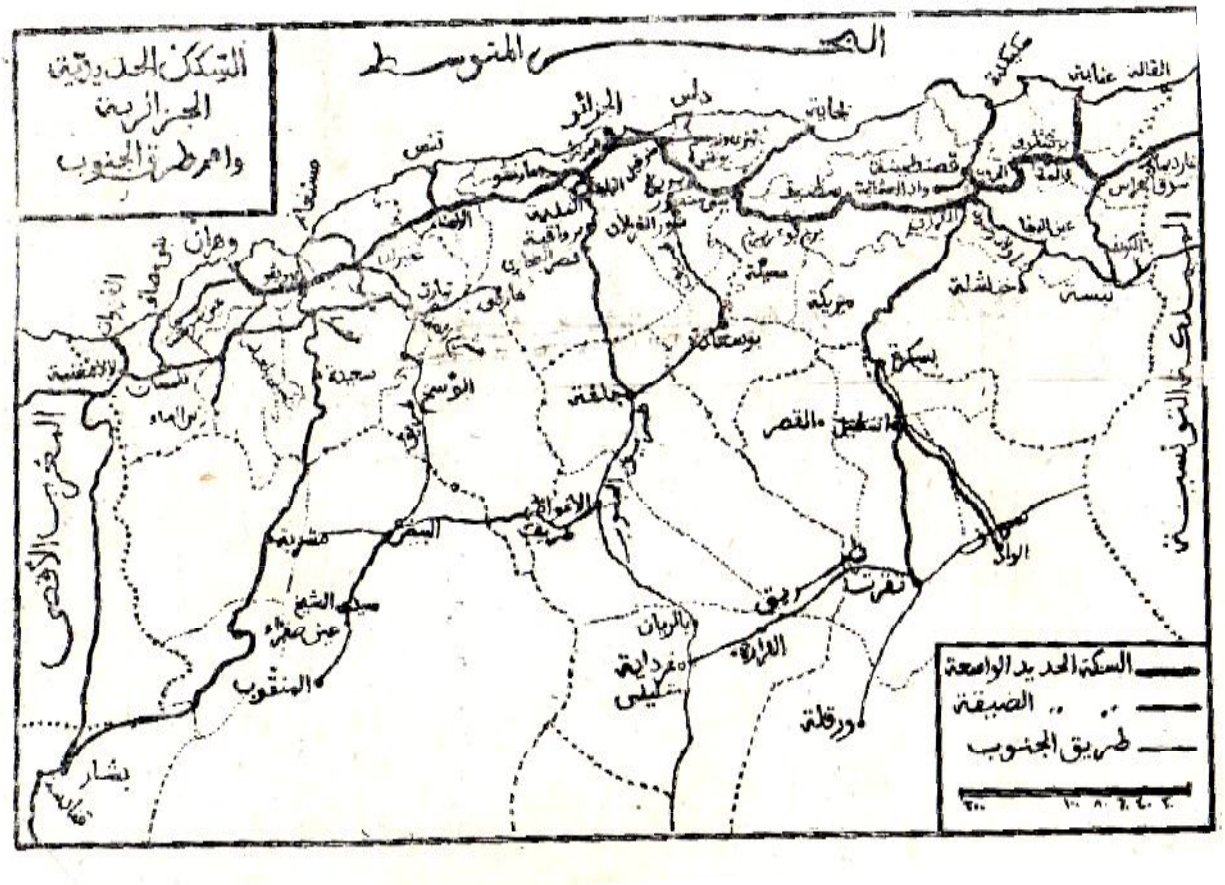

المصدر : أحمد توفيق المدني ، جغرافية القطر الجزائري ، المصدر السابق ، ص 68 .

الملحق رقم (07) :رسومات بيانية توضح تطور انتاج الزنك و الرصاص .

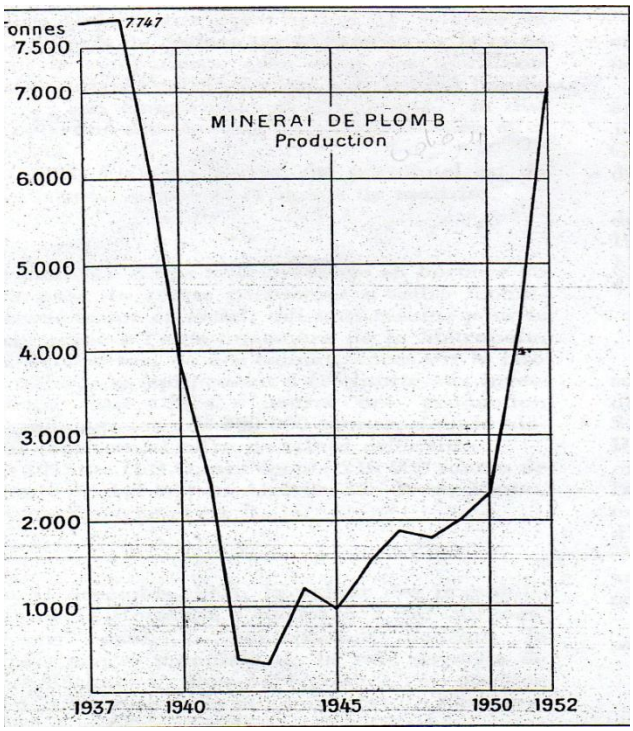

معدن الرصاص

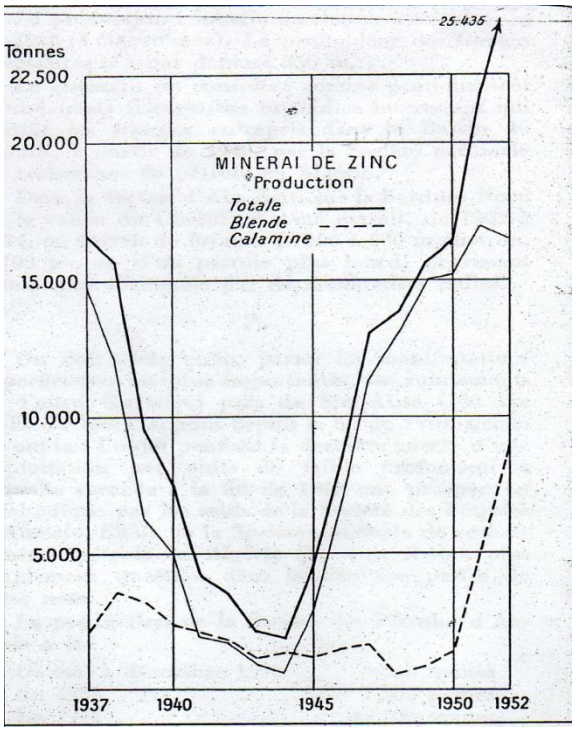

معدن الزنك

المصدر :

Alger 54،op-cit ،P 136 .

الملحق رقم (08) :رسومات بيانية توضح تطور انتاج الفوسفاط .

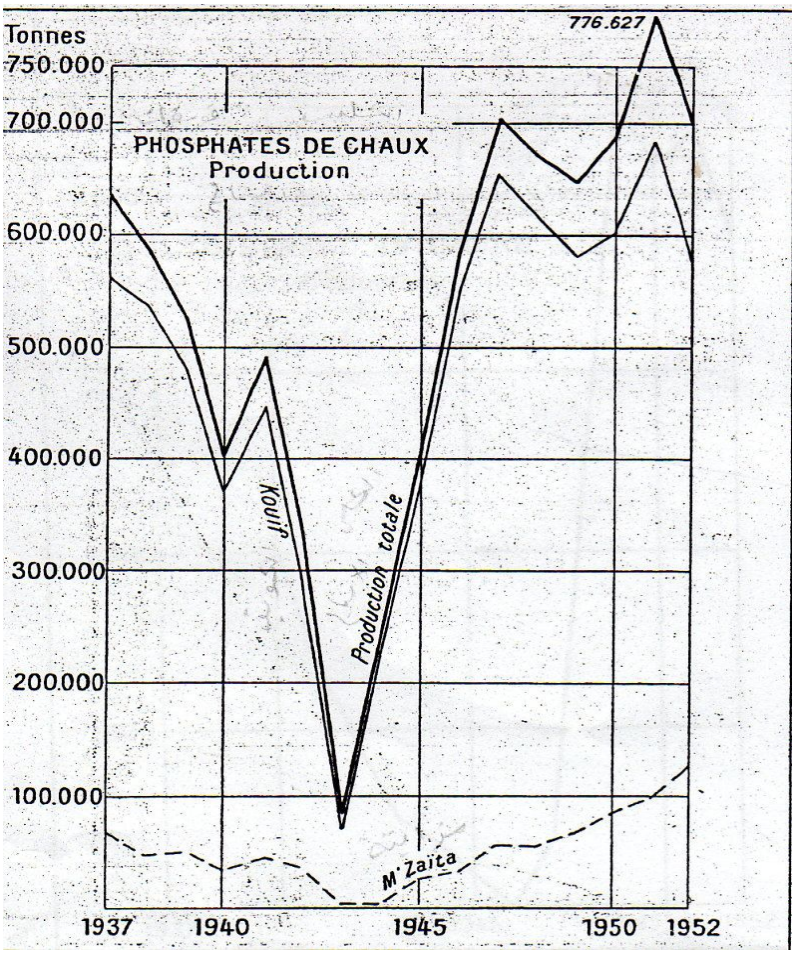

المصدر :

Alger 54،op-cit ،P 135 .

الملحق رقم (09) : رسم بياني يوضح تطور انتاج القندورة من خلال تتبع مبيعاتها بواد سوف 1944 م .

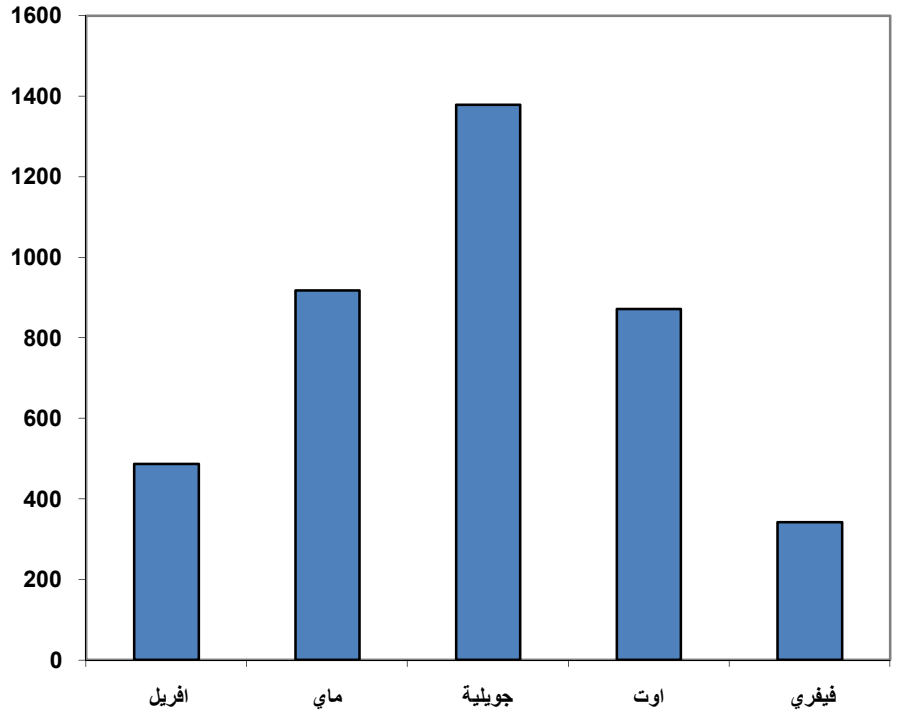

المصدر : انجز وفق احصائيات عثمان زقب ، المرجع السابق ، ص 89 .

الملحق رقم (10) : رسم بياني يوضح تطور انتاج معدن النحاس في منجم عين بربر ما بين 1951–1954 م .

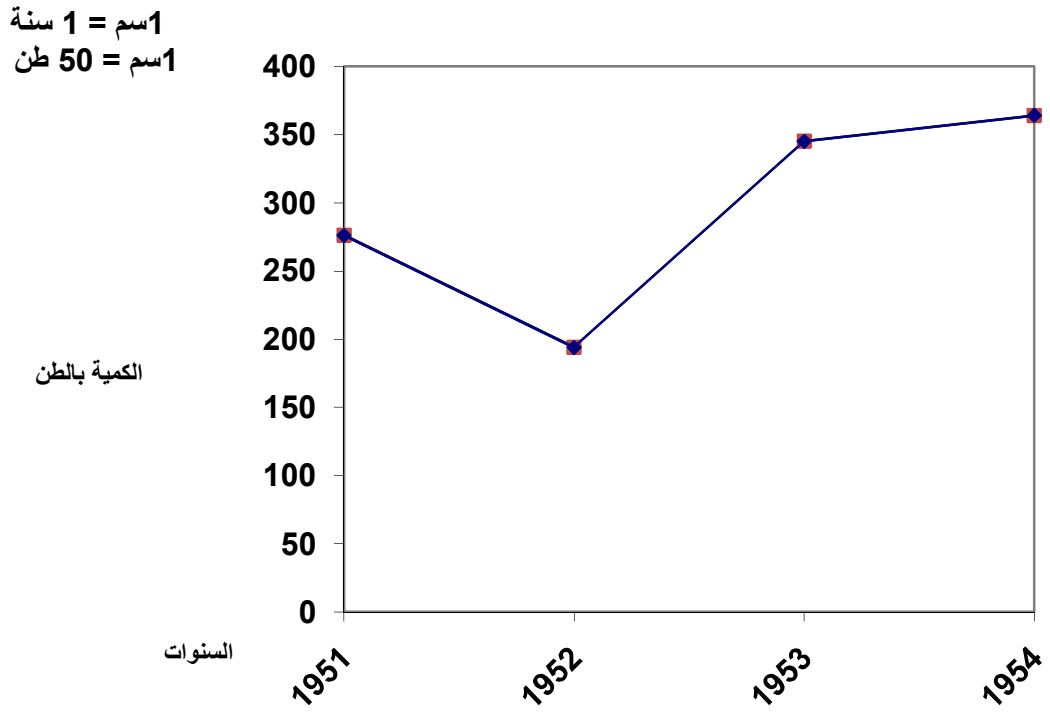

المصدر :

M . Jacques Soustelle، op-cit، p 125

الملحق رقم (11) : خريطة توضح توزيع المعادن و مناجم استخراجها .

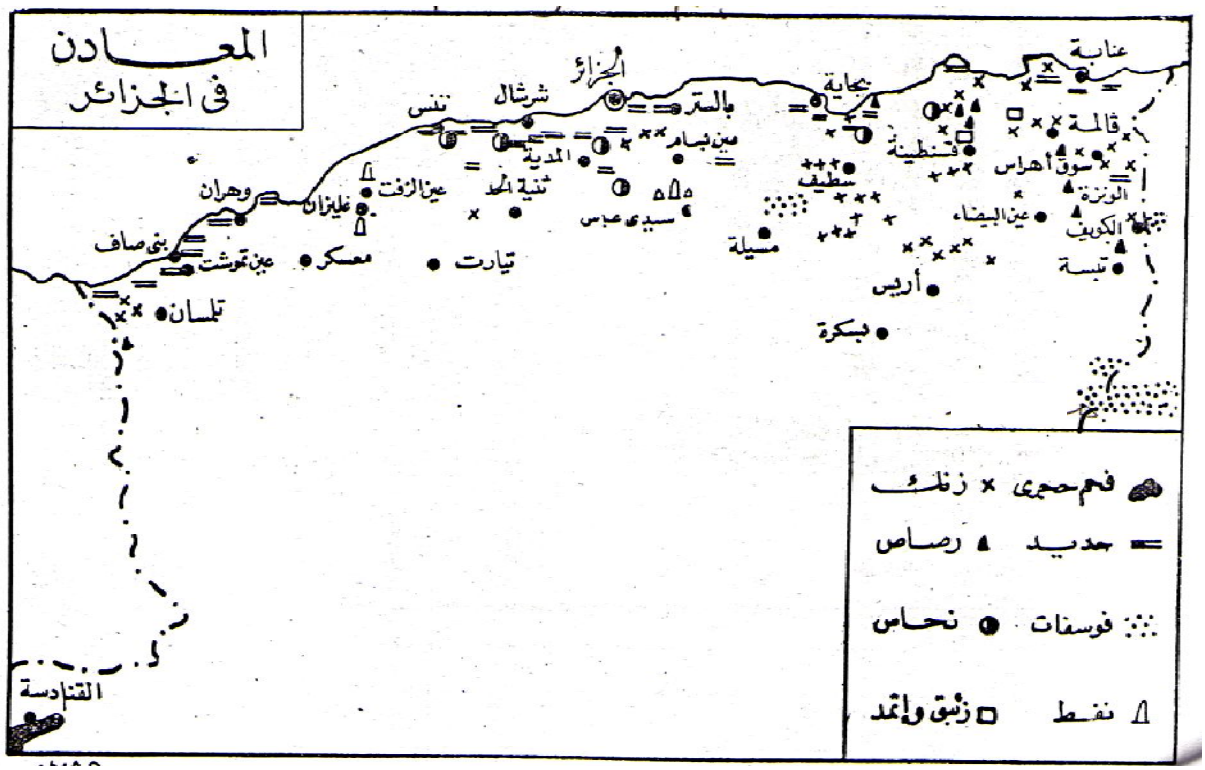

المصدر : أحمد توفيق المدني ، جغرافية القطر الجزائري ،المصدر السابق ، ص 65 .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1- الوثائق الأرشيفية المنشورة:

1-Documents Algériens , **service d' information du cabinet du Gouverneur Général de l Algérie, serie économique, N°-70,1950.**

2-Documents Algériens, **service d' Information du cabinet du Gouverneur Gènèral de l' Algérie, serie économique ,N°-116,1955.**

2- الكتب :

أ ــ العربية:

3ــ عباس فرحات، **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، (د ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 2006م.

4- المدني أحمد توفيــق، **جــغرافيــة القــطــر الجزائــري**، ط1، دار الشــريــف،تونــس1948م.

5ــ (ـــــــــــــــــ،ـــــــــــــــــ)،**هذه هي الجزائر**، (د ط)،مكتبة النهضة المصرية (د م ن)،(د ت).

ب ــ الفرنسية:

6- ABEL-j-B, **exposè de la situation Gènèrale de l Algerie en 1920** imprimerie Administrative - Emil pfister, Alger, 1921.

7-Alger 54**, Encyclopédie mensuelle d'outre-mer ,** numéro spécial**,** 3Rue Bllaise-Desgoffe-Paris5 ,1945(Bibliothèque Ibla , Tunis)

8-CL.Bataillon,**le souf étude de géographie humaine**, institut de recherches sahariennes ,université d'Alger, Alger,1955.

9-Despais jean, **L' Afrique Blanche**, presse universitaires de France, paris, 1949.

10_ESTOU BLON, **code de L' Algérie juillet 1940 A Decomebre 1941)**, imprimerie pcuiauhain, Alger, 1943.

11_ Gendarme Rènè,**l'economie de l' Algérie**, librairie colin,paris,1959. -10_ Gouvernement général de l'Algérie , **Bulletin de la lison** ,service de L' Artisant , Alger, 1956.

12_ Gouvernement général de l'Algérie et direction de Agriculture et de Commerce de La colonisation , "**vie économique" de l' Algérie en 1918-1919**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1919.

13_ Gouvernement général de l'Algérie , **ENCYCLOPE DIE MENSUELLE** ,paris, 1954

14- (_____ , _____),**L'Activité Douanière Algérienne**, imprimerie bringau ,Alger, 1930.

15_ Hanotaux Gabriel et Martineau Alfred, **Histoire de coloniés Françaises, T,2(L'Algérie)**, Libraire Société de L' Histoire National, paris, 1930.

16_LE BEAU-M-G, **exposé de la situation générale de l'Algérie en 1936**, Ancienne imprimerie Victor Heintz, Alger, 1937.

17_ Soustelle Jacques et Cultoli Maurice, **exposé de la situation générale de l'Algérie en 1954**, imprimeries officielle, Alger, 1955.

18_ Steeg-TH, **exposé de la situation générale de l'Algérie en 1923**, imprimeries Nord -Africaines, Alger, 1924.

ثانيا :المراجع .

أ- العربية والمعربة:

19-أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة من الانتفاضة (1871-1954)**، تر، سعد رحمى، ط1، دار الحداثة، لبنان، 1985م.

20- (_____،_____)،**تاريخ الجزائر المعاصر**، تر، عيسى عصفور،(د ط)،منشورات عويدات، بيروت،1982م.

21-(ـــــــــــــ،ـــــــــــــ)، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)**، تر، حاج مسعود بلعريبي،(د ط)،ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.

22- بجاوي محمد الصالح، **متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830-1918)** (د ط)،دار القصبة للنشر، الجزائر،2009م.

23- بارنيان أندري وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر، اسطنبولي رابح ومنصف عاشور،(د ط)،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1984م.

24- بوعزيز يحي، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب (1830-1954)** (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

25- (ـــــــــــــ،ـــــــــــــ)، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الدولية والجزائرية** ط2,دار البصائر للنشر, الجزائر, 2009م.

26- بن أعمر الحاج موسى, **بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة الجزائرية**, (د ط), بلوتو للاتصال, الجزائر, 2008م.

27- بن بكير سعيد يوسف, **تاريخ بني ميزاب دراسة اجتماعية اقتصادية وسياسية**, ط2, المطبعة العربية, الجزائر, 2006م.

28- بن الطيب بن سالم, **سوف تاريخ وثقافة**, (د ط), مطبعة الوليد, الوادي, 2008م.

29-بوشارب عبد السلام, **تبسة معالم ومآثر**،(د ط)،المتحف الوطني، الجزائر،(د ت).

30-(ـــــــــــــ،ـــــــــــــ)، **الهقار أمجاد و أنجاد**,(د ط), المتحف الوطني,الجزائر، 1995م.

31-بوقصة كمال, **من مصادر الوطنية الجزائرية إلى منابع الوطنية الجزائرية الشعبوية**, (د ط), دار القصبة للنشر والتوزيع, الجزائر, 2005م.

32- تريكي حسن, **هذه هي الجزائر**, (د ط), المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية, الجزائر,(د ت).

33-جماعة من المؤلفين الغربيين, **قضايا عصرنا منذ 1945**, تع،نور الدين حاطوم, (د ط), دار الفكر, (د م ن), 1972م.

34 -جون بول سارتر, **عارنا في الجزائر**, تر،عايدة وسهيل إدريس, (د ط), دار الأدب, بيروت (د ت).

35–حسن إسماعيل أحمد سميح, **الاستيطان اليهودي في الجزائر(1919–1962)**, ط1, دار الكتاب العربي, الجزائر, 2009م.

36–حليمي عبد القادر علي, **جغرافية الجزائر (طبيعية بشرية اقتصادية)**, ط2, مطبعة الإنشاء سوريا, 1968م.

37–الدسوقي ناهد, **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في الحركة الوطنية في الفترة ما بين الحربين (1918–1939)**, (د ط), دار المعارف,(د م ن), 2001م.

38–رزاقي عبد الرحمان, **تجارة الجزائر الخارجية– صادرات الجزائر في ما بين الحربين العالميتين**–, (د ط), الشركة الوطنية للنشر,الجزائر, 1976م.

39–الزبيري محمد العربي, **الثورة الجزائرية في عامها الأول**, ط1, دار البعث, الجزائر, 1984م.

40–زرهوني الطاهر, **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**, (د ط) ,دار موفم للنشر الجزائر1993م.

41–زوزوعبد الحميد, **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين(1919–1939)**, (د ط), الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر،(د ت).

42–زيتون وضاح،**المعجم السياسي** ،(د ط)، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الإسلامي الاردن،(د ت).

43– سعد الله أبو القاسم, **الحركة الوطنية (1860–1900)**, ط6, ج1, دار البصائر, الجزائر2009م.

44–سعيدوني ناصر الدين, **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في العهد العثماني)**, ط1, دار الغرب الإسلامي, بيروت, 2000م.

45–سلسلة الملتقيات, **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية (دراسات وبحوث الملتقى الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر)**,المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة اول نوفمبر 1954,الجزائر, (د ت).

46–سليماني أحمد, **تاريخ المدن الجزائرية**,(د ط), دار القصبة للنشر, الجزائر, 2007م.

47– سويدي محمد, **بدو الطوارق بين الثبات والتغير–دراسة سوسيو– أنثروبولوجية في التغير الاجتماعي**, (د ط), المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1986م.

48-شويتام أرزقي, **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (296-1246هـ/1519-1830)**, ط1, دار الكتاب العربي, الجزائر،2009م.

49-(ـــــــــــــــ,ـــــــــــــــ), **نهاية الحكم العثماني في الجزائر-عوامل الانهيار-(1800-1830م)**, ط1, ج1, دار الكتاب العربي, الجزائر، 2001م.

50-طلاس مصطفى, العسلي بسام, **الثورة الجزائرية**, (د ط), طلاس للدراسات والترجمة والنشر,دمشق, 1984م.

51-طوبال نجوى, **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700-1830م) من خلال سجلات المحاكم الشرعية**, (د ط), دار الشروق, الجزائر, 2008م.

52-عباد صالح, **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930م)**, (د ط), ديوان المطبوعات الجامعية, قسنطينة, (د ت).

53-(ـــــــــــــــ,ـــــــــــــــ), **الجزائر خلال الحكم التركي(1514-1830م)**

ط2,دار هومة, الجزائر, 2007م.

54-عمورة عمار, دواودة نيل, **الجزائر بوابة التاريخ (ماقبل التاريخ إلى 1962م)**, دار المعرفة،الجزائر،2009م.

55-عميراوي احميدة, زواية سليم, وزغداوي محمد, **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)**, (د ط), سلسلة المشاريع الوطنية للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م, الجزائر, 2007م.

56-عوادي عمار, **الحركة الوطنية والنشاط الثوري بوادي سوف (1918-1957م)**, ط1, مطبعة صخري, الوادي, 2011م.

57-عيناد تابت رضوان ،**8ايار/ماي 45والابادة الجماعية في الجزائر**،تر، سعيد محمد اللحام ،ط1 أنيب للنشر ،الجزائر،2005م.

58- غربي الغالي, **فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958م)**, (د ط), غرناطة للنشر والتوزيع الجزائر, 2009م.

59–فرغلي علي تسن, **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**, (د ط), دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر,مصر, 2001م.

60–قادري عبد الحميد إبراهيم, **تقرت البهجة قراءة تاريخية واجتماعية** , مطبعة الاسكندر قسنطينة2010م.

61–لوكورغرانميزون أوليفي , **الاستعمار الإبادة (تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية)**, تر، نورة بوزيدة (د ط), دار الرائد للكتاب, الجزائر, 2007م.

62–لونيسي رابح ومنور العربي ،**تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1989)**،(د ط)،ج1،دار المعرفة الجزائر،2010م.

63–مروش المنور, **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة, الأسعار والمداخيل)**, (د ط) ج1, دار القصبة للنشر, الجزائر, 2009م.

64–مريبعي السعيد, **التغيرات السكانية في الجزائر**, (د ط), المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر 1984م.

65–منصوري أحمد بن الطاهر, **الدُر المرصوف في تاريخ سوف**, (د ط), ج1, مكتبة البصائر الجزائر, (د ت).

66–المنظمة الوطنية للمجاهدين , **الطريق إلى نوفمبر**, (د ط) , ج1 , مج1, ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر, (د ت).

67–مهساس أحمد, **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**, (د ط), دار المعرفة, الجزائر, (د ت).

68–مياسي ابراهيم, **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912م)** (د ط), منشورات المتحف الوطني, الجزائر, 1996م.

69–نوحة عبد القادر, **ستارة بين أمجاد الماضي وحواضر اليوم تاريخ وحضارة**, ط1, مطبعة مزوار, الوادي, 2008م.

70–هلايلي حنيفي, **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**, ط1, دار الهدى, الجزائر, 2008م.

71–الهواري عدي, **الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830–1960م)**, تر،خريف عبد الله, ط1, دار الحداثة, لبنان, 1983م.

ب-الفرنسية:

72-Addi Houari, **de L' Algérie pre -coloniale L'Algérie coloniale "Economie et Société "**, Enterprise national, Alger, 1985.

73-Bouamrane chichh, Djidjelli Mohamed, **L'Algérie coloniale par le textes (1830-1962)**, Editions Hamouda, Alger, 2003.

74-_ De paradis venture, **tunis et Alger au XVIII Siècle**, la Bibliothèque Arabe, paris, 1983.

75-_Henni Ahmed, **Le colonisation agraire et le sous-développement en Algérie**, société national d Edition et diffusion, Alger, 1982.

76_ Kaddache Mahfoud, **L' Algérie de Algériens histoire de L' Algérie (1830-1954)**, Edition Rocher noir , 1998.

77- Mahiout Rabah, **le pétrole Algérien**, Editions, E.N.A.P ,Alger, 1974.

78- Mazzri Hamid, **Les Hydrocarbures dans L' économie Algérienne**, société nationale d Edition et de diffusion, Alger,1974.

ثالثا:الرسائل الجامعية:

79-بوشوشة سامية وأخرون، **"الجزائريون والحرب العالمية الثانية (1939-1945م)"**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في التاريخ، تحت إشراف أحمد بالعجال،جامعة العربي التبسي،تبسة،2009م.

80- بوطبة عمار, **"المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح (1919-1959)"**, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ, جامعة قسنطينة, 2010.

81-زقب عثمان, **"الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة وادي سوف (1918-1947)"** وتأثيرها على العلاقات مع تونس وليبيا, رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2006م.

82-شلالي عبد الوهاب, **"دور عمال المناجم الجزائرية في الثورة التحريرية (1954-1962) بالمنطقة الحدودية الشرقية أنموذجا "**, رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر, جامعة منتوري قسنطينة, 2010م.

83-غنابزية علي ، **"مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن 13هـ/19م"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الجزائر، الجزائر،2001م.

فهارس

1. فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-II)	تطور إنتاج الفوسفاط بين 1919-1954	51
(2-II)	تطور إنتاج الفوسفاط في بعض المناجم بين 1925-1928	53
(3-II)	تطور إنتاج الحديد بين 1922-1954م.	54
(5/4-II)	يوضح تطور إنتاج الزنك و الرصاص خلال الفترة 1922-1937	56
(6-II)	تطور إنتاج النحاس في منجم عين بربر من 1951 إلى 1954	57
(7-II)	يوضح تطور إنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة 1948-1954	58
(8-II)	تطور إنتاج الفحم 1950 -1954 في الغرب الجزائري	59
(9-II)	تطور إنتاج النفط بمنطقة واد القطران بين 1949-1954	59
(10-II)	يوضح تطور انتاج الطاقة الكهربائية خلال الفترة 1948-1954	60
(11-II)	يوضح إنتاج الصناعات التحويلية خلال 1954-1955	61
(12-II)	جدول يوضح تطور إنتاج الخمور خلال الفترة 1919-1940	62
(13-II)	يوضح تطور إنتاج التبغ في منطقة واد سوف خلال 1930-1947	63
(14-II)	يوضح تطور إنتاج زيت الزيتون خلال الفترة 1919-1940	64
(15-II)	يوضح تطور إنتاج صناعة الزرابي في مختلف أنحاء الوطن	66
(16-II)	يوضح تعداد العاملين والمؤسسات الصناعية قبيل الحرب العالمية الثانية	71
(17-II)	يوضح الفرق في الأجور بين العمال الجزائريين و الأوربيين	73
(18-II)	يوضح الحد الأدنى للأجور	74
(19-II)	يوضح صادرات الحلفاء لسنة 1919 م	82

2. فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	رقم الصفحة
(1-II)	منحنى بياني يوضح تطور إنتاج الفوسفاط بين 1919–1954م	51
(2-II)	أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج الفوسفاط في بعض المناجم بين 1925–1928م	53
(3-II)	أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج الحديد بين 1922–1954	54
(4-II)	أعمدة بيانية توضح إنتاج الحديد في بعض المناجم سنة 1953	55
(5-II)	أعمدة بيانية لتطور انتاج الزنك و الرصاص خلال الفترة 1922–1937	56
(6-II)	أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة 1948–1954	58
(7-II)	أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج الطاقة الكهربائية خلال الفترة 1948–1954	60
(8-II)	أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج الخمور خلال الفترة 1919–1940	62
(9-II)	أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج زيت الزيتون خلال الفترة 1919–1940	65
(10-II)	أعمدة بيانية توضح تطور إنتاج صناعة الزرابي في مختلف أنحاء الوطن	67

فهرس المحتويـــات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
قائمة المختصرات	4
مقدمة	أ
مدخل	10
الفصل الأول: سياسة التصنيع و مجالات القطاع الصناعي في الجزائر(1919-1954 م)	19
المبحث الأول: سياسة التصنيع في الجزائر	20
أولا: قبل الحرب العالمية الثانية	20
ثانيا: بعد الحرب العالمية الثانية	24
المبحث الثاني: إمكانيات ومجالات القطاع الصناعي بالجزائر	29
أولا: الصناعات الاستعمارية	29
ثانيا: الصناعات المحلية (التقليدية)	43
الفصل الثاني : تطور إنتاج القطاع الصناعي و مساهمته في القطاعات الأخرى	49
المبحث الأول : تطور الإنتاج الصناعي	50
أولا : تطور الصناعات الاستعمارية	50
1. الصناعات المعدنية	50
2. المواد الطاقوية (غاز- فحم- بترول)	58
3. تطور إنتاج الصناعات التحويلية	61
ثانيا : تطور إنتاج الصناعات المحلية	66
1. النسيج	66
2. مواد البناء	68
المبحث الثاني : مساهمة القطاع الصناعي في المجالات الأخرى	69
أولا : المواصلات	69
ثانيا : العمالة (اليد العاملة)	71
ثالثا : التجارة	75
الخاتمة	85
الملاحق	88
قائمة المصادر و المراجع	102
الفهارس	112